الجمهـــــــورية الجزائـــــرية الديمـــقراطية الشعبيـــــــة
وزارة التعليـــم العـــالي والبحـــث العلمـــــي
جـامعة محـمد خيضـــر ـ بسكرة ـ
كـلية العلـوم الاقتصـــادية والتجـارية وعلـــوم التسييـر
قسم: العلـوم التجاريـــة

**المـــــوضـــــــوع:**

# دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي

## – مجلس التعاون الخليجي نموذجا –

## (2018 – 2001)

**مشروع مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية**

**تخصص: مالية وتجارة دولية**

**إعداد الطالبة**

➢ **كنزة وشن**

**الأستاذة المشرفة :**

➢ **أحلام دريدي**

| | |
|---|---|
| رقم التسجيل : | .....2019 |
| تاريخ الإيداع | |

**السنة الجامعية: 2019/2018**

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر

**الشكر لله و الحمد لله الذي أعاننا على اتمام هذا العمل والصلاة و السلام على حبيبنا وسيدنا أشرف المرسلين .**

**أتوجه بجزيل الشكر والتقدير والاحترام الى الأستاذة المشرفة دريدي أحلام من خلال اشرافها على هذا البحث.**

**كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتفضيلهم بمناقشة هذا البحث و جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .**

**وكل من ساعدني لإتمام هذا العمل من قريب وبعيد .**

# الاهداء

**الى أبي أمي بارك الله في عمرهما**

**الى زوجي الكريم وعائلته**

**الى كل اخوتي واخواتي**

**الى كل الأهل والأقارب**

**الى كل من علمني حرفا من الابتدائي الى الجامعة**

**أهدي هذا الجهد المتواضع .**

**الملخص:**

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية المهمة ومن أهم مقومات نجاح اقتصاد أي دولة ،وعامل مهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي ،ويهدف هذا البحث للتعرف على مدى مساهمة التجارة الخارجية في رفع معدلات النمو الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي من خلال طرح إشكالية دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي بمجلس التعاون الخليجي.

وقد توصلنا إلى أن مجلس التعاون الخليجي قد ساهم في نمو تجارته مع العالم الخارجي باعتباره من أهم الدول المصدرة للنفط والغاز، ومن خلال قيامنا بتحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والبينية و النمو الاقتصادي ،لا حظنا الدور الايجابي لتجارة الخارجية والبينة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي، ولكن ذلك يبقى مرهون بارتفاع وانخفاض أسعار المحروقات ( النفط والغاز الطبيعي)، باعتباره المكون والمورد الرئيسي لاقتصاديات مجلس التعاون الخليجي وهو ما جعل من مجلس التعاون عرضة للأزمات العالمية والضعف في تجارته البينية بسبب الاعتمادية الكبيرة للقطاع النفطي.

**الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، مجلس التعاون الخليجي .**

## Abstract:

Foreign trade can be considered as one of the most important economic sectors as well as an indicator of economic success for any given country. This research aims to establish the contribution of the foreign trade process in increasing economic growth rates, within the Gulf Cooperation Council, this by tackling the problematic of foreign trade role in generating a real economic growth in the Gulf Cooperation Council.

We have concluded that the Gulf Cooperation Council (GCC) has effectively contributed in the process of its trade operations with the exterior world, considering that it is one of the most important oil and gas producer and exporter entity, and by examining the relationship that exists between the foreign and intraregional trade, and the element of economic expansion, we observed a rather positive role (played by both the foreign and the intraregional trade business) on increasing the Gross Domestic Product (GDP) within the countries belonging to the GCC; thus increasing economic growth rates. These rates are however strongly affected by oil and natural gas prices fluctuations, them being the major component and the main supplier of the GCC economics.

That makes The Gulf Cooperation Council heavily vulnerable towards global crisis on top of it being in a weak spot in the intraregional trading process. This is in fact due to its great dependency on the oil and natural gas sector.

**Keywords**:

*Foreign Trade, Economic Growth, Gulf Cooperation Council (GCC), Gross Domestic Product (GDP).*

# الفهـرس

# فهرس المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| شكر وعرفان | |
| الملخص | |
| الفهرس | |
| قائمـــــة الـــــجداول | I |
| قائمـــــة الأشكال | II |
| مقدمـــــــــة | أ-هـ |
| **الفصـــــل الأول: مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية** | |
| **المبحـــث الأول: ماهية التجارة الخارجية** | 03 |
| المطلـب الأول: تعريف وأهمية التجارة الخارجية | 03 |
| المطلـب الثـاني: الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية | 06 |
| المطلـب الثـالث: أسباب قيام التجارة الخارجية | 07 |
| **المبحـث الثـاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية** | 08 |
| المطلـب الأول: النظرية الكلاسيكية (التقليدية) | 08 |
| المطلـب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية | 15 |
| المطلـب الثالث: النظرية الحديثة في التجارة الخارجية | 18 |
| **المبحـث الثالث: سياسات التجارة الخارجية** | 24 |
| المطلـب الأول: تعريف السياسة التجارية | 24 |
| المطلـب الثـاني: أهداف السياسة التجارية | 25 |
| المطلـب الثـالث: أنواع وأدوات سياسات التجارة الخارجية | 26 |
| **الفصـل الثـاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الخارجية** | |
| **المبحـث الأول: ماهية النمو الاقتصادي** | 36 |
| المطلـب الأول: تعريف وأهمية النمو الاقتصادي | 36 |
| المطلـب الثـاني: خصائص النمو الاقتصادي وطرق قياسه | 38 |
| المطلـب الثـالث: عناصر وأنواع النمو الاقتصادي | 43 |
| **المبحـــث الثـــاني: التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي** | 46 |
| المطلـب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية | 46 |
| المطلـب الثـاني: أهداف التنمية الاقتصادية | 46 |

# فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| المطلـب الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية | 47 |
| المبحــث الثالث: التجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي | 49 |
| المطلــب الأول: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي | 49 |
| المطلب الثاني: الواردات والنمو الاقتصادي | 51 |
| المطلب الثالث: الصادرات والنمو الاقتصادي | 54 |
| **الفصــل الثالث: تحليل تطور التجارة الخارجية في مجلس التعاون و علاقتها بالنمو الاقتصــادي** | |
| **المبحــث الأول: تقديم مجلس التعاون الخليجي** | 61 |
| المطلــب الأول: التعريف بمجلس التعاون الخليجي | 61 |
| المطلــب الثــاني: أسباب قيام مجلس التعاون الخليجي | 63 |
| المطــلب الثــالث: الخصائص العامة لاقتصاديات مجلس التعاون الخليجي | 65 |
| **المبحــث الثــاني: تحليل تطور المبادلات التجارية في مجلس التعاون و علاقتها بالنمو الاقتصادي** | 73 |
| المطلب الأول: تحليل تطور التجارة الخارجية في مجلس التعاون الخليجي | 73 |
| المطلــب الثــاني: تطور النمو الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي | 80 |
| المطلــب الثالــث: دراسة إحصائية لعلاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي | 82 |
| **المبحــث الثــالث: تقييم واقع التجارة الخارجية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي** | 89 |
| المطلــب الأول: تقييم التجارة الخارجية بمجلس التعاون الخليجي | 89 |
| المطــلب الثــاني: صعوبات وعوائق التجارة الخارجية بمجلس التعاون الخليجي | 91 |
| المطلــب الثــالث: متطلبات نجاح التجارة الخارجية بمجلس التعاون الخليجي | 93 |
| الخـــاتمة | 97 |
| قائـــمة المـــمراجع | 103 |

# قائمة الجداول

# قائمة الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | مثال للتبادل الدولي وفق نظرية آدم سميث | 09 |
| 02 | مثال للتبادل الدولي وفق نظرية ريكاردو | 11 |
| 03 | كمية العمل ورأس المال الازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار أمريكي | 17 |
| 04 | أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية | 48 |
| 05 | أهم المؤشرات السكانية في مجلس التعاون | 66 |
| 06 | أهم مؤشرات الحسابات القومية في مجلس التعاون 2013. | 68 |
| 07 | أهم مؤشرات الطاقة في مجلس التعاون 2012-2013 | 69 |
| 08 | أهم مؤشرات المالية العامة في مجلس التعاون 2013-2017 | 71 |
| 09 | تطور التجارة الخارجية السلعية لمجلس التعاون. | 74 |
| 10 | تطور التجارة الخارجية للخدمات لمجلس التعاون. | 75 |
| 11 | هيكل التجارة السلعية حسب السلع لدول مجلس التعاون لعام 2017 | 77 |
| 12 | أهم الموردين والمصدرين للدول مجلس التعاون 2017. | 78 |
| 13 | الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي 2018 | 79 |
| 14 | تطور معدل النمو الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي | 80 |
| 15 | تطور الصادرات السلعية والناتج المحلي الاجمالي لمجلس التعاون الخليجي. | 82 |
| 16 | علاقة الواردات السلعية و الناتج المحلي الاجمالي لمجلس التعاون الخليجي. | 84 |
| 17 | تطور الميزان التجاري السلعي بالناتج الاجمالي لمجلس التعاون الخليجي | 86 |
| 18 | علاقة التجارة البينية بالنمو الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي | 87 |

# قائمة الأشكال

# قائمة الاشكال


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | الإنتاج والتصدير وفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية | 19 |
| 2 | مسار دورة حياة المنتوج | 20 |
| 3 | عدد السكان في مجلس التعاون الخليجي. | 66 |
| 4 | مساحة دول مجلس التعاون الخليجي | 67 |
| 5 | الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية | 68 |
| 6 | نسبة احتياطي النفط في مجلس التعاون مقارنة ببقية الدول 2016(%) | 70 |
| 7 | نسبة احتياطي الغاز الطبيعي في مجلس التعاون مقارنة بقية الدول 2016( %) | 71 |
| 8 | أهم مؤشرات المالية العامة في مجلس التعاون (2013-2017). | 72 |
| 9 | تطور التجارة الخارجية السلعية لمجلس التعاون. | 74 |
| 10 | تطور التجارة الخارجية للخدمات لمجلس التعاون الخليجي . | 76 |
| 11 | هيكل الصادرات السلعية (%) | 77 |
| 12 | هيكل الواردات السلعية (%) | 77 |
| 13 | المبادلات التجارية لدول مجلس التعاون حسب البلدان لسنة 2018 . | 79 |
| 14 | تطور الناتج المحلي الاجمالي لمجلس التعاون الخليجي الفترة (2001-2017) . | 81 |
| 15 | العلاقة بين الصادرات والناتج المحلي الاجمالي لمجلس التعاون الخليجي | 83 |
| 16 | علاقة الواردات السلعية و الناتج المحلي الاجمالي لمجلس التعاون الخليجي . | 84 |
| 17 | علاقة الميزان التجاري السلعي بالناتج الداخلي الاجمالي لمجلس التعاون الخليجي | 86 |
| 18 | علاقة التجارة البينية بالنمو الاقتصادي بمجلس التعاون الخليجي | 88 |

# مقدمـــة

# مقدمة

**مقدمة:**

بمرور الزمن تعاظمت أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب ارتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية من الناتج القومي الإجمالي لكثير من الدول المشتركة في التجارة، وهكذا احتلت التجارة الخارجية بصفة خاصة مكانها المؤثر والحيوي في دائرة النشاط الاقتصادي، وهذا بظهور التكتلات الاقتصادية الدولية الرامية إلى تحير التجارة الدولية، وإزالة العوائق التي تقف أمامها، وتحقيق المكاسب المرجوة منها، ولقد اهتم عدد كبير من المفكرين والاقتصاديين بموضوع التجارة الخارجية و العلاقات الاقتصادية بين الدول، وأصبح الاقتصاد الدولي فرعا مهما من النظرية الاقتصادية، ولم يخل مذهب أو مدرسة اقتصادية من تفسير العلاقات الاقتصادية الدولية، فظهرت النظريات المفسرة لقيام التجارة بين الدول، ورأى عدد من الاقتصاديين أن التجارة الخارجية هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.

كما لا يفوتنا أن نعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية المهمة، ومن أهم مقومات نجاح وازدهار الاقتصاد لكافة دول العالم، حيث تظهر أهميتها من خلال استفادة دعم كل دولة من المميزات التي تقدمها الدول الأخرى بسبب عدم قدرة الدول على توفير بعض حاجيات مجتمعاتها بالاعتماد على مواردها المحلية، كما تلعب التجارة الخارجية دور حقيقي و فعال وفي دفع عجلة الاقتصاد لأي دولة، وتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو في جميع دول العالم، وازداد هذا الدور أهمية خاصة بعد تحرير الأسواق وفتحها أمام السلع العالمية، وإزالة كافة القيود المفروضة على التجارة الخارجية.

وفي ظل سياسات الانفتاح التجاري وتحرير الأسواق، أدركت الدول العربية مدى أهمية التجارة الخارجية، فقامت بالعديد من الاتفاقيات التجارية، من أجل دعم التجارة الخارجية بشكل عام، والتجارة العربية البينية بشكل خاص، كما عرف الاقتصاد الحالي تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية. وأصبح لا مكان للجمود والمحاولات الفردية، ولا لسياسات التقوقع والانعزالية والانطواء على الذات، وظهرت التجمعات والتكتلات الاقتصادية الهادفة لتفعيل النمو الاقتصادي والنهوض باقتصاد الدول المتكتلة.

وهو ما كان محفز للدول العربية للحاق بركب الدول المتقدمة، فنشأت عدة محاولات للتكامل فيما بينها، لعل من أهمها تجربة مجلس التعاون الخليجي، والذي خطى خطوات حثيثة نحو التطور الاقتصادي والاجتماعي، وقد مثل أبرز محاولات التكامل العربي، نظرا للإنجازات التي حققها على صعيد الوحدة العربية، سواء على الصعيد

الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي، فتبنت هذه الدول عدة إصلاحات بغية النهوض بالتنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي.

**الإشكالية:**

سنحاول في هذه الدراسة تحليل تطور التجارة الخارجية بمجلس التعاون وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وعليه سيتم طرح الإشكالية التالية:

**ما هو دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي؟**

والتي تقودنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية تتمثل فيما يلي:

-ما هي التجارة الخارجية؟ وما هي مبررات وتفسيرات قيامها؟

-ما هو النمو الاقتصادي؟ وما هي العوامل المحددة له؟

- هل هناك علاقة ايجابية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي؟

-كيف تؤثر التجارة الخارجية والبينية على النمو الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي؟

**الفرضيات:**

-التجارة الخارجية بفرعيها الصادرات والواردات لها دور إيجابي في النمو الاقتصادي.

-يتطلب التأثير الإيجابي للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي انتهاج سياسات اقتصادية ملائمة.

-يعتبر إنتاج وتصدير المحروقات هو المحدد والمحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي.

-إن التجارة البينية لها دور ايجابي في النمو الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي.

**أسباب اختيار الموضوع:**

-تناسب الموضوع مع تخصص الدراسة.

-يعتبر موضوع التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي من أهم مواضيع للدراسة.

-بغية التعرف على أهم تطورات التجارة الخارجية والبينية في مجلس التعاون الخليجي.

-الميول الشخصي لدراسة تجربة مجلس التعاون الخليجي.

**أهمية الدراسة:**

تكتسي أهمية هذه الدراسة نظرا للدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في دفع عجلة النمو الاقتصادي و تعتبر التجارة بمفهومها الاقتصادي من العوامل الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية، فهي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، وزيادة قدرات الاقتصاد الوطني ورفع مستوى معيشة الأفراد، ومن هنا تأتي أهمية التجارة الخارجية حيث تساهم في التطور الاقتصادي كما تعمل على تقوية العلاقات بين أقطار العالم.

**أهداف الدراسة:**

- محاولة الوقوف على واقع التجارة الخارجية في مجلس التعاون الخليجي، من خلال التحليل الكمي والسلعي والجغرافي للصادرات والواردات، الميزان التجاري، في مجلس التعاون.

-تقييم النمو الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي في مجموعه لاكتشاف مستوى وتطور النمو الاقتصادي، ومحاولة تفسير ذلك

-محاولة استكشاف العلاقات بين أبعاد التجارة الخارجية (الصادرات، الواردات، الميزان التجاري، التجارة البينية)، وبين النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

**حدود الدراسة :**

-الحدود المكانية تتمثل: مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، عمان، قطر، البحرين).

-الحدود الزمنية: اقتصرت الدراسة على الفترة من (2001-2018)، من خلال دراسة المبادلات التجارية (الصادرات و الواردات) البينية والخارجية والناتج الداخلي الإجمالي.

**منهج الدراسة:**

اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل الظواهر المدروسة (التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي)، من خلال جمع البيانات من مصادر مختلفة (كتب، مذكرات، مجلات... إلخ)، وعند

تحليل تطور التجارة الخارجية والبينية لمجلس التعاون والعلاقة بينهما، اعتمدنا على جمع المعطيات الكمية من بعض المواقع الالكترونية المعتمدة، وعند تحليل ومعالجة تلك المعطيات استخدمنا بعض أدوات التحليل الإحصائي.

**الدراسات السابقة:**

1. عز الدين علي، أثر **التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية جامعة الجزائر 3 ،2013/ 2014، تهدف الدراسة إلى إبراز أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر

وقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط قوي بين تطور الصادرات سواء الإجمالية أو خارج المحروقات بالنمو الاقتصادي حيث تأثر الصادرات في النمو الاقتصادي من خلال زيادة مداخيل الدولة من العملة الصعبة وتوسيع الأسواق وتنويعها وتدعم الواردات النمو الاقتصادي من خلال توفير مستلزمات الإنتاج، وزيادة التكنلوجيا المستعملة في الإنتاج الوطني.

2. ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الدولي، جامعة وهران، 2013/ 2014.

تهدف الدراسة إلى التعرف على كيفية تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات اتجاه واحد، أي أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو الذي يسبب نمو الصادرات الحقيقية الإجمالية، وهي نتيجة تنسجم مع الواقع الاقتصادي الجزائري، وذلك لتدني حجم البرامج الاستثمارية المنجزة خلال فترة الدراسة، ونظرا لعم استقرار حصيلة الجزائرية، حيث أن الصادرات البترولية تمثل النسبة الأكبر في هيكل الصادرات الإجمالية، وهذا الحجم قد خضع لتقلبات عديدة طوال فترة الدراسة بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى، وهذا بدوره كان بسبب تقلبات أسعار النفط نتيجة التغيرات في الطالب العالمي على هذه المادة.

3. زير ريان، **أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014 /2015.

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى أهمية ودور الصادرات غير النفطية في النمو الاقتصادي بالجزائر، وذلك من دراسة خلال نوعية العلاقة بين الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي وخلصت نتائج الدراسة إلى أن الصادرات

ترتبط ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي فهي تلعب دورا محركا في النمو الاقتصادي وأنه لا توجد علاقة بين نمو الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي بالجزائر وهذا بسبب ضآلة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

**تقسيم الدراسة:**

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصلان نظريان لمراجعة أدبيات البحث فيما يتعلق بمتغيري الدراسة، وتم تخصيص الفصل الأخير للجانب التطبيقي. كمايلي:

تناول **الفصل الأول:** المفاهيم النظرية للتجارة الخارجية من خلال إعطاء بعض التعاريف وأسباب قيام التجارة وعرض أهم النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية وأهم السياسات التجارية.

أما **الفصل الثاني:** فتطرق إلى الإطار العام للنمو الاقتصادي، من خلال التعارف وأنواع النمو وعناصره والتمييز بينه وبين التنمية الاقتصادية وعلاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي.

**الفصل الأخير:** تمت محاولة تطبيق المفاهيم النظرية على مجلس التعاون الخليجي، حيث تم التعريف بمجلس التعاون، نشأته وأسباب قيامه و أهدافه، وتحليل تطور التجارة البينية والخارجية (صادرات، واردات، ميزان تجاري)، والعلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وأخيرا تم إبراز الصعوبات ومقومات نجاح التجارة الخارجية ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي.

# الفصل الأول

## مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية

**تمهيد:**

ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر بمثابة البداية الحقيقية لها، حيث أدت إلى ذلك ضرورة الحصول على الموارد الأولية اللازمة للصناعة من الدول الأخرى، وضرورة تصريف المنتجات التامة الصنع في الأسواق الخارجية، ثم ازداد حجم التجارة الخارجية بعد ذلك في القرن التاسع عشر واتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل والمواصلات وهذا ما جعل من العالم وكأنه سوق واحد. وتميز العقد الأخير من القرن العشرين في المجال الاقتصادي بإقبال متزايد لمعظم البلدان النامية على الانفتاح التجاري.

ونظرا لدور وأهمية التجارة الخارجية على الصعيدين المحلي والدولي تسعى أي دولة لتطوير تجارتها، حيث تعتمد الدول في تطبيق سياستها في مجال توطيد علاقاتها الاقتصادية الدولية في مجال التجارة الخارجية على سياسات تجارية، تتراوح بين أوضاع تتميز بدرجة أكبر من الحرية وأخرى بدرجة أكبر من الحماية، وذلك حسب طبيعة توجه الدول الاقتصادي.

ولإثراء موضوع التجارة الخارجية تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

**المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.**

**المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.**

**المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية.**

## المبحث الأول: ماهية للتجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية وسيلة هامة في توفير حاجيات أي دولة عن طريق عمليتي الاستيراد والتصدير بين الدول، فاليوم لا تستطيع أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية أن تستقل باقتصادها وتعيش بمعزل عن بقية دول العالم بانتهاج سياسة الاكتفاء الذاتي، ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على ماهية التجارة الخارجية.

### المطلب الأول: تعريف وأهمية التجارة الخارجية.

يحتل موضوع التجارة الخارجية مكانة هامة في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة، ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها بالنسبة لدول العالم

#### أولا: تعريف التجارة الخارجية.

قدمت العديد من التعاريف للتجارة الخارجية نذكر منها: " تمثل التجارة الخارجية عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.[1]

و تعرف أيضا بأنها حركات المعاملات الاقتصادية الدولية أي السلع والخدمات ورؤوس الاموال والاستثمارات بين الدول المختلفة.

وهي عبارة عن عمليات الاستيراد والتصدير التي تقوم بها الدولة سواء كانت المنظورة أو غير المنظورة، وهي تمثل أنشطة التبادل التجاري للسلع والخدمات بين دول العالم المختلفة من أجل تحقيق المنافع المتبادلة بين الدول.

وعليه فالتجارة الخارجية تنطوي على عنصرين هما: الاستيراد والتصدير.[2]

وانطلاقا مما سبق، نستطيع أن نعرف التجارة الخارجية بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الاموال بين الدول

[1] كاظم عبادي الجاسم،**جغرافيا التجارة الدولية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص31.

[2] خالد أحمد فرحان المشهداني، **التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص11.

المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الاموال بين الدول المختلفة.[1]

**ثانيا: أهمية التجارة الخارجية.**

تختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توافر عناصر الانتاج لديها، حيث تنخفض أهمية التجارة الخارجية في الدول كبيرة الحجم ذات الامكانيات الضخمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها تتمكن من إنتاج الجانب الأكبر من احتياجاتها محليا بسبب اتساع مساحتها جغرافيا ووفرة العديد من عناصر الانتاج لديها، ومن ثم تقل درجة اعتمادها على الخارج، ولكن يمكنها رفع مستوى رفاهية أفرادها من خلال الحصول على كمية أكبر من السلع التي ينتجها غيرها من الدول بتكلفة أقل نسبيا، وعلى العكس من ذلك تزداد أهمية التجارة الخارجية في دول صغيرة الحجم، حيث تنخفض إمكانياتها المادية والبشرية ويقل عرض عناصر الانتاج فيها، ولذلك فهي تتخصص في انتاج عدد محدود من السلع والخدمات وتعتمد على الخارج في استيراد الجانب الأكبر من السلع والخدمات التي تحتاجها.

كما تختلف أهمية التجارة الخارجية لنفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى حسب السياسية التجارية التي تطبقها الدولة تجاه العالم الخارجي، فإذا كانت الدولة تطبق سياسة الحرية التجارية يزيد حجم تجارتها الدولية مع الخارج، أما إذا كانت الدولة تطبق سياسة الحماية فإن ذلك يقلل من حجم تجارتها الخارجية.[2]

وتكمن كذلك أهمية التجارة الخارجية في:

-زيادة الرفاهية الاقتصادية من زيادة إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات إما بسبب عدم توفر هذه السلع والخدمات في بعض الدول وانتقالها عن طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم، وإما بسبب الحصول على هذه السلع بتكاليف أقل نتيجة لاستيرادها من دول تتمتع بالميزة النسبية في الانتاج بسبب وفرات الحجم الاقتصادي.

- الاستغلال الأمثل للموارد فبدلا من أن تقوم الدولة بالإنتاج كل من حاجاتها وهذا ما يؤدي إلى هدر الموارد الطبيعية والمكتسبة التي تملكها، فإنها بدلا من ذلك تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع

[1] السيد محمد احمد السريتي، **التجارة الخارجية، الدار الجامعية**، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 8.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع نفسه ، ص ص، 10، 11.

في إنتاجها بميزة نسبية بالمقارنة مع الدول الأخرى وتستورد السلع التي تتمتع الدول الأخرى بميزة نسبية في إنتاجها وهذا ما يؤدي إلى استغلال أفضل لموارد الدولتين.[1]

- تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام المنتجات.

- تعد الصورة المباشرة للعلاقات الدولية، فهي تربط الدول والمجتمعات ببعضها البعض.[2]

- تحقيق التنسيق والتعاون بين دول العالم المختلفة وتصريف فائض الإنتاج المحلي العالمي.

- زيادة الدخل القومي وتحقيق التوازن في الأسواق المحلية.

- نقل التطور التكنولوجي والعولمة التي تحاول جعل العالم قرية صغيرة.

- تعتبر التجارة الخارجية مؤشر لقوة الدولة الإنتاجية والتنافسية في الأسواق الدولية.[3]

-التجارة هي المحفز الرئيسي للنمو الاقتصادي فإنها تزيد من الاستهلاك المحلي وتزيد من المخرجات العالمية وتؤدي إلى اتساع الأسواق، والتي تفتقر إليها الدول النامية.

- تساعد التجارة في إنشاء وتحقيق التوازن المحلي والعالمي من خلال تحقيق الأسعار التوازنية لعنصر الإنتاج وزيادة الدخول الحقيقية للدول المتاجرة.[4]

- تتيح التجارة الدولية للمشروعات مزيدا من التوسع وكبر الحجم مما يؤدي إلى مكاسب لتلك المشروعات ناجمة كما يعرف بوفرات الحجم الكبير، وتتحقق تلك المكاسب بسبب ما تتيحه التجارة الدولية من اتساع في الأسواق وفرص التسويق.[5]

---

[1] كاظم عبادي الجاسم، مرجع سابق، ص، 35.

[2] فوزي عبد الرزاق، **استراتجيات التجارة الخارجية**، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، 2016، ص19.

[3] خالد أحمد فرحان المشهداني، مرجع سابق، ص، 16.

[4] محمود عبد الرازق، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية**، الدار الجامعة، الاسكندرية، 2010، ص، 43.

[5] سهير محمد السيد حسين ، محمد محمد البنا، **الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ،2005،2004،ص129

**المطلب الثاني: الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.**

يتميز موضوع التجارة الخارجية بمفاهيم خاصة تختلف عن موضوع التجارة الداخلية سواء من حيث القضايا التي تدرسها أو من حيث المشاكل التي تواجهها، ويمكن أن نبرز أهم أوجه الاختلاف بين الاثنين فما يلي:[1]

1. **مدى قدرة عوامل الانتاج على الانتقال:** إن عناصر الانتاج وبالأساس عنصري العمل ورأس المال تنتقل بسهولة داخل الاقليم أو الدولة الواحدة، لكنها تواجه صعوبات وعراقيل عند تنقلها من دولة إلى أخرى وتتمثل هذه العراقيل في الضرائب والقيود الجمركية بالإضافة إلى اختلاف العادات والتقاليد كما يضاف إلى ذلك الأزمات السياسية والاقتصادية بين الدول.

2. **اختلاف العملات والنظم النقدية من دولة إلى أخرى:** على عكس التجارة الداخلية التي تتم فيها تسوية كل المعاملات التجارية بالعملة الوطنية المحلية فإن التجارة الدولية تستعمل وحدتين نقديتين مختلفتين أو عدة وحدات نقدية، وهذا ما يقودنا إلى مفهوم خاص بموضوع التجارة الدولية وهو "سعر الصرف" هذا الأخير يتغير بصفة مستمرة وهو ما يؤثر على مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث تمس تكاليف الانتاج والأسعار واتجاه الصادرات وحجم الواردات.

3. **اختلاف الوحدات السياسية:** تختلف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية من حيث أن أطراف التبادل والتعامل التجاري كل منهما ينتمي إلى دولة لها قوانينها الخاصة، ونظامها التجاري الخاص بها، وهذا يتطلب توفر بعض الاجراءات القانونية والتنظيمية تجعل التجارة الدولية ذات طبيعة تختلف عن طبيعة التجارة الداخلية.

4. **اختلاف في طبيعة الأسواق:** يظهر هذا الاختلاف من خلال طبيعة المستهلكين الفطرية والمكتسبة كالذواق، الميول، العادات والتقاليد، الطباع، البيئة، ....الخ، وانقسام الأسواق عن بعضها البعض بمجموعة من الحوافز السياسية والطبيعية كالبعد الجغرافي، الذي نجم عنه تكاليف النقل والتأمين كما أن المنافسة في الأسواق العالمية تكون أكثر شدة منها في الأسواق المحلية وهو ما يجعلها تتميز بسياسة تسويقية خاصة تختلف عنها في التجارة الداخلية.

[1] فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص، 18، 19.

**المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية.**

تزايد الاهتمام من قبل دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية بدراسة التجارة الدولية، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب لعل منها:

- دخول العالم في عصر التعاون الاقتصادي الدولي.
- ظهور المؤسسات الدولية التي تعمل في مجال النقد والتمويل والتنمية الاقتصادية.
- ظهور مشاكل الدول النامية على المستوى الدولي مثل تدهور معدلات التبادل الدولية واتجاهها في غير صالح الدول النامية، والعجز المستمر في موازين مدفوعاتها.
- عولمة الاقتصاد والأسواق الدولية، حيث أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة واحدة وسوق دولي واحد.[1]
- التخصص في الإنتاج وذلك لأن التخصص الإنتاجي يؤدي إلى زيادة اتقان العمل ورفع الانتاجية وتخفيض التكاليف وبالتالي إنتاج كميات أكبر من الموارد المحدودة، غير أن التخصص الدولي في الإنتاج في ظل الحاجات البشرية المتجددة والمتنوعة لا يكون ممكنا إلا في ظل التجارة الحرة بين الدول من أجل مبادلة الفائض الإنتاجي عن طريق تطبيق مبدأ التخصص في كل دولة وبالتالي إشباع أقصى ما يمكن من حاجات الأفراد في هذه الدول.[2]
- اختلاف تكاليف الإنتاج من دولة لأخرى.
- اختلاف العوامل التكنولوجية[3].

[1] السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، **التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية** ، دار التعليم، الجامعي، الاسكندرية، 2012، ص 6.

[2] طالب عوض، **التجارة الدولية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدسي المفتوحة، القاهرة، 2013، ص ص، 11-12.

[3] صلاح الدين حسن السيسي،**التجارة الدولية والصيرفة الالكترونية،النظريات والسياسات** دار الكتاب الحديث،القاهرة،2014ص ص 24-25.

## المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

تبحث نظريات التجارة الدولية في أسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة ومن أجل هذا تتعرض النظريات لشروط تقسيم العمل الدولي وتخصص الدول في مختلف وجوه النشاط الاقتصادي، كذلك تتعرض النظريات لكيفية توزيع الفوائد الناجمة عن تقسيم العمل الدولي بين الدول المشتركة في ذلك التقسيم، وأخيرا تتعرض النظريات لأسباب قيام التجارة الدولية وتخصص الدول المشتركة في تقسيم العمل الدولي في إنتاج سلعة معينة.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى النظريات التي ظهرت من أجل الوصول إلى تفسيرات أكثر واقعية لقيام التجارة الدولية.

### المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية (التقليدية)

ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، كرد فعل لمذهب التجاريين الذي يؤمن بفرض القيود على التجارة بغية الحصول على أكبر كمية من المعدن النفيس الذي يعتبر مقياس قوة الدولة آنذاك، ولقد حملت النظرية الكلاسيكية لواء حرية التجارة موضحة أن قوة الدولة لا تقاس فقط بما لديها من معدن نفيس، ولكن أيضا بما لديها من ثروة حقيقية متمثلة في الأراضي والمنازل والسلع الاستهلاكية مبينة أن حرية التجارة هي السبيل لزيادة ثروة الدولة وبالتالي قوتها.[1] كذلك جاءت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية لتوضيح السبب الأساسي لقيام التجارة الدولية وقد أرجعت قيام التجارة الدولية إلى ثلاث أسباب هي:[2]

-إن بعض الدول تنتج سلعا لا تستطيع إنتاجها دول أخرى.

-إن بعض الدول لديها فائض في بعض السلع، في حين تعاني دول أخرى من عجز فيها.

-التجار يحققون مكاسب من نقل سلع تباع بأسعار منخفضة إلى دول تباع فيها بأسعار مرتفعة.

وفيما يلي سوف نلقى الضوء على مختلف النظريات الكلاسيكية التي توضح سبب قيام التجارة الدولية:

---

[1] محمود يونس ،علي عبد الوهاب نجا ،أسامة أحمد الفيل، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي الاسكندرية، 2015، ص، 33.

[2] يوسف بن خلف الله، **أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على التجارة الدولية دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الاسيان) (2001-2017)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018/2017، ص، 52.

### 1.نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث (1723-1790) Adam Smith :

بين أدم سميث في كتابه ثروة الأمة الذي صدر في سنة 1776. في نيويورك، أن ثروة الأمة لا تقاس بقدرتها على تجميع المعادن النفسية ولكن تقاس بقدرتها على الإنتاج، ولذلك فإن أي جهود تبذل لزيادة ثروة الأمة يجب أن تنصب على زيادة قدرتها الإنتاجية، وعليه استنتج أن كل الدول تستفيد من التجارة الخارجية الحرة وذلك من خلال تخصص كل دولة في إنتاج تلك السلعة أو السلع التي لها في إنتاجها ميزة مطلقة[1] (A VANTAGE ABSOLU) بالمقارنة مع ظروف إنتاج هذه السلعة (أو السلع) في البلدان الأخرى.

ويمكن توضيح الميزة المطلقة الناجمة عن فروقات التكاليف المطلقة باستخدام مثال رقمي مبسط كما هو موضح في الجدول التالي:

**جدول رقم(01) مثال للتبادل الدولي وفق نظرية آدم سميث**

| الدولة/ السلعة | وحدة الطعام | وحدة الملابس |
|---|---|---|
| **فلسطين** | 100 | 80 |
| **امريكا** | 50 | 120 |

**المصدر**: طالب عوض مرجع سابق ص، 16.

نلاحظ من الجدول أن في فلسطين يتطلب إنتاج وحدة الطعام 100ساعة عمل في حين أن كلفة إنتاج وحدة الملابس يتطلب 80 ساعة عمل، أما في أمريكا فإن إنتاج وحدة الطعام يتطلب 50 ساعة عمل في حين أن إنتاج وحدة الملابس يتطلب 120 ساعة عمل وعليه فإن فلسطين تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج الملابس في حين أن أمريكا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج الطعام ووفقا لآدم سميث فإن كل دولة ستكسب إذا قامت بالتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجها واستيراد السلعة الأخرى التي تتمتع الدولة الأخرى بميزة مطلقة في إنتاجها.[2]

**انتقادات النظرية:**

[1] يوسف مسعداوي ، مرجع سابق، ص، 22.

[2] طالب عوض، مرجع سابق، ص، 16.

لقد وجهت العديد من الانتقادات لهذه النظرية منها ما يلي :

-أنها لم تفسر أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول في حالة وجود ميزة مطلقة للدول في إنتاج السلعتين، في حين لا تتمتع الدولة الأخرى بأي ميزة في الإنتاج أي من السلعتين.

-لا يرى آدم سميث داعيا للتفرقة بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية فالثانية تعد امتدادا للأولى وكلاهما وسيلة للتخلص من الإنتاج الفائض وتطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخصص، وبهذا تركت النظرية وأدت إلى ظهور نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو.[1]

## 2. نظرية النفقات أو الميزة النسبية لدافيد ريكاردو (1772-1832) David ricardo:

أورد ريكاردو نظريته في التجارة الدولية من خلال كتابه (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب)، ويعالج هذا الكتاب أساسا موضوع القيمة والتوزيع، ويتناول موضوع التجارة الدولية في الباب السابع من الكتاب، وقد استعرض ريكاردو ما ذهب عليه آدم سميث من أن التجارة الخارجية بين دولتين ستعود بالفائدة عليها وأن التخصص الدولي لا يتوقف على نظرية الميزة المطلقة لمختلف الدول وإنما على مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في انتاج السلعتين معا إحداهما بالنسبة للأخرى.

وقد اعتمدت نظرية ريكاردو على عدة فرضيات من بينها:[2]

- التجارة الدولية تتم بين دولتين مختلفتين منعزلتين عن بقية العالم.
- عوامل الإنتاج تنتقل بحرية كاملة بين فروع الإنتاج المختلفة والمناطق المختلفة داخل الدولة.
- التبادل بالنسبة لسلعتين فقط.
- المنافسة الكاملة داخل الدولة وفيما بين صناعاتها.
- توجد تقنية واحدة لصنع السلعة تختلف من دولة لأخرى.[3]
- عدم وجود تكاليف نقل أو رسوم جمركية.

---

[1] وهيبة صوطة، راوية قالمي، **آليات تمويل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، دراسة للفترة (2010-2016)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2018/2017، ص، 10.

[2] وهيبة صوطة، راوية قالمي، مرجع نفسه ، ص، 10.

[3] كاظم عبادي الجاسم، مرجع سابق، ص، 77.

– خضوع إنتاج السلعة لدالة تكاليف ثابتة، أي أنها تخضع في إنتاجها لقانون القلة الثابتة.

عدم وجود تكاليف نقل أو رسوم جمركية.[1]

– تماثل الأذواق لدى المستهلكين في الدول المختلفة.

وقد استخدم ريكاردو مثال الميزة النسبية في سلعتين في بلدين كما هو مبين في الجدول الموالي:

**جدول رقم (02):مثال للتبادل الدولي وفق نظرية ريكاردو.**

| البلـد | عدد وحدات العمل لكل وحدة قمح | عدد وحدات العمل لكل وحدة ملابس | معدل التبادل |
|---|---|---|---|
| **بريطانيا** | 120 | 100 | 1 ملابس=1.2 قمح |
| **و.م.أ** | 80 | 90 | 1 ملابس= 0.88 قمح |

المصدر: طالب عوض ، مرجع سابق، ص32.

ومن المثال السابق يمكن الاستنتاج أن و.م.أ .لديها ميزة مطلقة على بريطانيا في كل من سلعتي القمح والملابس ولكن لدى و.م.أ ميزة نسبية في إنتاج القمح أكثر من الميزة النسبية في إنتاج الملابس من بريطانيا والعكس صحيح بالنسبة لبريطانيا حيث تتخصص في إنتاج الملابس وبهذه الطريقة سوف تتحقق منافع من التبادل التجاري بينهما وطبقا لنظرية الميزة النسبية للتكلفة فإن التجارة الحرة بين البلدان تشجع التخصص على نطاق واسع.[2]

**– انتقادات النظرية:**

– اعتماد ريكاردو في تفسير نظريته على العمل وأهمل عناصر الإنتاج الأخرى (رأس المال، الأرض).

– عدم قدرة عناصر الإنتاج على الانتقال على المستوى الدولي.

– افتراض حالة التوظيف الكامل لعوامل الانتاج.[3]

---

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص،59.

[2] حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية صادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص ص، 32.33.

[3] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص ص، 51-52.

- عدم سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا وخارجيا.

- عدم تماثل الأذواق.

- اقتراض النظرية حالة السكون في تحليلها.[1]

### 3. نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل (1873/1806) John stuart mill :

تنسب هذه النظرية إلى الاقتصادي (جون ستيوارت ميل)، الذي حاول من خلال نظرية سد الفجوة التي تركتها نظرية النفقات النسبية لريكاردو والمتمثلة في إغفاله توضيح حدود التبادل بين الدولتين بحيث يمكن معرفة الحد الأقصى والحد الأدنى لشروط تبادل السلعتين، وقد أبرز ميل أهم ملامح نظريته من خلال تناوله مسألة القيم الدولية، أي المعدلات التي ستتبادل بها السلعة الواحدة بالأخرى ما بين الدول، محاولا بيان الكيفية التي تحدد بها هذه القيم أو المعدلات، وكذلك الكيفية التي تتوزع بها فوائد تقسيم العمل الدولي بين الدول التي تطبقه عندما تتخصص الدول في إنتاج السلعة أو السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية أكبر، أي بنفقة نسبية أقل، بالمقارنة بالدول الأخرى.[2]

وعليه افترض ميل وجود حجم معين من العمل المستخدم في كل دولة من أطراف المبادلة لإنتاج كميات مختلفة من السلع محل التبادل، وركز على الكفاءة النسبية للعمل وليس على النفقات النسبية لعنصر العمل كما فعل ريكاردو، وقد أبرز أهمية قوة طلب الدولة على السلع التي تنتجها الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب في تحديد معدل التبادل الدولي فعندما نريد تحديد ما كسبه بلد من وراء استيراد سلعة وتصدير سلعة أخرى يتخصص في إنتاجها فيجب أن نحدد قيمة السلعة المصدرة وقيمة السلعة المستوردة ، وتستطيع الدولة المصدرة أن تحدد قيمة سلعتها المصدرة وذلك بواسطة نفقة إنتاجها ولكن كيف تتحدد السلع المستوردة من بلد إلى أخر فتلك مشكلة القيم الدولية، وحسب ميل تتحدد قيمة السلعة المستوردة بنفقة إنتاج السلعة المصدرة سدادا للسلعة المستوردة، وقد سلم جون بنفس مبادئ ريكاردو فيما تعلق بالتبادل بالمقايضة وتتوقف نسبة التبادل بين السلعتين على النسبة بين الطالب على السلعة الأولى والطلب والعرض للبلدين.[3]

[1] حمشة عبد الحميد، مرجع سابق ص، 33.

[2] صلاح الدين حسن السيسي مرجع سابق، ص 53.

[3] فليح حسن خلف، مرجع سايق، ص65.

فحسب نظرية ميل فإن القيم الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها، بل أن الذي يحددها هو المستوى الذي يتعادل فيه طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى، أو ما يطلق عليه بالمستوى التوازني للطلب المتبادل على السلعتين من قبل الدولتين.[1]

**-انتقادات النظرية:**

من الانتقادات الموجهة لهذه النظرية ما يلي:

-أنه توجد عناصر أخرى تشترك مع عنصر العمل في عملية الانتاج.

-إن العمل عنصر غير متجانس من حيث الكفاءة والمهارة.

-يصعب قياس عوامل الإنتاج الأخرى كميا بوحدات العمل.[2]

**4. نظرية التوازن التلقائي (دافيد هيوم) David hyom:**

يرى دافيد هيوم في نظريته للتوازن التلقائي أن المعدن النفيس يتوزع على البلاد الداخلية في علاقات تجارية دون الحاجة إلى تدخل من قبل الدولة فإذا زاد ما لدى الدولة من المعدن النفيس على القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي، فإن أسعار السلع في تلك الدولة ترتفع بالنسبة لأسعار السلع في البلاد الأخرى مما يؤدي إلى انسياب مع حجم نشاطها الاقتصادي فإن أسعار السلع في هذا البلد تنخفض بالنسبة لأسعار السلع في الدول الأخرى ، مما يؤدي إلى زيادة صادراتها ونقص وارداتها وفي النهاية يتحقق الفائض في الميزان التجاري مما يؤدي إلى تدفق الذهب إلى الدولة من العالم الخارجي.

وهكذا استطاع هيوم عن طريق دراسة العلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد ما ومستويات الأسعار فيه، والعلاقة بين مستوى الأسعار فيه ومستوى الأسعار في العالم الخارجي إلى عدم جدوى القيود التي تفرض على التجارة الدولية.[3]

**- تقييم النظرية الكلاسيكية:**

[1] محمود يونس علي عبد الوهاب نجا، أسامة أحمد الفيل، مرجع سابق، ص 75.

[2] محمود يونس، علي عبد الوهاب نجا ،أسامة أحمد الفيل، مرجع نفسه ،ص 75.

[3] كاظم عبادي الجاسم، مرجع سابق، ص ص، 78-.79.

كتقييم للنظرية الكلاسيكية يمكن أن نقول عنها أنه لتحديد قيمة السلع اعتمد التحليل الكلاسيكي لقوانين النفقات المطلقة والنسبية على نظرية العمل في القيمة أساسا، وردت اختلاف النفقات النسبية للسلع المتبادلة دوليا إلى اختلاف كمية العمل المستخدمة في إنتاجها حيث كانت نظرية العمل في القيمة تفرض وجود عنصر واحد من عناصر الإنتاج وهو العمل وألغت دور عناصر الإنتاج الأخرى (مثل الأرض، رأس المال، التكنولوجيا) في تحديد نفقة الإنتاج، لذلك كانت النتيجة الطبيعية استبعاد نظرية ريكاردو في النفقات النسبية لكثير من العناصر الواقعية في التحليل الاقتصادي ،أي عدم القدرة على تقديم تفسير مقبول للتجارة الخارجية، كما يفترض التحليل الكلاسيكي في التجارة الخارجية أن الإنتاج والتخصص الدولي يخضع في ظروفه لقانون الغلة الثابتة، ويجرف هذا الغرض النظرية إلى تيار البعد عن الواقع والتبسيط في التحليل، وبالتالي عدم المنطقية و قبول النتائج التي توصلت إليها النظرية، ذلك لأن الواقع يوضح إلى أن الإنتاج يخضع في غالب الأحيان لقانون الغلة المتناقصة النفقة المتزايدة في حين يخضع إنتاج جانب كبير من المشروعات الصناعية لقانون الغلة المتزايدة (النفقة المتناقصة) وبالتالي توجه القدرات الانتاجية لمشروعات نحوا الحجم الأمثل للإنتاج.[1]

هذه النظرية افترضت أن التجارة تقوم بين دولتين فقط وليس بين مجموعة من الدول، كما أنها افترضت أن التعامل يتم بسلعتين وليس مجموعة من السلع، كما أنها افترضت وجود تكاليف لنقل السلعة من دولة إلى أخرى وعدم وجود حواجز جمركية، إضافة إلى أن عوامل الإنتاج تتمتع بحرية انتقال داخل الدولة في حين يصعب الانتقال بالنسبة لهذه العوامل بين الدول، كما أضافت أن الإنتاج خاضع لقانون ثبات التكاليف، وأن أذواق المستهلكين في كلا الدولتين متجانسة، فكل هذه الافتراضات أضعفت من النظرية ولكن ما لا يمكن أن ننفيه هو أنها أساس إيضاح الكيفية التي يتم بها التبادل للسلع بين الدول، فلا يمكن أن ننفي أيضا أن النظرية نجحت في شرح التجارة الدولية على رفاهية الدول، فقد أوضحت كيف أن الاختلاف في تكاليف العمل النسبية تحقق فائدة عند قيام التجارة الدولية بين الدول، ولكنها لم توفق في إيضاح السبب في أن التكاليف أقل أو أن العمل أكثر إنتاجية في بلد عن آخر.[2]

---

[1] سارة بوارس، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات الجزائرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب خلال الفترة 2000-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر**، أكاديمي في علوم التسيير تخصص: إدارة أعمال التجارة الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة الجزائر،2014 ،2015، ص13.

[2] سارة بوراس، مرجع، نفسه ص ص، 13-14.

**المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية.**

اقتصرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية في تفسير قيام التجارة الخارجية إلى قانون التكاليف النسبية حيث أن ما يدعو إلى القيام بالتبادل بين الدول هو اختلاف التكاليف النسبية ،إلا أنها لم تتعرض إلى أسباب اختلاف التكاليف ما بين الدول ،إلى أن جاء أو لين وعمم مبادئ هيكشر وساهم في خلق نظرية تبين لنا أسباب قيام التجارة الدولية ولكسب الناتج منها وكيف يمكن للوصول إلى حالة التوازن.

1. **نظرية هيكشر – وأولين: Heckscher–Ohlin**

يعتبر هكيشر – وأولين من رواد نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج حيث يندرج عملهم في الإطار العام لفرضيات النموذج الكلاسيكي، حيث يرى أن فكرة ندرة عوامل الإنتاج شرط ضروري لاختلاف التكاليف النسبية مما يؤدي إلى ظهور التبادل الدولي وقد بنى هيكشر وأولين هذه النظرية على الفرضيات التالية:

- هناك منطقتان يتم التبادل التجاري فيما بينها.
- وجود منطقتين مختلفتين الأولى غزيرة رأس المال والثانية غزيرة العمل.
- عوامل الإنتاج لها الحرية الكاملة للانتقال داخل المنطقة الواحدة ولكن ليس لها حرية الانتقال بين المنطقتين.[1]
- عدم وجود نفقات نقل.
- تماثل أذواق المستهلكين.[2]
- ولفهم نظرية هيكشر وأولين نورد المثال التالي:
- استراليا لديها وفرة في الأراضي الزراعية مقارنة مع الطلب المحلي عليها مما جعل سعر الأراضي الزراعية فيها منخفضة مقارنة بدول أخرى مثل بريطانيا التي لديها وفرة كبيرة في رأس المال والتكنولوجيا اللازمة لصناعة الأقمشة الصوفية.

[1] بوقدح فتيحة، **مساهمة التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة، 2012/2002**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة الجزائر، 2014/2013، ص ص 16–17.

[2] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص، 47.

مما يجعل سعر رأس المال فيها منخفض مقارنة بأستراليا وعليه فإن السلع التي تعتمد على الأرض بكثافة (كالقمح) مثلا ستكون أرخص في استراليا مقارنة ببريطانيا، في حين أن السلع التي تتطلب رأس مال بكثافة كالأقمشة ستكون أرخص في بريطانيا مقارنة بأستراليا.

وبالتالي فإن استراليا ستصدر السلع الزراعية إلى بريطانيا في حين بريطانيا ستصدر المنسوجات إلى استراليا والتنبؤ الرئيسي لهذه النظرية أن صادرات الدولة ستشمل سلعا تستخدم بكثافة مواردها الوفيرة نسبيا في حين أن مستورداتها ستشمل سلعا تستخدم لكثافة مواردها النادرة نسبيا بالإضافة إلى هذا التنبؤ فقد تنبأ هيكشر و أولين بالأثر الذي ستتركه هذه التجارة على أسعار عوامل الإنتاج التي كان اختلافها على التفسير أصلا سببا لقيام التجارة الخارجية.ويجب ملاحظة أن الميزة الرئيسية لهذه النظرية تكمن في قدرتها على تفسير أسباب اختلاف الميزة النسبية بين الدول[1].

ومن بين **الانتقادات** الموجهة لهذه النظرية ما يلي:

- تركز على الاختلاف الكمي في عرض عناصر الإنتاج أي ندرتها أو وفرتها مهملة الاختلاف النوعي في عرض هذه العناصر.

- لا تستطيع أن تقدم تفسيرا لأسباب التغير النسبي لمركز بعض الدول في التجارة العالمية.[2]

-افتراض تجانس عوامل الإنتاج في جميع البلدان افتراض غير واقعي لأن هذه العوامل تختلف وتتنوع باختلاف البلدان.

- إهمال النظرية لانتقال عناصر الإنتاج دوليا لأن الواقع يثبت أن هناك حركة في عنصري الانتاج العمل ورأس المال دوليا على النشاط الاقتصادي عامة والتبادل الخارجي خاصة.

-ليس بالضرورة أن الوفرة النسبية لعنصر من عناصر الإنتاج في بلد معين يؤدي إلى إنتاج سلع كثيفة من هذا العنصر.

- تفترض تبادل السلع في ظل شروط المنافسة الكاملة وبالتالي إهمال الأسواق الاحتكارية.[3]

[1]

[2] محمود يونس، علي عبد الوهاب نجا، أسامة أحمد الفيل، مرجع سابق، ص ص، 92، 93.

[3] حمشة عبد الحميد، مرجع سابق، ص،33

**2.لغز ليونتيف: Leontif**

لقد استهل ليونتيف اقتصادي أمريكي من أصل روسي حائز على جائزة نوبل سنة 1973، دراسته التطبيقية مؤكدا على الاقتناع بالنتائج والتوصيات التي انتهت إليها الدراسات التحليلية لنموذج هيكشر وأولين، والتي تتلخص في قيام كل بلد بإنتاج وتصدير تلك السلع التي تعتمد في إنتاجها على عنصر الإنتاج الأوفر نسبيا، ولما كانت هذه الدراسات التطبيقية تركز على عنصر الإنتاج النادر نسبيا، ولما كانت هذه الدراسات التطبيقية تركز على و.م.أ وكانت هذه الدولة أكثر دول العالم وفرة في عنصر رأس المال، فلقد توقع ليونتيف وغيره من الاقتصاديين المؤيدين لنظرية هيكشر وأولين أن تقوم و.م.أ بإنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال وتستورد تلك السلع كثيفة العمل.

ولذلك قام ليونتيف بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من سلع الصادرات والسلع المنافسة للواردات في و. م.أ فاستخدم ليونتيف في التقدير جدول المدخلات والمخرجات للاقتصاد الأمريكي لعام1947، وتتلخص النتائج التي توصل إليها في الجدول التالي:[1]

**جدول رقم: (03): كمية العمل ورأس المال اللازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار**

| الاحتياجات لما قيمته مليون دولار | الصادرات | السلع المنافسة للواردات |
|---|---|---|
| **رأس المال** | 2.6 مليون دولار | 3.1 مليون دولار |
| **العمل** | 182313 | 170004 |

**المصدر**: يوسف مسعداوي، مرجع سابق ص 51

من خلال النتائج الموضحة في الجدول، يتضح أن إنتاج ما قيمته 1 مليون دولار أمريكي من الصادرات الأمريكية يحتاج إلى كمية من رأس المال مقدارها حوالي 2.6 مليون دولار وإلى كمية من العمل مقدارها ألف عامل.

أما إنتاج ما قيمته 1 مليون دولار من السلع المنافسة للواردات يحتاج إلى كمية من رأس المال مقدارها حوالي 3.1 مليون دولار وإلى كمية من العمل مقدارها حوالي 170 ألف عامل ونستخلص من الجدول أن وحدة الصادرات تتطلب كمية من رأس المال أقل ما تتطلبه وحدة السلع المنافسة وأن وحدة الصادرات تحتاج لكمية من العمل أكبر ما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات.

[1] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص ص، 50- 51.

وهذا ما أذهل ليونتيف لاكتشافه أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية تتكون أساسا من سلع كثيفة العمل،وأن وارداتها تتكون أساسا من سلع كثيفة رأس المال.

وبتعبير آخر تتجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى تصدير سلع كثيفة العمل واستيراد سلع كثيفة رأس المال وهذا ما يتناقض مع ما جاءت به نظرية هيكشر وأولين تناقضا تاما.[1]

أجبر الاختبار الذي قام به ليونتيف الاقتصاديين على إعادة النظر في تفسير التجارة الدولية فظهرت مجموعة من المحاولات سميت بالنظرية الحديثة في التجارة الدولية.

**المطلب الثالث: النظرية الحديثة في التجارة الخارجية.**

بعد أن تناولنا النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية، ثم النظرية النيوكلاسيكية سنتطرق في هذا المطلب إلى بعض النظريات التكميلية والتي جاءت كتفسيرات حديثة للتجارة الدولية.

**1. نظرية الفجوة التكنولوجية:**

ترجع هذه النظرية سبب قيام التجارة الدولية إلى التغيرات التكنولوجية التي تأخذ إما شكل اختراع أو تجديد، فالاختراع يمثل التوصل إلى منتج جديد أو طريقة إنتاج جديدة أما التجديد فيأخذ شكلين تحسين نوعية ومواصفات المنتج القائم بحيث يكون أكثر قبولا للمستهلك من الناحية الاقتصادية ،ويترتب على حدوث الاختراع أو التجديد أو كليهما اكتساب الدول صاحبة الاختراع أو التجديد لميزة نسبة في إنتاج إحدى السلع الموجهة أساسا إلى السوق الداخلي، ومن نتيجة ذلك أيضا قيام الدولة المخترعة بتصدير هذه السلع إلى الأسواق الخارجية لتمتعها بميزة نسبية ذات طبيعة احتكارية وقتية لفترة زمنية محددة تعرف باسم الفجوة التكنولوجية.[2]

ولقد أطلق **بوسنر Posnerعام** 1961 على هذه الفرضية نموذج تجارة الفجوة التكنولوجية ويمكن تحديد الفجوة التكنولوجية بيانيا كما في الشكل(1) الذي يوضح الإنتاج والتصدير وفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية وقد استخدم أيضا المصطلحات التالية:

[1] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص، 51.

[2] عز الدين علي، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر، خلال الفترة 2000-2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013، 2014، ص25.

- **فجوة الطلب:** وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد وبداية استهلاكه في الدول المقلدة، وخلالها تحتكر الدول المبتكرة إنتاج المنتج وتصديره.

- **فجوة التقليد:** هي تلك الفترة الزمنية من بداية الإنتاج في الدولة موطن الاختراع أو التجديد وبداية إنتاج نفس السلعة في الخارج.

ويعرف بوسنر في ضوء هذين المصطلحين تجارة الفجوة التكنولوجية على أنها:

تلك التجارة التي تحدث خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بتصدير السلعة الجديدة وبداية الإنتاج لهذه السلعة في الدول المقلدة، وذلك وفقا للشكل التالي: [1]

**شكل رقم (1) الإنتاج والتصدير وفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية**

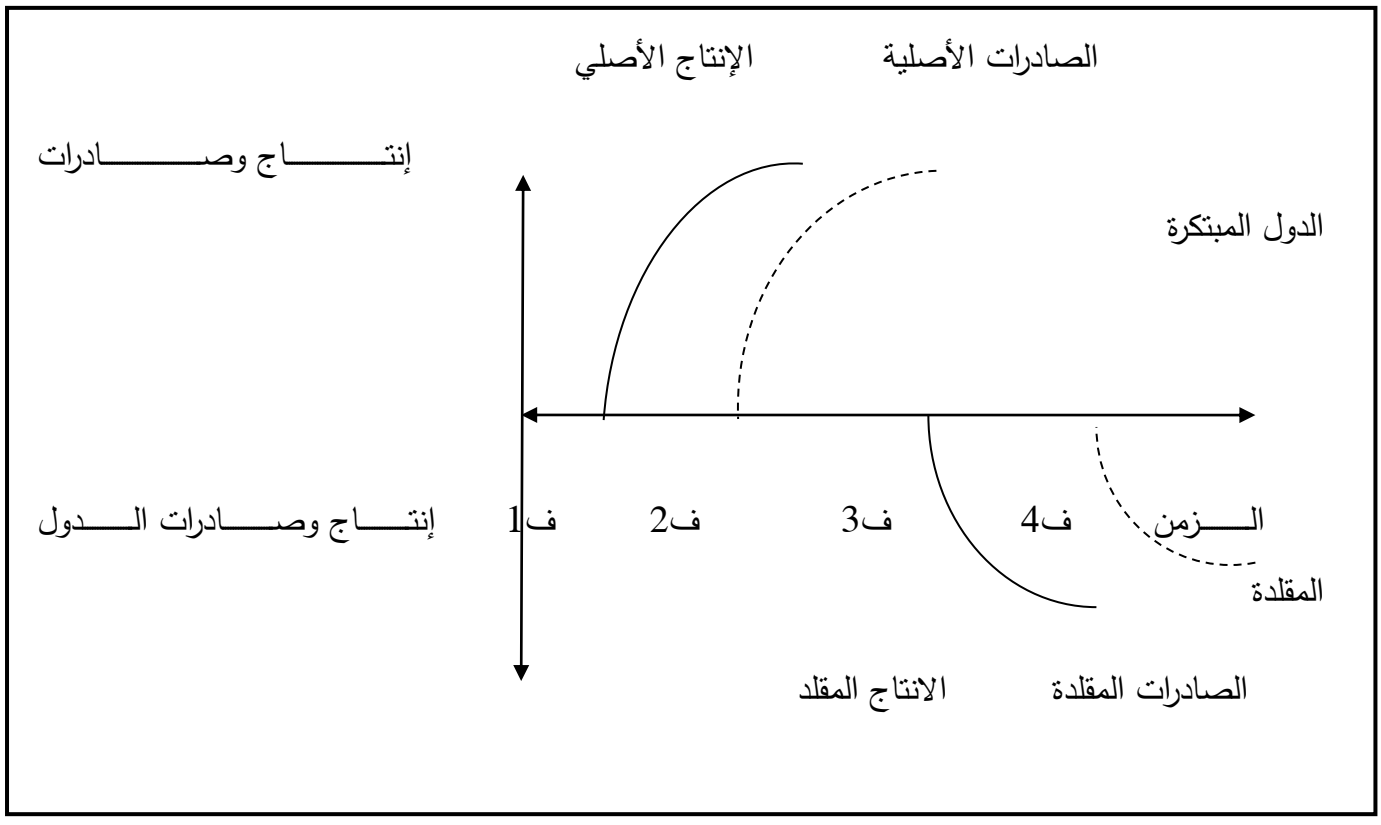


**المصدر**:يوسف مسعداوي ،مرجع سابق،ص63.

يتضح من الشكل السابق أن الفجوة ف1، ف2، تعبر عن فجوة تأخر الطلب والفجوة ف1، ف3، تمثل فجوة التقليد، والفرق بينهما وهو ف2، ف3 ويشير إلى الفجوة التكنولوجية.

[1] عز الدين علي، مرجع نفسه، ص ص، 25، 26.

**2 .نموذج دورة حياة المنتوج**

يعتبر هذا النموذج أكثر تعميما وامتدادا لنموذج الفجوة التكنولوجية، وقد تم تقديمه بواسطة فرنون Vernonسنة 1966، وتمثلت فكرته الأساسية في دراسة دورة حياة المنتوج في التجديد، إذ اعتبره ميزة نسبية جديدة بالنسبة لدولة ما، فقد وضح عبر مثال للولايات المتحدة الأمريكية أن المنتوج يكون جديدا في البداية ثم ينتشر في الدولة الصناعية، ثم يصبح نمطا.[1] وطبقا لهذه النظرية التكنولوجية الجديدة في التجارة الخارجية ،فإن دورة حياة المنتوج وكما يراها فرنون تمر بثلاث مراحل رئيسية مبينة في الشكل التالي:[2]

**الشكل رقم (2) مسار دورة حياة المنتوج**

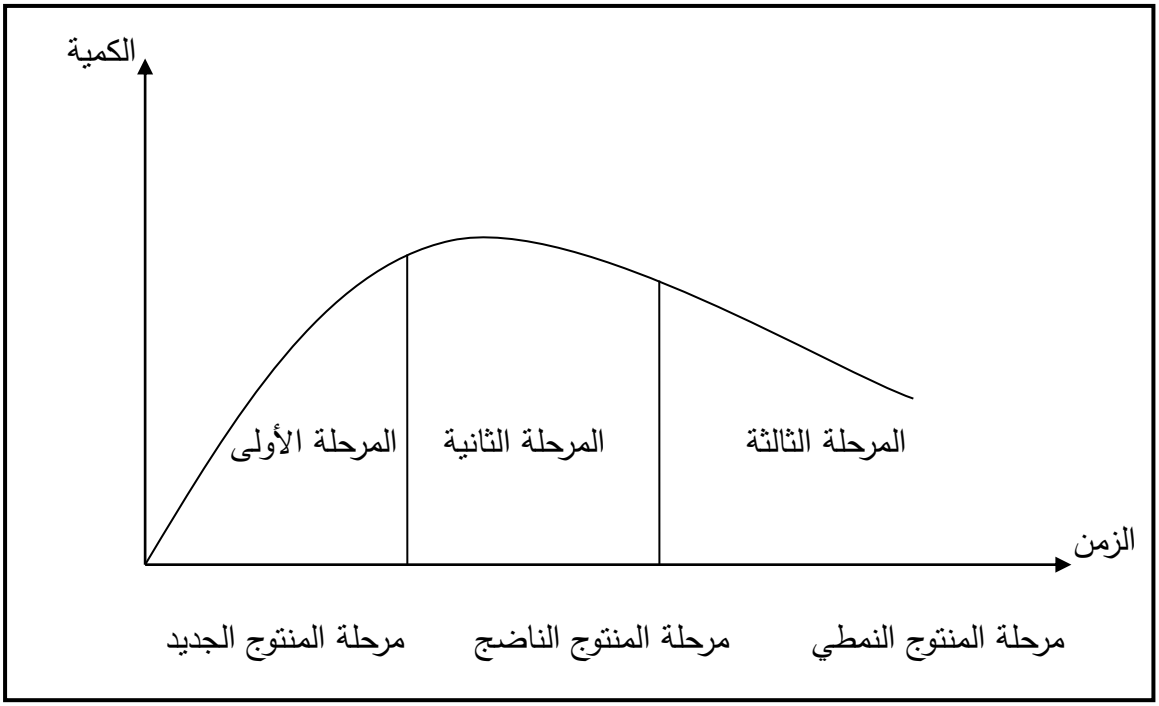


**المصدر**: يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 65.

[1] ANDRE HARISON. ET AUTRE **Business international ,et mondialisation ,tradui par simeon fongane** , Editon de boec ; paris France 2004 page 282.

[2] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص، 64.

**المرحلة الأولى: مرحلة الانتاج الجديد.**

تتم هذه المرحلة في دولة صناعة ذات مستوى دخل فردي مرتفع، وتكنولوجيا عالية لأن هذا الانتاج الجديد يصاحب عدم التكافؤ لذا يفضل تسويقه محليا وعليه فإن تغطية لكلفة إنتاجه في المراحل الأولى تكون طويلة نسبيا حيث تنعدم خلال هذه المرحلة التجارة الخارجية ويتم الاكتفاء خلال هذه المرحلة بالإنتاج والاستهلاك المحلي.

**المرحلة الثانية: مرحلة الانتشار**: يرتفع الطلب على هذه المنتجات الجديدة في الدول الصناعية الكبرى الأخرى لتنتقل تقنيات وفنون انتاجه في هذه الدول فتصبح مصنعة لهذا المنتج.

**المرحلة الثالثة: مرحلة النمطية:** عندما يصبح المنتج أكثر نمطية في أسواق الدول الكبرى الصناعية تنخفض صادرات الدول المبتكرة لهذه المنتجات الجديدة.

**المرحلة الرابعة: مرحلة الاستيراد: عندما** يصبح المنتج معروف سوقه لدى الجميع، يبدأ التفكير في إنتاجه في بعض الدول النامية بسبب انخفاض

مستويات الأجور، وقد تصبح في هذه المرحلة الدول المبتكرة لهذا المنتج مستوردة له لدخول اعتبار التكاليف ضمن التجارة الدولية[1].

**2. نظرية التبادل اللامتكافئ:**

في بداية الخمسينيات من القرن العشرين ظهرت في كتابات بعض الاقتصاديين من أمثال ميردال وسنجر وغيرهم، بعض الافكار التي تشكل في مجموعة نظرية التبادل اللامتكافئ ومحورها أن الدول المتخلفة تمثل دائما الطرف الأضعف في عملية التبادل، بمعنى أن التبادل بين مجموعة الدول المتقدمة والدول النامية هو تبادل لا متكافئ.[2]

أوضح الاقتصادي السويدي ميردال أن التبادل الدولي لا ينتج عنه منافع متبادلة بين أطراف التبادل الدولي كما تنص عليه النظرية الكلاسيكية، كون هذه النظرية انطلقت من مجموعة من

[1] عز الدين علي مرجع سابق، ص ص 27، 28.

[2] فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 56.

الافتراضات شملت التوازن المستقر وانسجام للمصالح والمنافسة الكاملة[1] حيث رد ميردال على هذه **الافتراضات** بما يلي:

– أن العملية الاقتصادية عملية تراكمية، أي لا يوجد توازن مستقر، وذلك يعني أن الاختلافات في أسعار عوامل الانتاج والدخول تؤدي في ظل تقسيم العمل الدولي الراهن إلى المزيد من الاختلافات.

– إن انسجام المصالح لا يعبر إلى عن وجهة نظر الطرف المستفيد من النمط الحالي لتقسيم العمل الدولي،أي الدول المتقدمة.

–إن المنافسة الكاملة لا وجود لها واقعيا في إطار العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المختلفة، وذلك نتيجة الظروف للاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعيشها الدول المتخلفة.

– أما الاقتصادي الأرجنتيني راؤول بريبش فيري أن سوء تدهور شروط التجارة بالنسبة للدول النامية يعود بالفائدة بالدرجة الأولى على الدول الصناعية حيث أن معدلات التبادل بين السلع الصناعية التي تنتجها الدول المتقدمة والمنتجات الأولية التي تنتجها الدول النامية يميل دائما لصالح الدول المتقدمة وهذا ناتج إلى عدم التكافؤ بين هاتين المجموعتين من الدول.

وفي عام 1969 نشر الاقتصادي الفرنسي ارجيري اما نويل مؤلفه التبادل اللامتكافئ الذي شرح فيه طبيعة علاقات التبادل بين الدول المتقدمة والمتخلفة موضحا أنها تتميز بعدم المساواة أو بمعنى أخر أن التبادل بينهما غير متكافئ.[2]

**4 نظرية استيفان لينـدز linder للتجارة الدولية (نظرية تشابه الأذواق) preference similarity:**

في هذه النظرية يظهر اعتبارا هاما ودورا فعالا للطلب وتستند على افتراضين هما أن احتمال تصدير الدولة لسلعة يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة، وأن مجموعة السلع الموجودة في الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد.

[1] عز الدين علي، مرجع سابق ص 27.

[2] عز الدين علي، مرجع نفسه ص ص، 28، 29.

يعرض ليندر فكرته حول: "الطلب الممثل" موضحا أن التجارة الدولية أولا هي مسألة تعتمد على انتاجية الطلب، وأن كل مؤسسة تفكر أولا لإشباع حاجيات الأسواق المحلية، مما يؤدي إلى خلق الطلب المحلي الممثل، والذي في حد ذاته يحدد طبيعية وحجم المنتجات التي يتم تصديرها وكذلك المنتجات التي سيتم استيرادها من دولة أخرى.[1]

وحسب ليندر في تفسيره لقيام التجارة الخارجية يميز بين نوعين من السلع: المنتجات الأولية والسلع الصناعية فالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، وأن الميزة النسبية، تتحدد بنسب عناصر الإنتاج، وهو في هذه الحالة يقدم نفس تفسير هيكشر أولين حيث أنه وحسب ليندر عندما تكثر عوامل الإنتاج المنتجات الأولية المتمثلة في الموارد الطبيعية يؤدي ذلك إلى انخفاض أثمانها وبالتالي تنخفض تكلفة هذه المنتجات وفي حالة العكس أي عندما تقل عوامل الانتاج فأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وبالتالي ترتفع تكلفة هذه المنتجات وفي حالة العكس أي عندما تقل عوامل الانتاج فأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي ترتفع تكلفة هذه المنتجات وحسب ليندر في انخفاض تكلفة المنتجات الأولية سيتم تصديرها، وفي حالة ارتفاع تكلفة الانتاج فسوف يتم استيراد تلك المنتجات الأولية.

أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية أو المنتجات النهائية فيرى "ليندر" أن الجزء الأكبر من التجارة يكون موضوعه هذه السلع حيث تكون نماذج الطلب هي المسؤولية عن اتجاه وحجم التجارة.[2]

فاختراع منتجات جديدة وتقديمها يرتبط ارتباط وثيقا بالأسواق المحلية، ولذلك فإن العامل الأساسي في إنتاج السلعة ليس نفقة إنتاجها ولكن السوق الذي يتم تداولها فيه، فوجد أسواق واسعة من أهم سمات المراحل الأولى لنمو المنتج، ومنه فالمبدأ الأساسي في نظريته هو أن وجود طلب محلي على السلع يعتبر شرطا ضروريا من أجل تصديرها.

وبما أن الاختراعات تظهر استجابة لحاجة الأسواق المحلية فإن المستهلكين في الدول الأخرى ذات المستوى المتماثل في التطور الاقتصادي الذي لهم نفس الحاجات سرعان ما يكتشفون المنتج الجديد

[1] Chaib beghd ,**les prospectives du commerce interational** , houma éditions,. Alger. 2012page 37.

[2] زبير طيوح، **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر (1980- 2013)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر 2014، 2015، ص ص، 13، 14.

وهـذا يعنـي حسـب "لينـدر" أن هـذه التجـارة تنشـأ بـين دول تتماثـل فـي دخولهـا وهياكـل أسـواقها واحتياجاتها، حيث أن نسبة كبيرة من التجارة الدولية تتم بين الدول المتقدمة أو الدول الصناعية.[1]

## المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية.

تتبـع الـدول فـي مجـال تجارتهـا الخارجيـة عـددا مـن السياسـات التجاريـة التـي يمكـن أن تتنـوع مـن دولـة إلـى أخـرى حسـب ظروفهـا وتوجهاتهـا السياسـية والاقتصـادية وطبيعيـة الاقتصـاد السـائد فيهـا وذلـك بمـا يتفـق مـع مصـالحها ومـا تـراه مناسـبا فـي بنـاء علاقاتهـا الخارجيـة. وسـنتطرق إلـى بعـض التعريفـات حول السياسة التجارية أنواعها وأهدافها وأدواتها.

### المطلب الأول: تعريف السياسة التجارية.

يتـأثر قطـاع التجـارة الخارجيـة بـالمتغيرات الاقتصـادية والسياسـية العالميـة ولـذلك تقـوم الدولـة بوضـع السياسـة التجاريـة التـي تراهـا مناسـبة لمواجهـة المتغيـرات الخارجيـة، وفـي مـا يلـي سـوف نقـوم بإعطاء بعض التعاريف حول السياسة التجارية .

يقصـد بالسياسـة التجاريـة هـي " مجموعـة التنظيمـات والإجـراءات التـي تتخـذها الدولـة مـن أجـل تنظيم قطاع التجارة الخارجية ".[2]

وفـي تعـرف آخـر:" هـي إحـدى أدوات السياسـة الاقتصـادية للدولـة، وهـي تعنـي بإيضـاح موقـف الدولـة مـن التجـارة الدوليـة ومـن العلاقـات التجاريـة التـي يجريهـا الأشـخاص المقيمـون علـى إقليمهـا مـع الأشخاص المقيمين بالخارج".[3]

و تعـرف أيضـا أنهـا بأنهـا مجموعـة الإجـراءات التـي تطبقهـا الدولـة فـي مجـال التجـارة الخارجيـة بغرض تحقيق بعض الأهداف ".[4]

وتعـرف كـذلك علـى أنهـا " مجموعـة التشـريعات واللـوائح الرسـمية التـي تسـتخدمها الدولـة للـتحكم والسـيطرة علـى نشـاط التجـارة الخارجيـة فـي مختلـف دول العـالم المتقدمـة والناميـة، والتـي تعمـل علـى

[1] زبير طيوح، مرجع نفسه ، ص، 14.

[2] عبد الرحمن يسري وأخرون، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص139.

[3] صلاح الدين حسين السيسي، مرجع سابق ص 75.

[4] كاظم عبادي الجاسم، مرجع سابق، ص 61.

تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول ".[1]

**المطلب الثاني: أهداف السياسات التجارية.**

تسعى السياسة التجارة المنتهجة إلى تحقيق أهداف وبلوغ غايات تختلف من دولة إلى أخرى وعليه يمكن تقسيم هذه الاهداف إلى:

1. **الأهداف الاقتصادية:** وتتمثل فيما يلي:

- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.

-حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية ودعم حركة التنمية.

-حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة.

- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حيث يجب توفير الظروف الملائمة لها.

- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم.[2]

- اصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادة التوازن، ويحدث هذا عندما يتساوى عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه وإن كان هناك عجز في ميزان المدفوعات، ولتحقيق التوازن تلجأ الدولة إلى التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة المصروف منه، وقد يكون ذلك من خلال قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها وهذا ما يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات.

- تخفيض معدلات البطالة وهذه الأخيرة تعتبر من الأهداف المهمة للمجتمعات و تستخدم العديد من الأدوات في سبيل تحقيق هذا الهدف.[3]

[1] السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، مرجع سابق، ص111.

[2] كاظم عبادي الجاسم، مرجع سابق، ص، 62.

[3] فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 72.

– الحصول على موارد مالية للدولة.[1]

2. **الأهداف الاجتماعية:** تتمثل في:

–حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.

– إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.

– منع استيراد المواد المخدرة حماية للصحة العامة، أو فرض القيود الشديدة على استيراد المشروبات الكحولية لأسباب أخلاقية.[2]

3. **الأهداف السياسية:** وتتمثل في:

– توفير أكبر قدر من الاستغلال وتحقيق الاكتفاء الذاتي لاعتبارات سياسية وطنية، أو مجرد حماية فروع النشاط للاقتصادي المتصل بالأمن القومي.[3]

4. **الأهداف الإستراتيجية** وتتمثل في:

– المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.

– العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول.[4]

**المطلب الثالث: أنواع وأدوات سياسات التجارة الخارجية.**

تباينت سياسات الدول في تنظيم تجارتها الخارجية بين الحرية والتقييد منذ منتصف القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وحتى الحرب العالمية الثانية طبقا لما تقتضيه مصلحة كل دولة والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها متأثرة في ذلك بالأوضاع الاقتصادية والسياسية الدولية المحيطة بها وبناء على ذلك جرت عادة الاقتصاديين على تقسيم السياسة التجارية إلى نوعين أساسيين هما: سياسة حرية التجارة وسياسة الحماية، وسنتعرف عليهما من خلال هذا المطلب.

[1] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص 76.
[2] فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق ص، 72.
[3] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق ص، 76.
[4] كاظم عبادي الجاسم، مرجع سابق ص 62.

**أولا: أنواع السياسات التجارية:** تتمثل أنواع السياسة التجارية في:

**.1سياسة الحماية التجارية (سياسة تقييد التجارة الدولية):**

يقصد بسياسة تقييد التجارة تدخل الدولة في العلاقات التجارية التي يجريها الأشخاص المقيمون على إقليمها مع الأشخاص المقيمين بالخارج بهدف التأثير على حجمها أو على الطريقة التي تسوى بها هذه المبادلات أو على كل هذه العناصر مجتمعة، أو بعبارة أخرى تقييد هذه التجارة بوسيلة أو بأخرى[1]

ويمكن تعريف سياسة حماية التجارة الدولية أيضا بأنها "عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تضع قيود مباشرة أو غير مباشرة كمية أو غير كمية، تعريفية، أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ".[2]

وتوجد بعض الأراء المؤيدة لسياسة حماية التجارة الخارجية حيث يستند أنصار الحماية التجارية إلى مجموعة من الحجج أهمها:

- إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد المستوردات وانخفاض حجمها وإزاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مقرا من تحويل إنفاقه من السلع الاجنبية إلى البدائل المحلية.

- يلزم الدولة الحصول على موارد مالية منتظمة حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة.

- تحديد ووضع تعريفة جمركية مثلي لدخول السلع والخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة والسوق في الدولة.

-مواجهة سياسة الاغراق المفتعلة والتي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار، أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم، بفرض رسم جمركي على الاستيراد يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في الدولة الام.[3]

[1] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص، 77.

[2] يوسف مسعداوي،مرجع سابق، ص ص، 73، 74.

[3] كاظم عبادي الجاسم، مرجع سابق، ص، 63، 64.

**2 . سياسة الحرية التجارية:**

يقصد بسياسة الحرية التجارية: أنها إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى.[1]

ويمكن أن نعرفها ايضا "بأنها تقوم على الغاء كافة القيود والحواجز و الرسوم على التجارة الداخلية والخارجية وإفساح المجال للمنافسة الحرة لكي تسود في التبادل والإنتاج وبذلك يمكن للأفراد تصدير واستيراد ما يرغبون فيه من سلع مختلفة دون تدخل من الدولة أو قيود تفرضها عليهم، وتهدف هذه السياسة الى توفير حرية التعامل وتحقيق المنافسة الكاملة والقضاء على الاحتكار فضلا عن توسيع نطاق التبادل الدولي والاستفادة من التخصص و تقسيم العمل الدولي وإنعاش ونمو الأسواق الداخلية، والخارجية وتشجيع الصناعات الوطنية وزيادة الرفاهية الاقتصادية الداخلية للمجتمع والدولية للعالم بأسره من خلال زيادة التبادل.[2]

ومن هنا نستنتج سياسة الحرية ترتكز على ضرورة إزالة كل العقبات او القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات.

ومن الآراء المؤيدة لسياسة حرية التجارة الخارجية ما يلي:

- تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية على أن تستورد من الخارج السلع التي لا تتميز فيها نسبيا وبتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا.

- تشجع حرية التجارة التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين دول مختلفة مما يؤدي إلى زيادة تنشيط العمل وتحسين وسائل الانتاج.

- تحفز حرية التجارة كل دولة على التوسيع في إنتاج السلع المكثفة للعنصر الوفير والحد من إنتاج السلع المكثفة للعنصر النادر.

-تساعد حرية التجارة استخدام كل بلد لموارده الانتاجية استخداما كاملا والقضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة.[3]

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص، 126.

[2] أحمد شعبان محمد علي، **علم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية من منظور إسلامي**، دار التعليم الجامعي الاسكندرية، 2015، ص ص، 483-484.

[3] كاظم عماري الجاسم، مرجع سابق، ص، 67.

**ثانيا: أدوات السياسات التجارية تتمثل أدوات السياسات التجارية فيمايلي:**

1.**الأدوات الكمية:** وتشمل نظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد

**أ. نظام الحصص:**

يقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد ونادرا على التصدير خلال مدة معينة بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات المسموحة باستيرادها أو تصديرها، ومثال ذلك أن تفرض الدولة قيودا على استيراد السيارات بأن لا تتجاوز قيمتها مائة مليون دولار في السنة أو بعبارة أخرى أن لا تتجاوز عشرة ألاف سيارة، ومن بين أسباب انتشار هذا النظام:

-تحديد المستوى الذي يجب أن ترتفع إليه الضرائب الجمركية ليتسنى حدوث انخفاض المنشود في حجم الواردات، نظرا لصعوبة التنبؤ بخصائص الطلب والعرض والسياسات السعرية للمنتجين في الخارج.[1]

ب. **نظام ترخيص الاستيراد:**

وعادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص وموافقة سابقة من الجهة الادارية المختصة بذلك.[2]

ت. **نظام الحظر أو المنع:**

قد تقرر الدولة حظر استيراد أو تصدير بعض السلع، كما قد تقرر أيضا حظر التعامل مع بعض الدول ويطلق على هذا النظام بنظام الحظر أو المنع، وترجع أسباب إتباع الدولة لهذا النظام إلى ما يلي:

- في أوقات الحروب تحظر الدولة التعامل مع رعايا الاعداء كما تحظر تصدير السلع التمويلية وتلك الضرورية لمواصلة الحرب.

[1] فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص، 103.

[2] كاظم عبادي الجاسم، مرجع سابق ص، 66.

– قد يكون الحظر لأسباب صحية، كأن تمنع الدولة الاستيراد من دولة أخرى فيها وباء معدي كالكوليرا، وكذلك تمنع الدولة استيراد المخدرات وبعض المشروبات الكحولية.

– قد تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج، وهذا لا يصح في معظم الحالات ولكن ما يصح هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين بعض الدول.[1]

ويأخذ نظام الحظر أحد الشكلين التاليين:

–**حظر كلي:** هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي بمعنى عيشها منفردة عن العالم الخارجي.

–**حظر جزئي:** هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية لبعض الدول وبعض السلع.[2]

2.**الأدوات التنظيمية:** وتتمثل الأدوات التنظيمية في كل من المعاهدات والاتفاقات التجارية، اتفاقات الدفع الاتحادات الجمركية، وإجراءات الحماية الإدارية.

**أ. المعاهدات التجارية:** هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل جانب المسائل التجارية والاقتصادية، أمور ذات طابع سياسي أو إداري تقوم على مبادئ عامة مثل المساواة والمعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى لطرف ثالث.

**ب. الاتفاقات التجارية:** هي اتفاقات قصيرة الأجل عن المعاهدات، كما تتسم بأنها تفصله حيث تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها والمزايا الممنوحة على نحو متبادل، ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العادية، وتشمل:

**ت. اتفاقيات الدفع:** تكون عادة ملحقة بالاتفاقيات التجارية وقد تكون منفصلة عنها، تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين الدولتين مثل تحديد عملة التعامل تحديد العمليات الداخلية في التبادل...إلخ.

**ج. الاتحادات الجمركية:** يقصد بالاتحاد الجمركي معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الاطراف اقاليمها الجمركية المختلفة في اقليم جمركي واحد وذلك بحيث:

[1] فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص ص، 104-105.

[2] كاظم عبادي الجاسم، مرجع سابق، ص ص، 65.66.

-تلغى الرسوم الجمركية المفروضة على تبادل المنتجات فيما بين الدول وكذلك مختلف القيود الأخرى كالحصص والتراخيص مثلا.

-توضع التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج.

-تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي على تنسيق سياستها التجارية من خلال عقد المعاهدات والاتفاقيات التجارية.

**ح. إجراءات الحماية الإدارية:** تتمثل الحماية الادارية في كل الاجراءات والتعقيدات التي تتخذها الدولة والتي تؤدي الى التشدد في تنظيم حركة الصادرات والواردات وتؤثر عليها بغرض تيسير تحقيق أهداف سياستها التجارية.

**2.الأدوات السعرية:** و تتمثل في كل من الرسوم الجمركية، الإعانات، الإغراق، سعر الصرف.

**أ. الرسوم الجمركية:** تعتبر الضرائب أو الرسوم الجمركية الاداة البارزة والأكثر استخداما في مجال السياسة التجارية من أجل تقييد التجارة الخارجية وتنظيمها إلى جانب الاجراءات والوسائل الاخرى التي يتم استخدامها في إطار هذه السياسة[1]

وهي عبارة عن ضريبة تفرض على السلع عند اجتيازها الحدود الوطنية دخولا أو خروجا، فالرسوم الجمركية بالمعنى المتقدم تشمل الرسوم على الواردات والرسوم على الصادرات[2] والضرائب والرسوم الجمركية يمكن أن تتخذ عدة أشكال منها:

-**الضريبة القيمية:** وهي الرسوم التي يتم فرضها من قبل الدولة على أساس نسبة معينة من قيمة السلعة كأن تكون بنسبة 10% ، 20%، 50%، ... إلخ.

-**الضريبة النوعية:** وتفرض هذه الضريبة في مثل هذه الحالة تبعا إلى نوع السلعة ويمكن أن يتم ذلك من خلال وضع تصنيف للسلع التي يتم استيرادها.

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق ص 132.

[2] فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 92.

– **الضـريبة المركبـة:** وهـي الضـريبة التـي يـتم تحديـدها اسـتنادا إلـى الأساسـيين السـابقين أي علـى أسـاس القيمة من ناحية، والنوع من ناحية ثانية.[1]

**ب. الإعانـات:** عبـارة عـن المزايـا والتسـهيلات والمـنح النقديـة التـي تعطـى للمنـتج الـوطني لكـي فـي وضـع تنـافس أفضـل فـي السـوق الداخليـة أو الخارجيـة، وتسـعى الدولـة مـن خـلال هـذا النظـام إلـى كسـب الأسـواق الخارجيـة وذلـك بتمكـين المنتجـين والمصـدرين مـن الحصـول علـى إعانـات مقابـل بيـع منتجـاتهم في الخارج وبأثمان لا تحقق لهم الربح.

**ج. نظـام الإغـراق:** ويتمثـل فـي بيـع السـلع المنتجـة محليـا فـي الأسـواق الخارجيـة بـثمن يقـل عـن نفقـة إنتاجهـا أو يقـل عـن أثمـان السـلع المماثلـة أو البديلـة فـي تلـك الأسـواق أو يقـل عـن الـثمن الـذي تبـاع بـه في السوق الداخلية، ونميز له ثلاثة أنواع هي:

–**الإغـراق العـارض:** يحـدث فـي ظـروف طارئـة كالرغبـة فـي الـتخلص مـن منـتج معـين غيـر قابـل للبيـع في أواخر الموسم.

–**الإغـراق قصـير الأجـل:** *يأتي قصد تحقيق هدف معين كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أو* القضاء على المنافسة ويزول بمجرد تحقيق الأهداف.

–**الإغـراق الـدائم:** يشـترط لقيامـه أن يتمتـع المنـتج باحتكـار فعلـي قـوي نتيجـة حصـوله علـى امتيـاز إنتـاج سلعة مـا مـن الحكومـة أو تنتجـه كونـه عضـو فـي اتحـاد المنتجـين الـذي لـه صـبغة احتكارية،كـذلك يشـترط أن تكون ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج. [2]

**د .سـعر الصـرف :** ويقصـد بـه كـل انخفـاض تقـوم بـه الدولـة عمـدا علـى قيمـة العملـة الوطنيـة مقومـة بالوحـدات النقديـة الأجنبيـة ،سـواء اتخـذ ذلـك مظهـرا قانونيـا فـي الوحـدة إلـى الـذهب أو لـم يتخـذ ، ومـن أبـرز الآثـار الاقتصـادية لتخفـيض سـعر الصـرف مـا يتعلـق بقيمـة كـل مـن الصـادرات والـواردات ،بمـا يترتب عليه من انخفاض ثمن الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الأجنبية[3]

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص 133، 136، 137.

[2] كاظم عبادي الجاسم، مرجع سبق ذكره، ص، ص64،.65

[3] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 1998 ص 292.

**خلاصة الفصل:**

من خلال دراستنا لهذا الفصل قمنا بإعطاء تعريف كامل للتجارة الخارجية وإبراز اهميتها حيث يمكن القول إن التطور الاقتصادي لأي دولة يعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية. وأن التجارة الخارجية تعتبر الركيزة الأساسية لازدهار اقتصاد أي بلد كان متقدما أو متخلفا. ولم يقتصر اهتمامنا على الأهمية فقط بل توصلنا إلى أنه توجد عدة عوامل من نشأنها أن تميز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني إضافة إلى أسباب قيام التجارة الخارجية وكذلك تطرقنا إلى أهم نظريات التجارة الخارجية النظرية الكلاسيكية ،والنيوكلاسكية ،والنظرية الحديثة للتجارة الخارجية،فبمجرد قصور نظرية من نظريات التجارة الخارجية إلا ظهرت نظرية أخرى مكملة ومفسرة لسابقتها.ومع تزايد حجم التجارة بين الدول قامت هذه الدول بوضع إجراءات لحماية صناعتها وهو ما يعرف بالسياسة التجارية بنوعيتها الحمائية سياسة التقيد وسياسة الحرية التجارية موضحين حجج وأنصار كل من السياسيين، إضافة إلى أهداف وأدوات السياسات التجارية المتمثلة في الوسائل الكمية و السعرية و التنظيمية.

وبعد أن تعرفنا في هذا الفصل على أهم مفاهيم الأساسية للتجارة الخارجية سنتعرف في الفصل الثاني على بعض مفاهيم النمو الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الخارجية.

# الفصل الثاني

## مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الخارجية

**تمهيد**

لقد أصبح موضوع النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يكتسي أهمية بالغة لكل بلدان العالم وخاصة النامية منها. ويعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية.

كانت بحكم أنه يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي لأي دولة ويعبر عن مدى تحسن مستوى معيشة الأفراد ورفاهيتهم. حيث يهتم النمو الاقتصادي بتزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير (محليا أو خارجيا ) ، وعادة ما يستخدم النمو الاقتصادي كمرادف لمصطلح التنمية الاقتصادية وذلك لأن مفهوم كلا منهما يعبر عن حدوث زيادة في الدخل الوطني مما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة إلا أنه يوجد العديد من الاختلافات بينهما.و أن التجارة الخارجية محرك أساسي للنمو الاقتصادي وذلك من خلال الدور الذي تلعبه الصادرات والواردات في النمو الاقتصادي لأي دولة.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق لموضوع النمو الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الخارجية من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، كما يلي:

**المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.**

**المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.**

**المبحث الثالث: النمو الاقتصادي علاقته بالتجارة الخارجية.**

## المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول وراء تحقيقها إذ لا يمكن تصور عملية تنمية بدون تحقيق معدلات عالية ومستمرة في النمو الاقتصادي من أجل النهوض باقتصادها.

### المطلب الأول: تعريف وأهمية النمو الاقتصادي

يحتل موضوع النمو الاقتصادي موقعا هاما في الفكر الاقتصادي وذلك نظرا لأهميته الكبيرة، في تطوير وتحسين اقتصاديات الدول.

**أولا: تعريف النمو الاقتصادي:**

توجد تعاريف عديدة للنمو الاقتصادي ومن بينها التعاريف الآتية.

1-هو الزيادة المستمرة والمنتظمة بشكل نسبي في الناتج القومي الإجمالي بحيث يفوق معدل النمو في هذا الناتج معدل نمو السكان[1].

2- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.

3- حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي[2].

3- التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.

4- زيادة تحدث في مؤشرات الاقتصاد الوطني مثل زيادة في الناتج الوطني الخام أو الصافي بشكل حقيقي[3].

---

[1] ياسر محمد جاد الله محمود ،**الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي** ،جامعة حلوان ،القاهرة ، 2003،،ص129.

[2] علي عبابة، ،**التجارة العربية البينية وأثرها على النمو الاقتصادي** مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية،جامعة حمة لخضر الوادي،الجزائر،2014-2015،ص33.

[3] ولد عمري عبد الباسط، **اسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراية حالة الجزائر خلال الفترة('1980-2013)**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة احمد بوقرة بومرداس،الجزائر،2014-2015،ص3.

4 عبد الرزاق بن هارون، **إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية واثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر ،القطاع الزراعي-حالة التمور** الجزائرية،مذكرة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر،2012-2013،ص3

5- كما يعرف على أنه عبارة عن ظاهرة كمية، تتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي، فمتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي هو الدخل الوطني الحقيقي على عدد السكان، أما الدخل الحقيقي فهو النسبة بين الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار[4].

ومن خلال التعاريف السابقة نلاحظ:

-أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي، أو الدخل القومي وإنما يرتبط بتحسن مستوى معيشة الأفراد الذي لا يحدث، إلى إذا فاق الناتج الكل معدل النمو السكاني .

-أن النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في الدخل النقدي الذي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة بل يشير إلى زيادة في الدخل الحقيقي الذي يساوي الدخل النقدي على المستوى العام للأسعار، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من خلال إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة فإن زاد الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار بنفس النسبة فلا يحدث تحسن في مستوى معيشة الأفراد بل أكثر من هذا فأن زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة تفوق زيادة الدخل النقدي تؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي وبالتالي انخفاض مستوى معيشة الأفراد.

-إن مفهوم النمو الاقتصادي لا يهتم بهيكل توزيع الدخل القومي بين الأفراد ونوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها، بل يركز على الكميات التي يحصلون عليها. فمن ناحية التوزيع الزيادة في متوسط الدخل لا تعني أن كل الأفراد قد زاد دخلهم إذ يمكن أن طبقة قليلة من الأغنياء تحصل على الزيادة وتحرم منها الطبقة الكبيرة من الفقراء، ومن ناحية أخرى لا يرتكز النمو الاقتصادي على نوعية التغير في الإنتاج إذ أن تغير الإنتاج من سلع استهلاكية بقيمة محددة تتماثل مع تغير في نفس الاتجاه وبنفس القيمة مع سلع إنتاجية.

-إن للنمو الاقتصادي تكاليف تتمثل في التضحيات والثمن الذي يتحمله المجتمع في سبيل تحقيق أعلى معدلات نمو ممكنة هي:

1. التضحية بالراحة الآنية.
2. التضحية بالاستهلاك.
3. الأضرار المرتبطة بالمحيط.

وإجمالا نقول بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى عادة سنة وزيادة نصيب الفرد منه.

**ثانيا: أهمية النمو الاقتصادي:** تتمثل أهمية النمو الاقتصادي في :

– النمو هو المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة، ويوفر لنا الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية وعادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان يعني زيادة في مستوى المعيشة ودخل الفرد والزيادة في الناتج الحقيقي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

– يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الأجور الحقيقية أو الدخول النقدية وبالتالي فرص أفضل من الخدمات والقضاء على الفقر وتلوث البيئة دون تناقص في مستوى الاستهلاك والاستثمار والإنتاج.[1]

**المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي وطرق قياسه.**

بالاعتماد على التعريف الذي وضعه كوزنتس " kuzuenets" الخاص بالنمو الاقتصادي، والذي مؤداه أنه قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، والتي تحدث زيادة متنامية في القدرة الانتاجية تكون مبنية على التقدم للتكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يتطلبها هذا الأمر، فإن للنمو الاقتصادي ست خصائص تتميز وهي:

1–**المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج:** حيث أن البلدان المتقدمة حاليا وعبر تاريخها الاقتصادي الممتد من سنة 1970 إلى يومنا هذا حققت معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، ونصيب الفرد من الناتج، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي، لنصيب الفرد من الناتج لهذه الدول نحو (02%) و (01%) للنمو السكاني و (03%) لنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي وهذا مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية.

2– **المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:** حيث أكدت الدراسات التي أعدها البنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، وذلك لأنها توضح كفاءة استخدام كل مدخلات دالة الإنتاج بغض النظر عن نمو هذه المدخلات، بما يؤدي إلى زيادة المخرجات دون الزيادة في

[1] محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة، مصر، 2001.ص 15.

مدخلات العمل ورأس المال، كما لوحظ خلال فترة النمو الحديث زيادة كبيرة في الإنتاج تراوحت بين 50% و75 % للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج.

3- **المعدلات المرتفعة في تحول الهيكلي الاقتصادي:** تتميز البلدان المتقدمة الحديثة بالمعدل لا مرتفع للتغير القطاعي والهيكلي اللازم لعملية النمو، ما نتج عنه التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية ثم من الصناعة إلى الخدمات، مما أنتج تحولا وتطورا للشركات الأسرية والشخصية إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات.

4- **المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي:** عادة ما يصاحب التغير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغيرات في الاتجاهات والمؤسسات والإيديولوجيات، وتعرف عملية التحول الحضري هذه بالتحديث ولهذه العملية مجموعة من المظاهر أهمها:

**الرشادة،** وتتم من خلال تحديث طريقة التفكير وكذلك العمل والإنتاج والتوزيع والاستهلاك بالنسبة لجميع الأنشطة فما يحتاجه العالم المتخلف هو مجتمع علمي وتكنولوجي فلا بد من تطبيق أساليب جديدة في كل شيء سواء في الزراعة أو في المصنع أو في المواصلات....الخ والأساليب الحديثة ليست فقط في امتلاك الأدوات واستخدامها، وإنما أيضا لا بد أن يصاحبها تفكير حديث.

5- **الامتداد الاقتصادي الدولي:** وهو متعلق بدور الدول المتقدمة في الساحة الدولية، والمتمثل في سيطرتها على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة، وكذلك فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية وكذلك فتح إمكانية السيطرة الاقتصادية والسياسية على الدول الفقيرة.

6- **الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي:** على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي عبر القرنين الماضيين نجد أن التوسع في النمو الاقتصادي مازال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم.وليس بمستغرب أن نجد عدة خصائص مشتركة للنمو الاقتصادي الحديث، وذلك لأن مصدر هذا النمو كان الإضافات الرئيسية إلى رصيد العالم من العلوم النافعة، وهي مصدر متوافر في الغالب لجميع البلاد والى إفادة الجميع منه بالنسبة إلى الوسائل المادية لسد الاحتياجات الإنسانية التي يشترك فيها معظم الناس[1].

[1] زير ريان، **أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة (2005 2014)**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2014 2015 ص ص 15، 16.

**ثانيا: طرق قياس النمو الاقتصادي:** توجد العديد من المؤشرات التي يتم استخدامها لقياس معدل النمو الاقتصادي في بلد ما، وتتمثل في المؤشرات التي يمكن عن طريقها قياس درجة النمو الاقتصادي وعليه سنتناول (3) معايير رئيسية لقياس النمو:

**1- معايير الدخل:** من تعريفنا لنمو الاقتصادي نستنتج أنه مرتبط بالتوسع في الناتج الوطني الحقيقي، والتوسع في الدخل الفردي، فمقياس النمو يعبر عن التغير في نمو الناتج القومي الحقيقي، والتوسع في الدخل الفردي، فمقياس النمو يعبر عن التغير في نمو الناتج القومي الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية، المنسوب إليها القياس، ويمكن أن ينقسم معيار الدخل إلى ثلاثة مؤشرات كما يلي:

أ -**الدخل الوطني الإجمالي:** ويعرف على أنه إجمالي الدخول المكتسبة من إنتاج السلع والخدمات في الدولة خلال سنة، وهذا من الناحية القيمية، أما من الناحية الاسمية فيعرف على أنه كل السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة.

وتعتبر دراسات حسابات الدخل الوطني الإجمالي من أهم المؤشرات التي تعطي صورة عن النشاط الاقتصادي في المجتمع.[1]

**ب -الدخل الوطني الكلي المتوقع:** حيث أن بعض الاقتصاديين اقترحوا قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي خصوصا لدى الدول التي تملك موارد غنية كامنة معطلة، أي حجتهم في ذلك أنه قد تكون لدولة موارد كامنة عليه كما يتوفر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثروتها الكامنة، وقد تم انتقادهم نظرا لصعوبة تقدير قياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل.[2]

**ج-متوسط نصيب الفرد:** يعتبر هذا المقياس أفضل من المقياسين السابقين لكونه يأخذ بعين الاعتبار حجم الدخل وعدد السكان معا[3] وهو من أكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير كتلك القائمة على حسابه وانطلاقا من إجمالي السكان أو تلك

---

[1] عبد الكريم أوذيني، **أثر تنمية الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، **مذكرة** ماستر أكاديمي في العلوم التجارية تخصص: تجارة دولية، جامعة الشهيد حمة لحضر الوادي ،2014 2015.
ص12.

[2] بدرية بودرهم، **أثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية ( 2006 2016)**مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص، مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018/2017، ص، 59.

[3] بن قبيلة زين الدين، **أثر التطور المالي على المنو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة، أبو بكر بقايد تلمسان، الجزائر، 2015، 2016، ص، 71.

المعتمد على السكان العاملين فقط، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي للاستهلاك و حسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج وفي هذا الشأن فالاقتصاديون يتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية.[1]

ويستخدم لقياس معدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي للسنة المعينة مقارنة بسابقتها معدل النمو البسيط ويحسب كما يلي:

**معدل النمو البسيط= الدخل الحقيقي في الفترة الحالية- الدخل الحقيقي في الفترة السابقة/ الدخل الحقيقي في الفترة السابقة 100**

ويستخدم هذا المؤشر في التقييم قصير الأجل لسياسات الحكومة أما في التقييم طويل الأجل فتستخدم معدل النمو المركب.[2]

**د-معادلة سنجر** « **singe**r » في سنة 1952 وضع singer معادلة النمو التالية:

D=SP-R حيثD هو معدل النمو السنوي لدخل الفرد، وS هو معدل الادخار الصافي، وp إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة) و R (معدل نمو السكان) حيث قام SINGER بالافتراض أن S=6% من الدخل الوطني، P=0.2% و R=1.25% فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو: D=-0.5 وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور رغم أن افتراضات SINGER كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر من 6% وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من 0.2% ومعدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1.25%.[3]

2-**المعايير الاجتماعية:** هناك العديد من المعايير الاجتماعية لقياس النمو الاقتصادي وسنتناول فيما يلي: أهم المؤشرات الاجتماعية بقدر من التوضيح:

**أ-معايير صحية:** هناك عدة معايير تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي:

-عدد الوفيات لكل 1000 من السكان.

---

[1] زير ريان، مرجع سابق، ص، 20.

[2] علي عبابة، مرجع سابق، ص، 35.

[3] قنادزة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص، تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017-2018، ص، 23.

-توقع الحياة عند الميلاد أي، عدد الأفراد لكل طبيب وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا.

**ب- معايير تعليمية:** يؤدي التعليم إلى زيادة المعرفة وإلى اكتساب مهارات جديدة وهذا الأمور تؤدي إلى زيادة الإنتاجية من ناحية وإلى ترشيد الإنفاق من ناحية أخرى، بمعنى أن التعليم يؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة الاستثمار والادخار.[1]

**ج –معايير التغذية:** تعاني الدول النامية من عدم قدرتها على تدبير الغذاء الأساسي لسكانها، فعلى الرغم من أن الإنتاج العالمي للغذاء قد زاد إلى أن معظم الزيادة مصدرها دول شمال أمريكا وأوربا، أما الوضع في الدول النامية فإن زيادة إنتاج الغذاء فيها لم يلحق الزيادة في عدد سكانها ويترتب على ذلك زيادة اعتماد الدول النامية على الإنتاج من دول شمال أمريكا وأوربا.

ولعلاج هذا الموضوع يتطلب الأمر زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي وتطويره وتقديم المنح والمعونات للمشروعات الزراعية التي سيترتب على إقامتها زيادة إنتاج الغذاء.

**د-معايير نوعية الحياة المادية:** المعايير السابقة جميعها فردية تعتمد على ناحية اجتماعية بذاتها ولكن نحن بصدد معرفة معيار نوعية الحياة المادية فهو معيار اجتماعي مركب يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة ولذا فإنه أكثر شمولي مقارنة بالمعايير السابقة، فهو يتكون من:

-توقع الحياة عند الميلاد.

-معدل الوافيات بين الأطفال.

-معرفة القراءة والكتابة.

هـ-**دليل التنمية البشرية:** وهو مقياس حديث نسبيا وهو من المعايير المركبة حيث يتكون من 03 معايير جزئية أو فرعية:

-معيار العمر المتوقع عند الميلاد.

- معيار التحصيل العلمي.

-معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.

[1] زير ريان، مرجع سابق، ص، 21.

3- **المعايير الهيكلية:** قيل الحرب العالمية الثانية كانت الدول الصناعية المتقدمة تعمل على توجيه اقتصاديات الدول النامية التي معظمها تحت سيطرتها السياسية والاقتصادية نحو إنتاج المنتجات الأولية (الزراعية والمعدنية) حتى يتسنى لها الحصول عليها بأسعار ملائمة وحتى تبقى تلك الدول سوقا لتسويق منتجاتها من السلع الصناعية، ولكن هذا الموضوع لم يعد مقبولا بعد الحرب العالمية الثانية لعدة أسباب:

- حصول معظم تلك الدول على استقلالها.

- تراجع أسعار المنتجات الأولية وتدهور شروط التبادل التجاري في غير صالح الدول النامية لذلك اتجهت معظم الدول النامية إلى إحداث تغيرات هيكلية في اقتصادها عن طريق الاهتمام بالتصنيع، وذلك بهدف توسيع قاعدة الإنتاج وتشريعه.[1]

**المطلب الثالث: عناصر وأنواع النمو الاقتصادي.**

يوجد العديد من العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي، إضافة إلى أنه يصنف إلى عدة أنواع:

**أولا: عناصر النمو الاقتصادي:** ويمكن حصرها في مايلي:

1-**عنصر العمل:** ويقصد بالعمل مجموعة القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشطين في البلد وكذلك عدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، هذا من جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل التي يقصد بها حاصل قسمة الإنتاج المحقق على وحدات العمل المستقلة في إنتاجه، بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد ساعات العمل بقيت على حالها.[2]

2- **عنصر رأس المال:** يعبر عن مجموع الأصول المنتجة والتي تنتج سلعا أخرى كآلات والمعدات بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أو صناعية أو خدمية التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين، بالإضافة إلى العمل يعتبر رأس المال عنصرا من عناصر النمو،[3] فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمار المختلفة من جهة أخرى.

---

[1] زير ريان،، مرجع سابق ص، ص، 21، 22، 23.

[2] عبد الحفيظ خران، **تفعيل دور اسواق الاوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة ، سوق عمان للاوراق المالية، من 2002إلى 2013**، مذكرة ماجيستير، تخصص الاسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص، 96.

[3] وهيبة سراج، اسماء ناويس، **التحليل القياسي وأثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والمالية المجلد3، العدد 1، 2017، ص، 70

3- **التقدم التقني:** وهو تنظيم جيد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فعالية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالرغم أنه من الصعب القياس الدقيق للناتج العلمي للعلماء لدولة ما، فإن الإنفاق الكلي على البحث والتطور يمثل مؤشرا واسع القبول.[1]وتلعب التجارة الدولية دوراها في زيادة التقدم التكنولوجي لدى بعض الدول المتخلفة، فقد سهل استيراد هذه الدول للآلات التكنولوجية المتطورة من دول أكثر تقدما تحولها نحو الصناعات المتطورة هذا بالإضافة إلى الاستثمارات الفتية التي لا تقل أهمية والتي ترافق شراء هذه الآلات.[2]

4- **الموارد الطبيعية:** الثروات الطبيعية كما ونوعا لا تعتبر المحدد الرئيسي لحدوث النمو الاقتصادي ولكن يعتبر عاملا مساعدا في تحقيق النمو فهناك دول لا تملك أي مقومات طبيعية ولكنها حققت معدلات نمو اقتصادية عالية، وأصبحت من الدول التي يشير إليها في المجال الاقتصادي مثل اليابان العملاق الاقتصادي الأسيوي وهناك دول تملك من الثروات الطبيعية مالا يتصوره العقل البشري ولكن مع ذلك لم تستطع خلق أي معدلا نمو وظلت فقيرة مثل الدول العربية والسودان خير مثال.[3]

**ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي:** يمكن تصنيف أنواع النمو الاقتصادي إلى:

1- **النمو الاقتصادي الطبيعي:** وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى التقسيم الاجتماعي للعمل التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.[4]

**2- النمو الاقتصادي العابر أو غير المستقر:** وهو النمو الذي لا يملك صفة الاستمرار أو الثبات وإنما يظهر في ظروف استثنائية كنتيجة لعوامل طارئة خارجية في العادة لا تلبث أن تزول معيدة النمو إلى معدله السابق.يسود هذا النمط من النمو بشكل كبير في الدول النامية حيث ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات مفاجئة في

---

[1] عصماني مختار، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرنامج التنموي: (2001/2014)**، مذكرة ماستر في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم والتسيير تخصص، إدارة أعمال والتنمية المستدامة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تطبيق 1، الجزائر 2013، 2014، ص، 46.

[2] علي عبابة، مرجع سابق، ص، 83.

[3] علي أحمد الامين، **أثر النقل البحري على النمو الاقتصادي في السودان في الفترة (1990/2014)**، أطروحة دكتوراه لنيل درجة الفلسفة في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان 2016، ص، 47.

[4] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، 2009، ص، 8.

تجارتها الخارجية لكنه سرعان ما يتلاشى بنفس السرعة التي تظهر بها، وكون هذا النمو يحصل على بنى اجتماعية وثقافية فذلك يجعله غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعدل وهو يؤدي في أحسن الأحول إلى تكريس ظاهرة النمو بلا قيمة والتي تسود في المجتمعات النامية.[1]

3-**النمو المخطط:** هو عبارة عن النمو الذي يحدث نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط من النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة كما ترتبط أيضا بفاعلية التنفيذ ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة المستويات.[2]

4- **النمو الاقتصادي الموسع:** يتمثل هذا النمو في كون الزيادة في الدخل تتم بنفس معدل الزيادة في السكان.

5-**النمو الاقتصادي المكثف:** يتمثل هذا النوع في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان ينجم عنه ارتفاع الدخل الفردي والمرور من النمو من النمو الموسع إلى النمو المكثف، فتتحسن الظروف الاجتماعية.[3]

[1] شوقي جباري، **اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية الكلية، العلوم الاقتصادية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر، 2014، 2015، ص، 93.

[2] عدة محمد، **تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة الممتدة من 1990، 2014**، مذكرة لنيل شهادة الماستر اكاديمي في العلوم التجارية تخصص تجارة ولوجيستسك، اورو متوسطي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،12، الجزائر، 2016/2015، ص، 24.

[3] قنازة جميلة، ، مرجع سابق، ص، 20.

## المبحث الثاني: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو والتنمية كلمتان مترابطتان وتستخدمان جنبا إلى جنب إلى أنهما يختلفان في المضمون ،و لكن كل منهما يعتمد على الأخر لوصف النجاح في تحقيق الأهداف أو الوصول إليها وبعد أن تعرفنا على ماهية النمو الاقتصادي سنحاول التعرف على ماهية التنمية الاقتصادية.

### المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية.

تعتبر التنمية بمفهومها الشامل والمعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها وهي فكرة ولدت بين الحربين العالميتين واتسعت الآن وتجسدت هذه العملية يتوقف على عدة عوامل تتفاوت أهميتها من طرف الآخر، ومن بلد لآخر وقد تعددت الآراء حول مفهوم التنمية، ومن أهم التعارف لهذا المصطلح:

– أنها عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط أخر متقدم كما ونوعا وتعد حلا لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات.[1]

–وهي عبارة عن العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم حيث أن هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي.[2]

### المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية.

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسلوب الحياة الكريمة لهم، لكن هذه الأهداف تختلف من دولة إلى أخرى نظرا لظروفها وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، إلا أن هناك بعض الأهداف المشتركة يمكن التركيز عليها والسعي لتحقيقها في معظم اللبلدان وأهمها مايلي:

–توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

–لابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي إلى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي أو التضخم.

---

[1] علي عبابة، مرجع سابق، ص، 39

[2] صياد شهيناز، **الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ما جيستير قي الاقتصاد تخصص مالية دولية، الكلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران الجزائر، 2013/2012، ص، 36.

-التوسع في برامج التدريب في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الاقتصادية.

-تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج.

- السعي لتوفير الأساليب الفعالة وإتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.[1]

- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.

-توفير فرص عمل للمواطنين.

-توفير الخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي، أي رفع المستوى المعيشي.

-تقليل الفروق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.

-تحسين وضع ميزان المدفوعات.

-تسديد الديون أول بأول.

-تحقيق الأمن القومي للدولة.

-تحويل التركيب النسبي بالنسبة للقطاعات أي عدم الاعتماد على قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل القومي.

**المطلب الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.**

يجب الانتباه إلى وجود فرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية سنوضحه من خلال هذا المطلب، تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن النمو يختلف عن التنمية والتي تهتم بتحسين مستوى المعيشة من خلال تطوير وإنشاء البنيات الأساسية واستدامة البنية التحتية وتطوير رأس المال المادي والبشري وتوفير فرص

1-قنازة جميلة، ، مرجع سابق، ص، ص، 75، 76.

العمل والخدمات الصحية والتعليمية والأمنية. أما النمو الاقتصادي فيركز على الإنتاج والإنتاجية أي التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ويرى بعض الاقتصاديين أن الدول النامية قد تسجل معدل نمو اقتصادي إيجابي، بينما لم تحقق نتائج ملموسة في جانب التنمية ويرى البعض الأخر أن النمو الاقتصادي يعبر خطوة نحو التنمية لأن النمو قد يؤدي لارتفاع المدخرات والدخول، التي يمكن أن تحسن مستوى المعيشة وارتفاع الطلب والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج وهذا يعرف بدائرة النمو الاقتصادي (CIRCLE OF GROUATH)، ويرى البعض أن النمو له أثار سالبة أهمها زيادة نسبة التلوث وبالتالي انخفاض الإنتاج وظهور البطالة واستخدام الموارد النامية (RESAUCE DEPLETEDF) دون مراعاة الأجيال القادمة(FUTURE GENERATION) وأيضا قد يكون هناك عدم العدالة في توزيع الدخل على المناطق الريفية مما ينتج عنه نزاع وعدم الاستقرار.[1]

ومما سبق يمكن تبيان الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجدول الموالي

**جدول رقم (04) أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.**

| النمو الاقتصادي | التنمية الاقتصادية |
|---|---|
| يتم بدون اتخاذ أي قرارات من شأنها إحداث تغير هيكلي للمجتمع | عملية مخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لإفراده |
| يركز على التغير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات | تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها |
| لايهتم لشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي مع الأفراد | تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة |
| لا يهمهم مصدر زيادة الدخل القومي | تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه |

**المصدر**: علي عبابة، مرجع سابق، ص، ص، 41، 42.

[1] عبد الحفيظ خزان، ، مرجع سابق، ص، 95.

## المبحث الثالث: النمو الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الخارجية.

تعد التجارة الخارجية المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، حيث تساهم الصادرات والواردات من السلع الرأسمالية والوسيطية مساهمة فعالة في النشاط الاقتصادي لأي دولة لذا فإن هناك علاقة وطيدة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي غير انه يوجد خلاف حول طبيعة هذه العلاقة ففي الوقت الذي يرى البعض بأن التجارة الخارجية تعزز من معدل النمو يرى البعض الأخر العكس.

لذا سنحاول من خلال هذا المبحث معرفة أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي وألية تأثيرها عليه إضافة إلى إستراتجية إحلال الواردات والاستراتجيات الصادرات.

### المطلب الأول: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.

تعد التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي، من خلال ما توفره من مكاسب ومساهمات تخص النمو الاقتصادي (الآثار الايجابية) كما قد نتسبب في تبعات تعيق معدلات هذا النمو (الآثار السلبية).ومن بين هذه الآثار ما يلي:[1]

#### أولا: الآثار الايجابية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.

يمكن للتجارة الخارجية تحقيق الإسهامات الآتية في النمو الاقتصادي:

-إن التجارة الخارجية يمكن أن تقود إلى الاستغلال الكامل للموارد المحلية التي تكون عاطلة في حالة غياب التجارة الخارجية.

-من خلال توسع حجم السوق تستفيد الدول من اقتصاديات الحجم، وهذا أمر مهم على نحو خاص وقد حصل هذا فعلا في إنتاج الصناعات الخفيفة في اقتصاديات صغيرة مثل تايوان.

-تعد التجارة الخارجية وسيلة أو أداة لتحول الأفكار الجديدة والتكنولوجيا الجديدة والمهارات الإدارية وغير الإدارية.

- تقوم التجارة الخارجية بتحفيز وتسهيل التدفق الدولي لرأس المال من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية.

[1] عز الدين علي، مرجع سابق، ص، ص، 63، 64.

-تلعب التجارة الخارجية دورا كبيرا من خلال توفير رؤوس الأموال الإنتاجية عن طريق الاستيراد لإقامة مشاريع استثمارية تولد معدلات نمو مرتفعة.

-تساهم التجارة الخارجية في توفير السلع الاستهلاكية التي يزيد الطلب عليها نتيجة النمو الحاصل في حجم الإنتاج والدخول.

-توفير المنتجات التي انخفض إنتاجها محليا بسبب هجرة العمالة إلى القطاعات الأخرى.

-يمكن للتجارة الخارجية أن تكون سلاحا ممتازا ضد الاحتكار لأنها تحفز على أن يكون المنتجون المحليون أكثر كفاءة لمواجهة المنافسة الأجنبية.

-تقديم منتجات وخدمات جديدة.

ثانيا: الآثار السلبية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

رغم الآثار الايجابية سالفة الذكر للتجارة الخارجية على النمو إلا أنها قد تتسبب في إعاقة النمو الاقتصادي عن طريق بعض الآثار السلبية عن طريق بعض الآثار السلبية والتي يمكن ذكرها فيما يلي:[1]

-قد تكون التجارة الخارجية سببا في استيراد التضخم من الخارج عن طريق الواردات سواء الاستهلاكية أو الاستثمارية.

فالواردات الاستهلاكية يؤثر ارتفاع أسعارها على القدرة الشرائية للمحليين وهو ما يدفعهم لسحب أرصدتهم المدخرة بغرض تحسين القدرة الشرائية وبالتالي تنقص المدخرات مما يؤثر سلبا على الاستثمار فيتراجع الإنتاج الوطني وبالتالي تتراجع معدلات النمو الاقتصادي، أما ارتفاع أسعار الواردات الاستثمارية يؤثر سلبا على ربحية المشاريع الاستثمارية من خلال ارتفاع تكاليف التوسع وإنشاء المشاريع الاستثمارية الجديدة وبالتالي تتأثر عملية تراكم رأس المال ومن ثم تتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

-قد تتسبب التجارة الخارجية من خلال ما يتم استيراده من العالم الخارجي من منتجات في خلق منافسة للمنتجات المحلية في السوق المحلي، هذه المنافسة تكون غير متكافئة إذا كانت من منتجات الدول المتقدمة في أسواق الدول النامية، وهنا تكون التجارة الخارجية قد تسببت في إعاقة النمو الاقتصادي.

فالتجارة الخارجية في كثير من الأحيان ما تنطوي على آثار ايجابية لصالح الدول المتقدمة.

[1] عز الدين علي، مرجع سابق، ص ص، 65.66.

–تؤدي التجارة الخارجية في ظل التخلف الذي تعرفه الأجهزة الإنتاجية في الدول النامية إلى دفع هذه الدول إلى تصدير المواد الخام بأسعار منخفضة كنتيجة لعدم القدرة على تصنيفها محليا تحت ضغط الحاجة الماسة للنقد الأجنبي لمجابهة فواتير الاستيراد وهذا ما يجعل الاستفادة من هذه الموارد من شكلها الخام إلى شكل مصنع وتجبر هذه الدول على استيراد المواد المصنعة من الدول المتقدمة بأسعار مرتفعة وبالتالي تتأثر الفوائض المالية المحققة والتي كان من الممكن توظيفها في زيادة الاستثمار وزيادة الإنتاج وينتج عنه تراجع معدلات النمو.

– قد تؤدي التجارة الخارجية إلى عرقلة النمو الاقتصادي من خلال نظرية النمو التي طرحها باغراتي، والتي تشير إلى الحالة التي يؤدي فيها النمو الاقتصادي في دولة معينة وخاصة الدول المصدرة للمواد الأولية إلى إفقارها من خلال نقص الاستهلاك نتيجة تدهور معدل التبادل إذ يؤدي النمو الاقتصادي إلى ارتفاع صادرات المواد الأولية مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها مقارنة بالسلع المستوردة مما يجعل الاستهلاك نتيجة تصدير كميات كبيرة واستيراد كميات قليلة.

كما أن زيادة الواردات نتيجة النمو الاقتصادي تجعل أسعار الواردات ترتفع مما يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل ومن ثم حدوث ظاهرة النمو المفقر وبالتالي تنخفض المكاسب من التجارة الخارجية.

تؤكد النظرية الاقتصادية على أهمية الواردات بوصفها أداة مهمة للنمو الاقتصادي من خلال توفير الموارد الضرورية للنمو الاقتصادي، لذا اتبعت الدول النامية إستراتيجية إحلال الواردات لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص التبعية للسوق الدولية.

**المطلب الثاني: الواردات والنمو الاقتصادي.**

تلعب الواردات دور مهم في النمو الاقتصادي من خلال توفي الموارد الضرورية في العملية الإنتاجية.

**أولا: علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي:**

تؤثر الواردات على النمو الاقتصادي من خلال توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسطية الضرورية لتنفيذ البرامج التنموية والتي تقود إلى تحسين الإنتاجية المحلية ورفع مستوى الإنتاج وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي وبدوره يقود النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية كنتيجة لزيادة متوسط دخل الفرد، وترتبط الواردات برأس المال الأجنبي من خلال نقل التكنولوجية المتقدمة إلى نمو اقتصادي على عملية التحديث ونقل التكنولوجيا الضرورية للإنتاج.

وعلى الجانب الأخر تعتبر الواردات تسرب وعبء على الاقتصاد الأمر الذي يؤثر على احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، لذا لابد من خطة شاملة قادرة على الموازنة بين منافع وتكاليف الواردات لجعل الواردات تخدم الأهداف التنموية أكثر عبئا على الاقتصاد خاصة في الدول التي ترتفع بها نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي تمتاز بضعف قطاع الإنتاج الذي يقود إلى انخفاض الصادرات الضرورية لتمويل الواردات.

**ثانيا: إستراتجية إحلال الواردات:** عملا بمبدأ الاكتفاء الذاتي اتبعت كثير من الدول النامية التي حصلت على استقلالها، مع الإشارة إلى أن الاعتماد على الذات لا يعني الانغلاق والانعزال عن العالم بل استمرار العلاقة مع العالم الخارجي على أسس نوعية وكيفية.

1. **تعريف إستراتيجية إحلال الواردات:** يمكن تعريفها بأنها تلك الإستراتيجية التي تقوم على فكرة اختيار الصناعات التي يمكن إحلال منتجاتها محل المنتجات المستوردة من خلال إقامة الصناعات التي تحقق من فاتورة الواردات خلال فترة زمنية معينة تتطلب تنفيذ الإستراتيجية مما ينعكس في النهاية على تخفيض الطلب على الصرف الأجنبي.

ويعتمد مبدأ إحلال الواردات على مفهوم بسيط:

-تحديد الأسواق المحلية الكبيرة المتميزة بحجم واردات كبيرة عبر السنوات ومن ثم التأكد من إمكانية استيعاب الصناعتين المحليين لتكنولوجيا الإنتاج أو ضمان توفير المشترين الأجانب التكنولوجيا والإدارة ورأس المال للدول النامية.

-بناء عوائق جمركية إما عن طريق الجمارك أو تقييد الواردات الحصص للتغلب على تكاليف الإنتاج البدائية التي من المحتمل أن تكون عالية وذلك لجعلها مريحة للمستثمرين في القطاع الصناعي ويعطي ذلك أن صناعات السلع الاستهلاكية ستصبح الأهداف الأولى للاستثمار وتمتاز هذه المنتجات بأن عملية تصنيفها تمد على تكنولوجيا نمطية متوفرة بسهولة للدول النامية وأن بإمكان المستهلكين المحليين دفع تكاليف الصناعات المحلية العالية دون خلق أي اضطرابات في عملية التنمية أما النوع الثاني من السلع الأساسية من الواردات الصناعية قبل بدء التصنيع فهي السلع الرأسمالية، وبالرغم من أهمية زيادة الاستثمار للتنمية إلا أن الاعتقاد

السائد هو أن التكاليف المرتفعة للآلات الرأسمالية قد تؤدي إلى إحباط المستثمرين وتعتمد إستراتجية إحلال الواردات على وسيلتين أساسيتين وهما الحماية الجمركية وحصص الواردات.[1]

وتمر هذه الإستراتجية بثلاثة مراحل هي:

**المرحلة الأولى:**

إنتاج الموارد الاستهلاكية الحقيقية (إحلال واردات بدائي).

**المرحلة الثانية:**

إنتاج مواد استهلاكية معمرة (سيارات، أدوات كهرومنزلية...الخ).

نتيجة للاختناقات الناتجة عن ضيق السوق التي تواجه المرحلة الأولى، وذلك بإعانات من الشركة المتعددة الجنسيات.

**المرحلة الثالثة:**

إنتاج المواد الوسطية، أو البحث عن أسواق خارجية لمواجهة ضيق السوق الداخلية ويكون نتيجة لذلك البلد حلقة في تقسيم العمل الدولي.

**2. أهداف إستراتجية إحلال الواردات:**

-زيادة معدلات الادخار والاستثمار، وذلك من خلال أن الحماية المتوفرة للصناعة الإحلالية تسمح بتحقيق معدلات ربح عالية تغري المستثمرين في القطاعات الأخرى بالانتقال إلى قطاع الصناعة الاحلالية فتزداد بذلك الدخول المتحققة في هذا القطاع، فيرتفع معدل الادخار والاستثمار.

-إقامة قاعدة صناعية متنوعة الأنشطة.

-توفير عملة صعبة تسمح باستيراد السلع الوسطية أو الرأسمالية.

**3.المشكلات التي تواجه إستراتجية إحلال الواردات:**

لقد واجهت تلك الدول التي انتهجت استراتيجية إحلال الواردات المشكلات التالية:

[1] عز الدين علي، مرجع سابق، ص، ص، 23، 24.

– اصطدمت هذه الإستراتيجية بالقدرة المحددة للسوق المحلية، واعتمادها على نمط استهلاكي معين ولم تحاول تغييره أو تقديم بديلا أفضل منه.

– أدت هذه الإستراتجية إلى التوسع والتنوع الأفقي في الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الوسطية والإنتاجية.

– ترتب على ضيق السوق زيادة مشاكل الطاقات المعطلة في الوحدات الإنتاجية الأمر الذي ترتب على هذه الظاهرة انعدام الكفاءة الاقتصادية والفنية في الوحدات المنتجة في تلك الصناعات وبالتالي عدم قدرة تلك الوحدات على استيعاب المزيد من العمالة.

– إن إتباع هذه الإستراتيجية أدى إلى تعميق عدم عدالة التقسيم الدولي للعمل، حيث تظل الصادرات مقتصرة على المواد الأولية الزراعية في حين تكون الواردات باهضة التكلفة وعائد الصادرات متدني، مما يؤدي إلى امتداد العجز وزيادة مشاكل موازين المدفوعات في تلك الدول.

– نتيجة الاستمرار بالإنتاج بهدف إشباع الحاجات المدعمة حاليا في السوق تزايد واردات التقنية الأجنبية وبالتالي تزداد الفجوة التقنية وتتعمق التبعية التقنية للدول الأجنبية.[1]

**المطلب الثالث: الصادرات والنمو الاقتصادي.**

للصادرات أهمية كبيرة في اقتصاد أي دولة وخاصة الدول النامية منها التي تعتبرها محرك للنمو لذا بدأ الاهتمام بإستراتجية الصادرات كبديل لإستراتجية إحلال الواردات.

**أولا:** أهمية الصادرات في النمو الاقتصادي.

إن قطاع التصدير يؤدي دور مهما وذا أهمية بالغة وهو ركن أساسي في عملية النمو الاقتصادي وتتجلى هذه الأهمية من خلال:[2]

–إن التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدول من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تملك فيها ميزة نسبية مما يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد المتاحة، والى زيادة في معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج.

[1] علي عبابة ، مرجع سابق، ص ص، 26.25.

[2] علي عبابة، مرجع نفسه، ص، 46.

– إن سياسة التوسع في الصادرات تساعد على التغلب على الصعوبات التي تعاني منها الكثير من الدول النامية في ميزان مدفوعاتها وميزانها التجاري وما يرتبط بذلك من صعوبات أخرى مثل العجز في حساب النقد الأجنبي.

– إن التوسع في الصادرات يساعد في تحسن القدرات الاجنبية للدول من خلال تفعيل مبدأ المنافسة بين عوامل الإنتاج المتاحة، ومن خلال تمكين الدول من الحصول على التقنية الحديثة اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية فالتوسع في الصادرات يمكن الدول من الحصول على النقد الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية الضرورية لتحسين الإنتاجية ومن ثم تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

– زيادة حدة المنافسة بين المنتجين المحليين والأجانب مما يؤدي إلى زيادة المخترعات والى تحسين الكفاءة الإنتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية.

– توفير البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تسعى إلى استغلال المزايا النسبية للدولة مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وزيادة وفرة الموارد الاقتصادية.

**ثانيا: إستراتيجية الصادرات،** جاءت هذه الإستراتيجية كبديل الإستراتجية إحلال الواردات.

**1–تعريف إستراتجية تشجيع الصادرات:**

استراتيجية ترتكز على إنشاء صناعات تتوفر فيها فرص تصدير كل أو جزء من إنتاجها، بدلا من الاعتماد على الصادرات الأولية وذلك من خلال التصنيع عن طريق السلع النصف مصنعة المستوردة واليد العاملة المحلية الرخيصة باعتبارها ميزة نسبية وذلك لان إستراتجية إحلال الواردات لم تحقق المأمول منها وإنها لم تتعدى مرحلتها الأولى، والمتمثلة في إنتاج السلع الاستهلاكية المصنعة.[1]

1.فوائد إستراتجية تشجيع الصادرات:

تتمثل فوائد هذه الإستراتجية في:

– توفير قدر كبير من العملة الصعبة بسبب التوسع في التصدير.

[1] علي عبابة، مرجع سابق، ص، 47.

– الاستفادة من وفرات الحجم لكونها متوجهة نحو الخارج (الدول الغربية بالخصوص)، بمعنى أخر تعتمد على الأسواق الخارجية، عكس سياسة إحلال الواردات المتوجهة نحو الداخل باعتمادها على السوق المحلية.

– تحقيق أهداف زيادة حجم العمالة والعدالة في توزيع الدخل.[1]

– توفر هذه الإستراتجية نظام تنافسي على الشركات المحلية والذي يجبر هذه الشركات على زيادة كفاءتها، ففي خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وجد أن الدول النامية التي كانت منفتحة أكثر للاقتصاد الدولي نمت أسرع من تلك التي بقيت منغلقة.

– تسمح بتنويع الصادرات وتحقيق الاستقرار في المداخيل من العملة الصعبة بالإضافة إلى أن الدفع بالصادرات في ظل هذه الإستراتجية يستوجب مناخ ملائم كالسياسات المكملة لسياسة إحلال الصادرات للدول النامية والمتقدمة في أن واحد أي التنسيق في السياسات الدولية التجارية من خلال توفير التسهيلات والمعاملة التفضيلية للصادرات المصنعة المتوجهة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.[2]

2. **شروط نجاح إستراتجية تشجيع الصادرات:** لنجاح هذه الإستراتجية يجب توفر بعض الشروط منها:

– الاستقرار السياسي والاقتصادي.

– توافر الحوافز للمصدرين بما تشمله من إعفاءات ضريبية لمختلف العمليات المدعمة والمكملة للنشاط الاقتصادي.

– سياسة الخوصصة وتدعيم القطاع الخاص مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وفرص التصدير والقدرة على المنافسة.

– وجود نظام قوي وفعال للخدمات من شأنه تحفيز الصادرات.

[1] عبد الرحمان بن سانية، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص، اقتصاد تنمية، جامعة أبي بكر بلقائد، تلمسان، الجزائر، 2012، 2013، ص، 82.

[2] عز الدين علي، مرجع سابق، ص

– الاستفادة من نظام المناطق الحرة.

– وجود درجة عالية من التكامل بين قطاعات الاقتصاد الوطني أي التكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى كالقطاع الزراعي.

قيام الصناعة على تكنولوجيا ملائمة ويرتبط ذلك باختيار التكنولوجيا المناسبة للدول

**ثالثا: علاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي:**

توصلت العديد من الدراسات التحليلية والقياسية إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي كما أثبتت ذلك تجارب بعض الدول النامية التي تبنت هذه الإستراتجية ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بإستراتجية تشجيع الصادرات وتركزت جهودهم في بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي وتوضيح أسباب هذه الظاهرة.[1]

[1] عز الدين علي، مرجع نفسه، ص 73.

**خلاصة الفصل:**

من خلال هذا الفصل قمنا بدارسة موضوع النمو الاقتصادي حيث تعرفنا على مفهومه من خلال إعطاء بعض التعاريف .التي تدور جلها في أن النمو الاقتصادي يقتصر على التغيرات التي تصيب الناتج الوطني،فهو اذا يعني الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.إ ما التنمية فهي اشمل من النمو الاقتصادي فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كعنصر هام وأساسي ومكون رئيسي من مكوناتها.فالتنمية الاقتصادية اضافة الى نمو الناتج القومي الإجمالي تؤدي إلى حدوث تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية،وركزنا كذلك على خصائص النمو الاقتصادي ومقاييسه وأنواعه و عناصره.وتطرقنا كذلك إلى علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي وذلك لاعتبار قطاع التجارة الخارجية من اهم القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الدور الذي تلعبه الواردات في توفير السلع والمواد الوسيطية الضرورية في تنفيذ عمليات الاستثمار،وكذا دور الصادرات في توسيع الاسواق وتنويعها.

وبعد أن تعرفنا في هذا الفصل على أهم مفاهيم النمو الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الخارجية نحاول في الفصل الموالي معرفة تطور التجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي.

# الفصل الثالث

## تحليل تطور التجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي

**تمهيد**

بعد أن تناولنا في الفصلين السابقين الجانب النظري للبحث ، من خلال معالجة الأدبيات المتعلقة بالتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ، ولكن ذلك لا يسمح باستيعاب تلك المفاهيم النظرية المدروسة إلا بعد إسقاطها على حالة عملية واقعية، وقد قمنا باختيار مجلس التعاون وهو عبارة عن تجمع اقتصادي وسياسي من أهدافه تحقيق الوحدة العربية وإقامة سوق عربية مشتركة وتسريع النمو الاقتصادي .

ولتسليط الضوء أكثر على تجربة مجلس التعاون الخليجي، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

**المبحث الأول: تقديم مجلس التعاون الخليجي.**

**المبحث الثاني: تحليل المبادلات التجارية في مجلس التعاون الخليجي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.**

**المبحث الثالث: تقييم واقع التجارة الخارجية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي.**

## المبحث الأول: تقديم مجلس التعاون الخليجي

تعد تجربة دول مجلس التعاون الخليجي من التجارب الفتية و الطموحة بالمقارنة مع تجارب الدول العربية السابقة ، إذ حافظ على وجوده منذ تأسيسه، وجاء كمحاولة للسير نحو تحقيق نوع من الوحدة المرحلية في سبيل الوحدة العربية الشاملة ، إضافة إلى السعي وراء تحقيق النمو والتنمية لدول هذه المنطقة. ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعريف بمجلس التعاون نشأته أسباب قيامه وهياكله وأهدافه التي أنشئ من أجلها، وأخيرا أهم خصائصه الاقتصادية.

### المطلب الأول: التعريف بمجلس التعاون الخليجي

مجلس التعاون لدول الخليج العربي، أو كما يعرف با سم مجلس التعاون الخليجي، هو منظمة إقليمية سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية عربية، مكونة من ست دول عربية تطل على الخليج العربي ، وتشكل أغلبية مساحة شبه الجزيرة العربية.

#### أولاً: نشأة مجلس التعاون الخليجي.

تعود فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي إلى تاريخ 1976/05/16 ، عندما زار ولي عهد الكويت ورئيس وزرائها رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة لإجراء محادثات مطولة حول فكرة إنشاء ا لمجلس، وقد أثمرت هذه الزيارة عن تشكيل لجنة وزارية ، يرأسها وزير خارجية البلدين لمتابعة ا لموضوع، الذي تمت إثارته في القمة العربية الحادية عشرة في الأردن في نوفمبر 1980، وفي عام 1981، اجتمع زعماء كل من المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودول كل من الإمارات العربية المتحدة و قطر والبحرين والكويت، بغية التشاور حول تحقيق تنظيم تعاوني يجمعهم، وكان أمامهم ثلاث مشاريع مقترحة من قبل كل من المملكة العربية السعودية وقطر و دولة الكويت و سلطنة عمان، حيث تناقشوا حولها واستعرضوا الجوانب المختلفة لكل مشروع ، ثم أحيلت هذه الاقتراحات إلى لجنة من وزراء

خارجية هذه الدول من أجل التوصل إلى صيغة موحدة، وبتاريخ 25 1981 ماي، ولد رسميا مجلس التعاون الخليجي[1].

**ثانيا: الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي**

يضم الإطار الإداري والتنظيمي لمجلس التعاون الخليجي الوحدات التالية :

**1- المجلس الأعلى:**

يمثل السلطة العليا لمجلس التعاون الخليجي يتكون من رؤساء الدول الأعضاء ورئاسته دورية، ويعقد دورة عادية مرة كل سنة، ويجوز عقد دورات استثنائية، بناءًا على دعوة أي دولة عضو فيه، ويقوم نظام التصويت فيه على التفرقة بين المسائل الموضوعية التي تتطلب إجماع الأعضاء المشتركين في التصويت والمسائل الإجرائية التي يكتفي فيها بالأغلبية[2].

**2-المجلس الوزاري:**

يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء و تكون رئاسته للدولة، التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر، ويجوز له عقد دورات استثنائية. بناءًا على دعوة من الأعضاء، و تأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء. وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري من بين أمور أخرى: اقتراح السياسات ووضع التوصيات والإستراتيجيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات.

[1] خاطر طارق، أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصاد الصناعي، مجلد 06، العدد 10، جامعة باتنة، 10 جوان 2016، ص 67.

[2] بدر عواد، نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 5، ببغداد، 2016 ، ص 246.

**2- الأمانة العامة:**

تتلخص اختصاصاتها في إعداد الدراسة الخاصة بالتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس ومتابعة تنفيذ القرارات، وإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الوزاري، والتحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري وغيره من المهام.[1]

**المطلب الثاني: أسباب قيام مجلس التعاون الخليجي وأهدافه**

يعتبر مجلس التعاون الخليجي من التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي بادرت كل دوله بتأسيسه لعدة أسباب متعلقة بالتحديات الإقليمية والعالمية التي تواجهها، ومن أجل تحقيق أهداف متنوعة اقتصادية وسياسية وأمنية.

**أولا: أسباب قيام مجلس التعاون الخليجي.**

هناك العديد من الأسباب التي دعت إلى قيام مجلس التعاون نتيجة للواقع التاريخي والاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي المشترك لدول المنطقة، ونذكر من هذه الأسباب مايلي :

- توافر رأس المال في معظم الدول الأعضاء، مما يزيل عقبة تمويل التنمية والاستثمار، ويسمح بظهور سوق مالية ذات أبعاد إقليمية وعالمية.

- تتميز دول المجلس بامتدادها على أرض منبسطة، ولا يوجد بينها حواجز طبيعية، وتطل على سواحل بحرية تمتد من الخليج العربي مرورًا ببحر العرب والبحر الأحمر، مما يسمح بسهولة الاتصال البحري والبري بينها، ومن ثم نحو حركة الأشخاص والسلع ...الخ.

- تتميز دول المجلس بضيق السوق المحلي لكل منها، وخاصة أمام الصناعات ذات الحجم الكبير، لأجل هذا يعتبر ضم هذه الأسواق وجعلها مفتوحة أمام منتجات دول المجلس، وإزالة الحواجز فيما بينها لتحويلها إلى سوق واحد تتسع لإنتاج الصناعات الجديدة التي تقام على مستوى المنطقة [2].

- تماثل الاقتصاد والتركيب السياسي والاجتماعي لدول المنطقة [3].

---

[1] خاطر طارق ،مرجع سابق ،ص ،68.

[2] أحمد عزاوي،أسماء عدائكة، **تقييم السياسات الا قتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمة المالية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، مجلد 4، عدد 4، جامعة الوادي، 2012-2013، ص 54.

[3] بن عيشي بشير، بن عيشي عمار، **تفعيل التجارة البينية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، مجلد 2 عدد 2، جامعة أحمد دراية – أدرار – الجزائر، جانفي 2014، ص125.

– اعتماد دول المجلس في حياتها اليومية على الاستيراد المطلق، أي استيراد كل ما تحتاج إليه ابتداء من الحبوب إلى الإلكترونيات بتعقيداتها.

تعاني دول المجلس من مشكلة العمالة الأجنبية نتيجة للنقص الحاد في العمالة المحلية.

– بروز عصر التكتلات الاقتصادية الإقليمية، مما يحتم على دول المنطقة لمواجهة ذلك، قيام تكتل اقتصادي خليجي قوي يمتلك القدرة على الصمود في وجه التكتلات الأجنبية.

– نشوب الحرب العراقية الإيرانية التي أدت إلى انعكاسات أمنية خطيرة، دفعت إلى إبراز التنظيم الخليجي الموحد[1].

**ثانيا: أهداف مجلس التعاون الخليجي**

جاء مجلس التعاون الخليجي محددًا مجموعة من الأهداف يسعى لتحقيقها، ووفق للنظام الأساسي للمجلس، فإن أهداف المجلس تتمثل في:

– تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دول المجلس في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها [2].

– تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

– وضع أنظمة مماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية، المالية، التجارية، الإدارية .... الخ.

– دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات: الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص [3].

– التنسيق والتعاون في مجال السياسة الخارجية، حيث يهدف ذلك التنسيق إلى صياغة مواقف مشتركة، اتجاه القضايا الدولية والعربية.

– الحفاظ على أمن واستقرار ومصالح شعوب دول المجلس.

– دعم القضايا العربية خاصة القضية الفلسطينية.

---

[1] يحي سعاد،تقييم **مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي**/مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية – تخصص:اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر،2012–2013،ص82.

[2] ويكيبيديا الموسوعة الحرة، **اقتصاد دولي: https:ar.WekiPi dea.com.arg/wiki** تاريخ الاطلاع 5/4/ 2019.

[3] عباس بلفاطمي، جمال بالخباط، **تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد5، جامعة باتنة، الجزائر، ص 3.

- التعاون بين مجلس التعاون الخليجي والسوق الأوروبية اقتصادياً [1].
- تقريب وتوحيد الأنظمة والسياسات والإستراتيجيات في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية
- ربط المدن الأساسية لدول المجلس، لاسيما في مجال المواصلات والكهرباء والغاز، وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة[2].

**المطلب الثالث: الخصائص العامة لاقتصاديات مجلس التعاون الخليجي**

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من الدول التي شهدت تحولات هامة وكبيرة في العديد من المستويات والمؤشرات ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية، حيث أصبحت تحتل مكانة دولية متقدمة في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية ومؤشرات التنمية البشرية وإجمالي الناتج المحلي، وفيما يلي سنعرض أهم المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون:

**1/ أهم المؤشرات السكانية في مجلس التعاون:**

يعتبر حجم السكان والمساحة الكبيرين، وقرب دول التكتل من بعضها، من أهم عوامل نجاح التكتلات الاقتصادية، حيث أنها توفرأ سوق واعدة لمنتجات وخدمات التكتلات، وفيما يلي تحليل للخصائص السكانية لبلدان مجلس التعاون الخليجي:

[1] مجدي زهدي خميس أبو عمشة، **سياسات مجلس التعاون الخليجي تجاه الصراع الفلسطيني الاسرائيلي (2001-2002)**، رسالة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة فلسطين، 2016، ص 29.

[2] خاطر طارق، مرجع سابق، ص68

**جدول رقم (05): أهم المؤشرات السكانية في مجلس التعاون**

| المؤشر / الدولة | السكان (مليون نسمة) سنة 2013 | المساحة (مليون كم $^2$) | الكثافة السكانية(شخص/كم) |
|---|---|---|---|
| الإمارات | 8,264.070 | 41.024 | 116 |
| البحرين | 1,274.800 | 770 | 1665 |
| السعودية | 29,994.272 | 2.000.000 | 15 |
| عمان | 3,855.206 | 309.500 | 13 |
| قطر | 2,003.700 | 11,625 | 172 |
| الكويت | 3,448.139 | 17,118 | 194 |
| المجموع | 48,840.187 | 24,410.737 | 20,3 |

**المصدر:** من الموقع الالكتروني http: //mawdoo3 ، تاريخ الإطلاع 2019/5/22 على الساعة 9:30.

**المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، STAT GCC**، لمحة إحصائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2013، العدد الأول، مسقط، سلطنة عمان، الأردن، 2015م، ص ص 29-30.

**شكل رقم (03): عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي:**

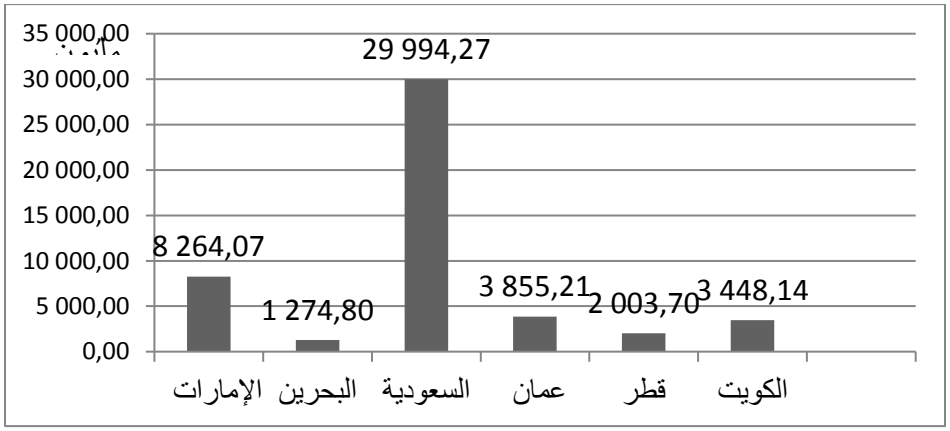


**المصدر:** من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (5) باستخدام Exel

**الشكل رقم (04 ): يبين مساحة دول مجلس التعاون الخليجي :**

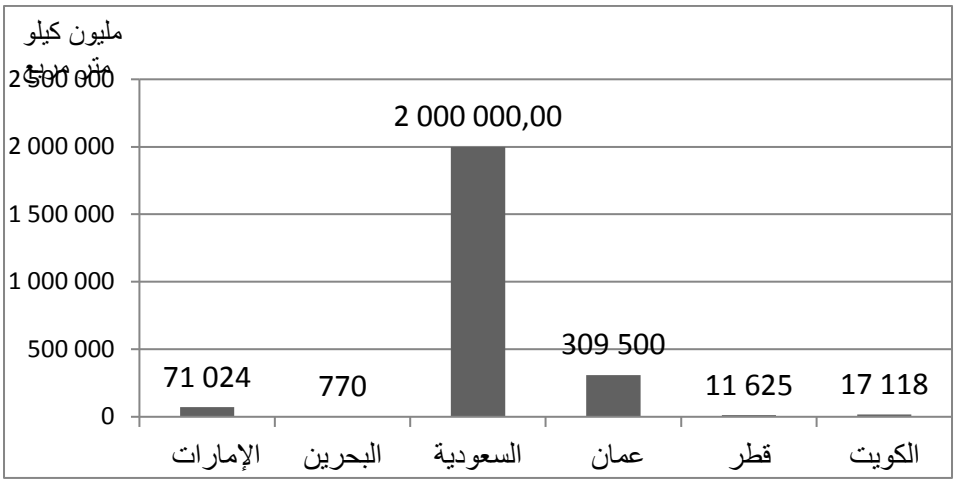


**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (5) باستخدام Exel

يعيش سكان دول مجلس التعاون الخليجي على مساحة قدرها 2,4 مليون كيلومتر مربع تقريبا، بواقع كثافة سكانية قدرها 23 نسمة لكل كيلومتر مربع في عام 2017م، . ومن الشكل نلاحظ أن المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الأولى من حيث أكبر مساحة وتقدر بـ 2,000.000 كلم$^2$، بينما تمثل البحرين أصغر دول المجلس من حيث المساحة، إذ تقدر مساحتها ب 770 كلم$^2$، أما عدد السكان فيتباين عددهم من دولة إلى أخرى، فنلاحظ أن دولة الإمارات المتحدة تعتبر الدولة الأكثر كثافة سكانية ب 8,264.070 مليون نسمة، أما الأقل كثافة سكانية هي البحرين بـ 1,274.800 مليون نسمة.

**2 /مؤشرات الحسابات القومية في مجلس التعاون:**

يعتبر الوزن الاقتصادي لبلدان أي تكتل من أهم عوامل نجاحه ، فارتفاع الناتج المحلي الإجمالي والفردي، هو مؤشر على تقارب أو تباعد القوة الاقتصادية لمكونات أي تكتل، كما أنها مؤشر يحدد الدول المحورية والهامشية في التكتلات، والجدول التالي يوضح أهم مؤشرات الحسابات القومية لبلدان مجلس التعاون الخليجي.

**جدول رقم (06): أهم مؤشرات الحسابات القومية في مجلس التعاون 2013.**

| الدولة / المؤشر | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية(مليار دولار أمريكي) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية |
|---|---|---|
| **الإمارات** | 390,10 | 43,0 |
| **البحرين** | 32,53 | 32,6 |
| **السعودية** | 746,64 | 93,4 |
| **عمان** | 78,78 | 20,4 |
| **قطر** | 198,72 | 101,0 |
| **الكويت** | 172,12 | 44,3 |
| **مجلس التعاون** | **1,620.93** | **334,7** |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات دراسة: خاطر طارق، **أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي**، مرجع سابق.ص72.

**شكل(05 ): يمثل الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي**

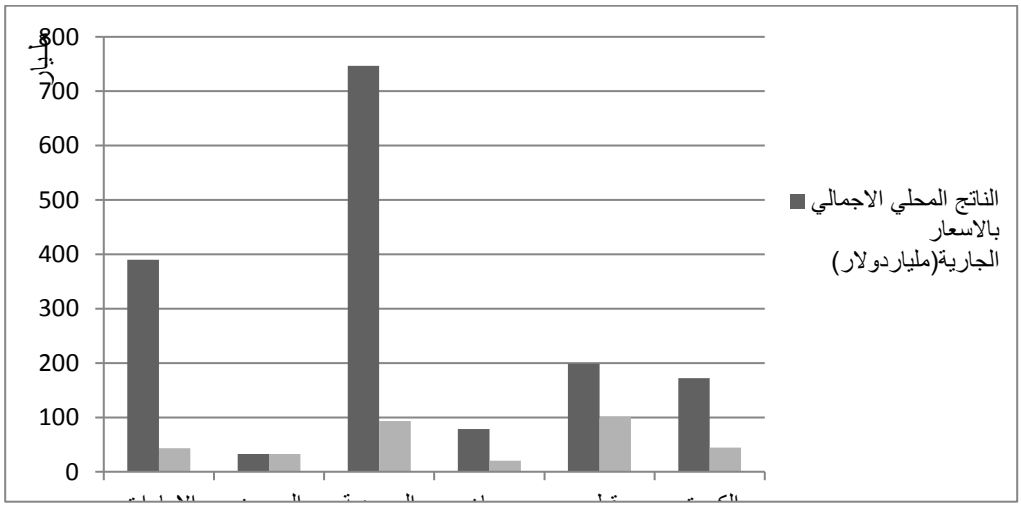


**المصدر**: اعتمادا على الجدول السابق، وباستخدام Exel

نلاحظ من الجدول والشكل:

أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول المجلس بلغ 1,620.93 مليار دولار، حيث تأتي السعودية في الرتبة الأولى من حيث الناتج المحلي حيث يقدر ب 746,64مليار دولار، تليها دولة الإمارات بناتج محلي مقدر بـ 390,10 مليار دولار، تليها قطر بناتج محلي مقدر ب 198,72 مليار دولار ثم الكويت بناتج محلي مقدر بـ 174,12 مليار دولار، وفي الأخير نجد دولة البحرين بناتج محلي يقدر ب 32,53 مليار دولار.

ومن ناحية الدخل الفردي، نجد دولة قطر في الريادة، حيث يقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 101,0 دولار، وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى، تليها السعودية بدخل فردي يقدر بـ 93,4 دولار، أما الأقل دخلاً للفرد هي عمان بـ 20,4 دولار للفرد.

**3/ أهم مؤشرات الطاقة في مجلس التعاون:**

يتميز مجلس التعاون الخليجي بضخامة موارد الطاقة من النفط والغاز الطبيعي، سواء على مستوى الاحتياطات أو الإنتاج والتصدير، وهو ما يشكل مصدر قوة للمجلس من خلال التحكم في التجارة العالمية للطاقة من جهة، كما أنه يشكل نقطة ضعف بسبب تشابه اقتصاديات بلدان المجلس في اعتمادها على منتج وحيد، والجدول التالي يوضح تطور مؤشرات الطاقة لمجلس التعاون الخليجي .

**جدول رقم (07): أهم مؤشرات الطاقة في مجلس التعاون 2012- 2016.**

| المؤشر / السنوات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| ناتج النفط الخام (ألف برميل/اليوم) | 245.6,17 | 219.8,17 | 228.3,17 | 17,879.0 | 18,400.3 |
| إنتاج الغاز الطبيعي في السوق(مليون متر مكعب) | 325.2,367 | ,395 292.7 | ,391 011.0 | 406,439.0 | 407,820.5 |

**المصدر**: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية STAT GCC، لمحة إحصائية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2017، العدد الخامس، مسقط، سلطنة عمان، ديسمبر 2018، ص ص ،29-30.

من الجدول السابق نلاحظ

أنه بلغ إجمالي إنتاج النفط الخام في عام 2016، ما يقارب 18,4 مليون برميل في اليوم، مقارنة بـ 17,9 مليون برميل في اليوم في عام 2015، و ارتفاع إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في السوق ليصل إلى 407,8 مليار متر مكعب في عام 2016، مقارنة بـ 406,4 مليار متر مكعب في عام 2015 .

والشكل الموالي يوضح نسبة احتياطي النفط الخام، ونسبة إنتاج الغاز الطبيعي في مجلس التعاون مقارنة ببقية الدول.

**شكل رقم (6): نسبة احتياطي النفط في مجلس التعاون مقارنة ببقية الدول 2016**

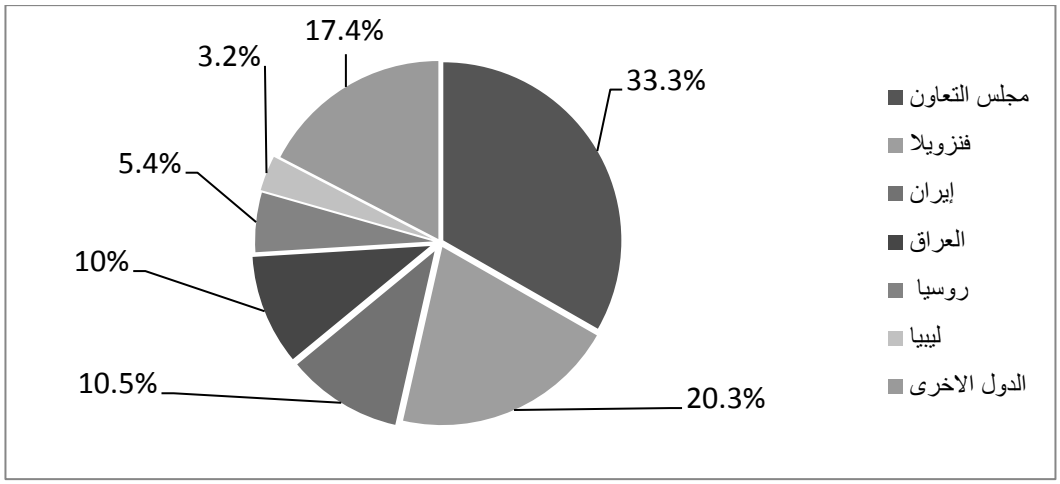


**المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCC STAT** لمحة إحصائية ،لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،2016 ،العدد 4 ديسمبر ،2017 ،ص 19 .

**شكل رقم (7) نسبة إنتاج الغاز الطبيعي في مجلس التعاون مقارنة ببقية دول العالم 2016**

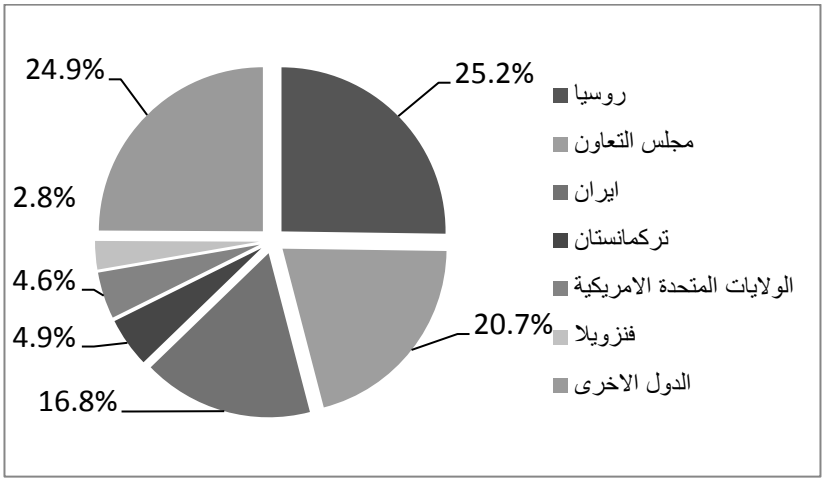


**المصدر :** **المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمحة إحصائية** لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2016،العدد 4 ديسمبر 2017 ،ص 22 .

نلاحظ من الشكل رقم (6)، أن مجلس التعاون يحتل المرتبة الأولى في احتياطي النفط الخام بنسبة 33,3%، ونلاحظ من الشكل السابق رقم (7)، أن مجلس التعاون الخليجي يحتل المرتبة الثالثة في إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة 20,7% بعد روسيا وإيران.

**4/ أهم مؤشرات المالية العامة لمجلس التعاون الخليجي:**

تعتبر القوة المالية لأي تكتل اقتصادي من أهم عوامل نجاحه ، و أحد أهم الأهداف التي تسعى إليها بلدان التكتل، والجدول التالي يضح أهم المؤشرات المالية لبلدان مجلس التعاون الخليجي:

**جدول (08): أهم مؤشرات المالية العامة في مجلس التعاون 2013 – 2017.** **الوحدة :** مليار دولار

| السنوات / المؤشر | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي الإيرادات الحكومية | 683,608.8 | 612,845.7 | 370,913.4 | 357,339.1 | 419,700.6 |
| إجمالي الإنفاق الحكومي | 578,648.6 | 615,709.7 | 530,419.8 | 492,200.1 | 518,700.4 |
| الفائض أو العجز في ميزانية الحكومة | 104,960.2 | -2,864.08 | -159,506.4 | -134,861.0 | -98,541.8 |

**المصدر :** **المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية GCC-STAT**، لمحة إحصائية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية 2017، العدد الخامس، مسقط، سلطنة عمان 2018، ص 40.

**شكل رقم (8): أهم مؤشرات المالية العامة في مجلس التعاون 2013-2017**

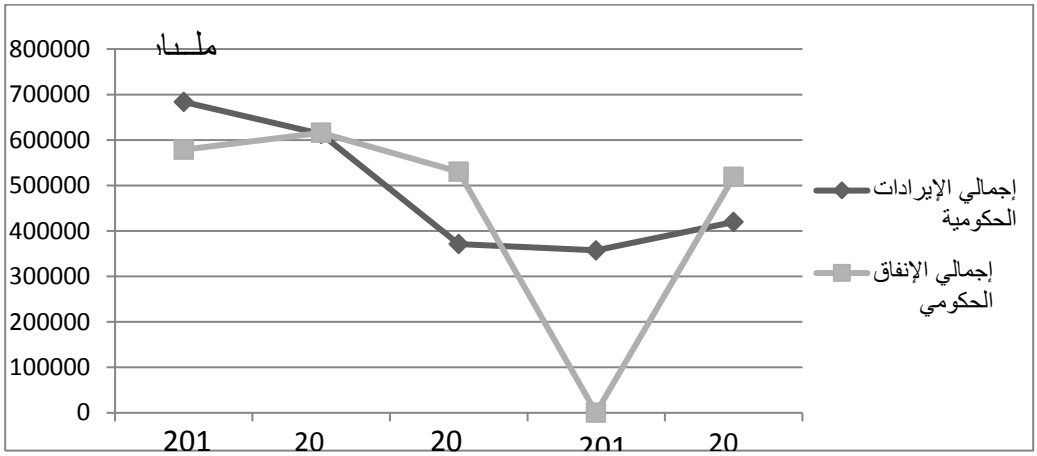


**المصدر**: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق وباستخدام Exel

من الجدول يتضح ما يلي:

بلغت قيمة إجمالي الإيرادات الحكومية في مجلس التعاون حوالي 419,7 مليار دولار أمريكي في عام 2017،

مقارنة بقيمة 357,3 مليار دولار أمريكي لعام 2016، بنسبة نمو وصلت إلى 17,5%، في حين أن هذه القيمة كانت أقل من عام 2013، والتي كانت 683,6 مليار دولار أمريكي وكانت بنسبة انخفاض تصل إلى 38,6%.

بلغت قيمة إجمالي الإنفاق الحكومي في مجلس التعاون حوالي 518,2 مليار دولار أمريكي في عام 2017، مقارنة بـ 492,2 مليار دولار أمريكي في عام 2016، وبنسبة نمو بلغت 5,3%.فيما بلغ العجز الحكومي حوالي 98,5 مليار دولار أمريكي خلال عام 2017.

## المبحث الثاني: تحليل المبادلات التجارية في مجلس التعاون وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

بعد تقديم مجلس التعاون الخليجي، وهو توطئة ضرورية لفهم خصائص بلدان مجلس التعاون الخليجي ونقاط قوتها وضعفها، سنتناول بالتحليل والتفسير متغيري دراستنا والعلاقة بينهما، والمتغيرين هما التجارة الخارجية( المطلب الأول)، النمو الاقتصادي (المطلب الثاني)، ثم سنحاول إجراء تحليل إحصائي للعلاقة التي تربط التجارة الخارجية كمتغير مؤثر، والنمو الاقتصادي كمتغير متأثر، وهذا بالاعتماد على الإحصائيات التي تم الحصول عليها من بعض المراجع والمواقع الإلكترونية، وباستخدام بعض أدوات التحليل الإحصائي، مثل الجداول والرسوم البيانية، النسب المئوية، معادلة خط الانحدار ومعامل الارتباط.

### المطلب الأول: تحليل تطورا لتجارة الخارجية بمجلس التعاون الخليجي.

تعتبر التجارة المحرك الأساسي لاقتصاد مجلس التعاون الخليجي وعليه سنقوم بتحليل تطور التجارة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي من خلال هذا المطلب.

#### 1/ تحليل المبادلات التجارية السلعية بمجلس التعاون الخليجي

تعتبر التجارة السلعية من أهم مكونات الميزان التجاري لأي تكتل اقتصادي، ودراسة تطور جوانبها المختلفة (الصادرات، الواردات، الميزان التجاري)، هي أداة ضرورية للحكم على القوة الاقتصادية لأي تكتل، والجدول التالي يمثل تطور التجارة الخارجية السلعية لمجلس التعاون الخليجي:

**جدول رقم (09): تطور التجارة الخارجية السلعية لمجلس التعاون الوحدة:** ألف دولار

| سنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات | 1111696 | 1127975 | 1456142 | 1937809 | 3504233 | 3341259 | 5325575 | 728 565 | 3278117 | 4408984 | 6509369 | 1053777 | 1081363 | 1029278 | 7165976 | 6168718 | 6911801 | 6346044 |
| الواردات | 5087534 | 5454170 | 6791695 | 7895874 | 1664166 | 1213560 | 2871496 | 3818377 | 1671294 | 1853289 | 2167006 | 5079960 | 5672658 | 5781856 | 5607511 | 4992359 | 4961338 | 3639258 |
| الميزان | 6029426 | 5825581 | 7769732 | 1148222 | 1840066 | 2127698 | 2454078 | 3467279 | 1606822 | 2555695 | 4342363 | 5457813 | 5140971 | 4510931 | 1558465 | 1176359 | 1950462 | 2706786 |

**المصدر**: https://www.trademap.org/Country_SelProduct_

**رقم (9) تطور التجارة الخارجية السلعية لمجلس التعاون الوحدة :ألف دولار**

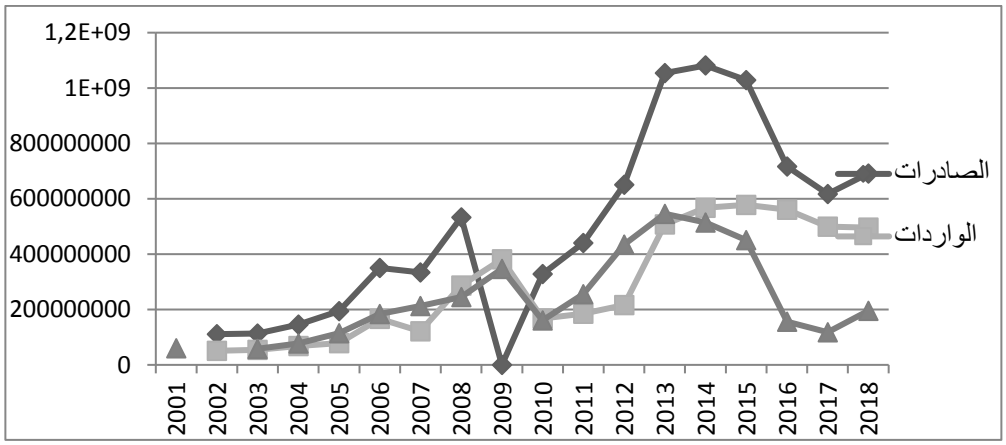


**المصدر**: من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول السابق وباستخدام Exel

نلاحظ من الجدول ارتفاع مستمر في الصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2001 وحتى 2018، باستثناء 2009، وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت لتراجع أسعار النفط والغاز وتراجع

الطلب عليهما، وهو ما يؤكد الاعتمادية الكلية لاقتصاديات مجلس التعاون على صادرات المحروقات، كما شهدت الصادرات تراجعا بعد 2014، وهذا أيضا بسبب انخفاض جديد في أسعار النفط والغاز.

و بالنسبة للواردات شهدت ارتفاعا مستمرا حتى 2009، وهذا رغم الأزمة المالية العلمية لسنة 2008، ولم تشهد الواردات انخفاضا ملموسا إلا في الفترة (2010 – 2012)، مما يؤكد أن دول مجل التعاون تأثرت بالأزمة المالية العالمية بشكل متأخر، و الإنفاق العمومي لدعم النمو الاقتصادي في مختلف دول المجس، ساهم في رفع الواردات، من أجل إحلال النمو من خلال الواردات الاستثمارية محل الإنتاج والتصدير في قطاع المحروقات.

كما نلاحظ أن الميزان التجاري للمجلس موجب ومتقلب، مما يعني أن مجموع الدول تحقق فائض تجاري مستمر، ولم تعاني من أي عجز تجاري، ولكن يتضح أن الميزان التجاري يتبع بشكل كامل الصادرات المتكونة من المحروقات بشكل رئيسي، وهو ما يدل على التبعية المطلقة للتجارة الخارجية لدول المجلس للأسواق والبورصات العالمية التي تتحكم وتحدد أسعار النفط والغاز الطبيعي.

**2. تحليل المبادلات التجارية الخدمية لمجلس التعاون الخليجي**

إن تجارة الخدمات الدولية لمجلس التعاون تشمل خدمات النقل و السفر والسياحة، إضافة إلى خدمات تجارية أخرى، والجدول و الشكل التاليين يوضحان تطور المبادلات في قطاع الخدمات بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وباقي العالم

**جدول رقم (10): تطور التجارة الخارجية للخدمات لمجلس التعاون الوحدة:** مليون دولار أمريكي

| السنوات | الصادرات | الواردات | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| 2010 | 32808 | 83718 | -50910 |
| 2011 | 43301 | 118783 | -75482 |
| 2012 | 55765 | 146981 | -91216 |
| 2013 | 61225 | 155003 | -93778 |
| 2014 | 103346 | 190966 | -87620 |
| 2015 | 109318 | 184031 | -74713 |
| 2016 | 116079 | 190745 | -74666 |
| 2017 | 122202 | 184562 | -62360 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة باعتماد على معطيات من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، التجارة العربية السمات والاتجاهات و التقييم، العدد 1، 2019، ص ص 15-41

**شكل رقم (10): تطور التجارة الخارجية للخدمات لمجلس التعاون الخليجي الوحدة :مليون دولار أمريكي**

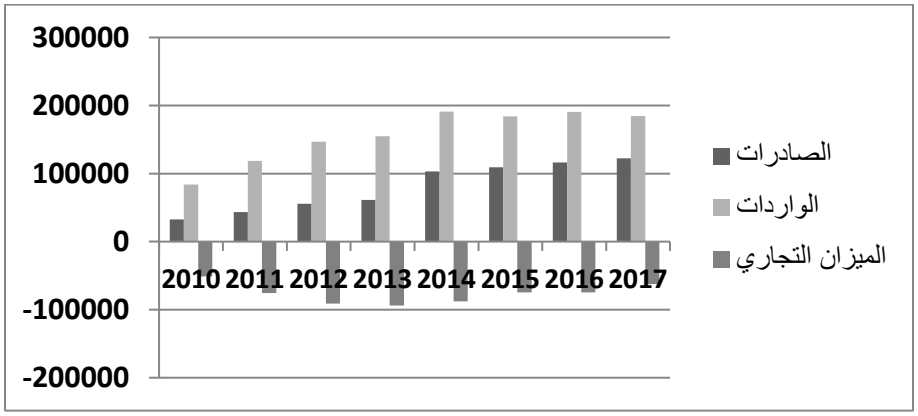


**المصدر**: من إعداد الطالبة، باعتماد على الجدول السابق، وباستخدام برنامج Exel

يتبين من الجدول والشكل السابقين أن تجارة الخدمات (استيرادا وتصديرا) لمجلس التعاون الخليجي، تتميز بتحقيق عجز مستديم في الميزان التجاري (الخدمي)، حيث أن الصادرات لم تتمكن من تغطية الواردات خلال كامل الفترة، رغم أن دول المجلس تحقق إيرادات عالية في مجال السياحة (السعودية في مجال الحج والعمرة)، وخدمات الموانئ والنقل البحري وتجارة المناطق الحرة(الإمارات ) والنقل الجوي (قطر والإمارات)، هذا العجز في الميزان التجاري الخدمي يستهلك جزء كبير من فائض الميزان التجاري السلعي

لكن رغم ذلك نلاحظ تحسن مستمر في الميزان الخدمي وهذا يعود إلى اهتمام بلدان مجلس التعاون الخليجي بقطاع الخدمات، نظرا لما صارت تشكله من أهمية في التجارة الدولية، وخاصة الإمارات العربية المتحدة من خلال اهتمامها بخدمات الإمداد والنقل البحري في ميناء جبل علي، والنقل الجوي من خلال طيران الإمارات التي أصبحت تحتل مرتبة متقدمة في شركات الطيران.

### 3. التوزيع القطاعي للصادرات السلعية:

بعد دراسة تطور التجارة الخارجية السلعية لمجلس التعاون الخليجي، ولتوضيح الصور أكثر سنتناول مكونات كل من الصادرات والواردات من مختلف السلع، وهو ما يعرف بالتوزيع السلعي أو القطاعي للتجارة الخارجية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

**جدول رقم ( 11): هيكل التجارة السلعية حسب السلع لدول مجلس التعاون لعام 2017**

| البيـان | (%) من إجمالـــي الصـادرات | | | (%) من إجمالـي الواردات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المنتجات الزراعية | الصناعة | الموارد الطبيعية | المنتجات الزراعية | الصناعة | الموارد الطبيعية |
| السعودية | %2.2 | %29.2 | %68.6 | %14.2 | %81.6 | %4.2 |
| عمان | %5.1 | %34.1 | %60.8 | %11.8 | %74.6 | %13.6 |
| قطر | %0.1 | %14.8 | %85.2 | %9.0 | %84.5 | %6.5 |
| الكويت | %1.4 | %18.2 | %80.4 | %10.0 | %63.3 | %7.9 |
| البحرين | %3.7 | %55.8 | %40.5 | %7.4 | | |
| الإمارات | %4.4 | %55.2 | %40.3 | %7.4 | %84.7 | %7.9 |
| المجموع | %16.9 | %207.3 | %375.8 | %59.8 | %388.7 | %40.1 |

**المصدر** : من إعداد الطالبة باعتماد على معطيات: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2019، ص ص 15-42.

**شكل رقم (11): هيكل الصادرات السلعية.**

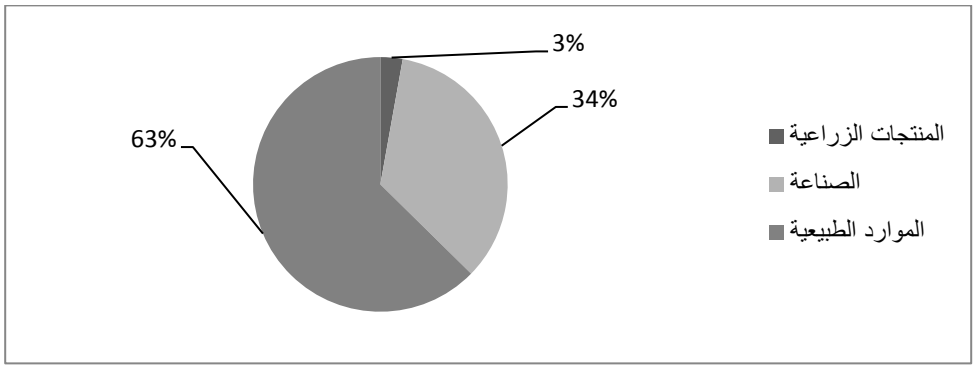


**المصدر**: من إعداد الطالبة، باعتماد على الجدول السابق، وباستخدام برنامج Exel

**الشكل رقم(12): هيكل الواردات السلعية لمجلس التعاون الخليجي.**

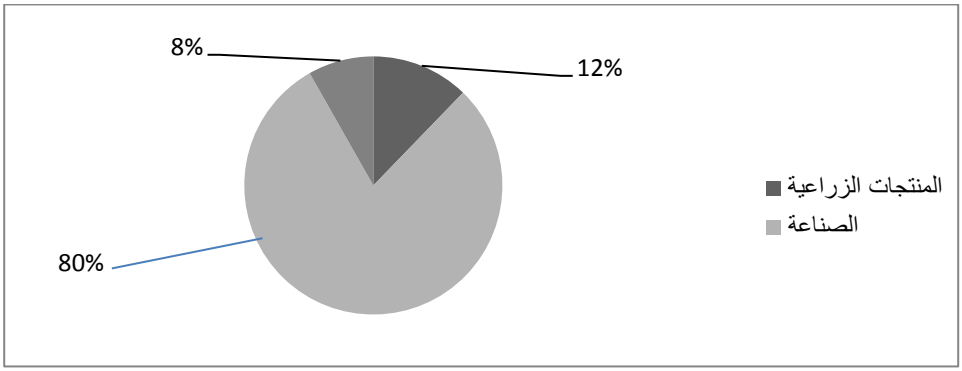


**المصدر**: من إعداد الطالبة،باعتماد على الجدول السابق، وباستخدام Exel

- يتضح من الجدول والشكل السابق أن قطاع الموارد الطبيعية يشكل حصة الأسد في اقتصاد مجلس التعاون الخليجي ثم قطاع الصناعة وفي الأخير يأتي القطاع الزراعي بنسبة .

## 4. التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي

لقد استطاع مجلس التعاون الخليجي أن يوسع علاقاته التجارية مع باقي دول العالم وتكتلاته الاقتصادية,كما يوضح الجدول و المنحنى التاليين للتوزيع الجغرافي لصادرات وواردات مجلس التعاون الخليجي :

**جدول رقم : (12) أهم الموردين والمصدرين لدول مجلس التعاون 2017، الوحدة :** مليون دولار أمريكي

| البلد | الصادرات | الواردات | ميزان تجاري |
|---|---|---|---|
| الصين | 72791 | 53431 | 19360 |
| الهند | 62442 | 5891 | 56551 |
| الو.م.أ | 19626 | 44635 | -25009 |
| المملكة المتحدة | 1033 | 21452 | -20419 |
| اليابان | 67643 | 3010 | 64633 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة، اعتمادا على **معطيات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2019**، ص ص 15-42.

يتبين من الجدول السابق أن الصين هي من أهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون الخليجي سنة 2017، حيث تعتمد الصين على بلدان مجلس التعاون الخليجي في الحصول على النفط والغاز الطبيعي، كما تقوم الصين بتزويد بلدان المجلس بمختلف السلع الرخيصة، وهنا تحقق بلدان المجلس فائض تجاري معتبر 19.36 مليار دولار، تليها في المرتبة الثانية من حيث الصادرات اليابان التي تحصل على كل احتياجاتها من مواد الطاقة من بلدان الخليج، لكن واردات مجلس التعاون من اليابان تبقى منخفضة جدا، مما جعل الميزان التجاري لبلدان المجلس يحقق فائض معتبرا 64.633 مليار دولار، وهو نفس الشيء بالنسبة للهند في تعاملها التجاري مع بلدان مجلس التعاون الخليجي.

تحقق بلدان المجلس عجزا تجاريا مع كال من المملكة المتحدة بـ - 20.419 مليار دولار، والولايات المتحدة بـ 25.009 مليار دولار، وهذا بسبب انخفاض واردات هاتين الدولتين من بلدان المجلس ، نظرا لعدم حاجتهم الكبيرة لاستيراد المحروقات، في المقابل تعتمد بلدان المجلس عليها في استيراد السلع بمختلف أنوعها

الاستهلاكية والصناعية، خاصة وأن المملكة المتحدة تعتبر المهمين السياسي والاستعماري القديم على منطقة الخليج، والولايات المتحدة هي المهين الحالي على المنطقة أمنيا وعسكريا واقتصاديا .

### 5. الميزان التجاري لدول مجلس التعاون.

رغم نمو التبادل التجاري بين مجلس التعاون الخليجي وباقي العالم ، إلا أن مساهمة كل دولة من دول المجلس تختلف باختلاف حجمها الاقتصادي ، والجدول التالي يوضح الميزان التجاري لدول مجلس التعاون لسنة 2018:

**الجدول رقم(13): الميزان التجاري لدول مجلس التعاون سنة 2018** **الوحدة** : ألف دولار أمريكي

| البيان | السعودية | الإمارات | قطر | الكويت | عمان | البحرين |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات | 267379092 | 173348161 | 82713417 | 66411433 | 36933329 | 7818987 |
| الواردات | 101718329 | 181329174 | 28894531 | 22005975 | 20153013 | 9824782 |
| ميزان تجاري | 165660763 | -798103 | 53818886 | 44405458 | 16780316 | -7981013 |

**المصدر**: الموقع الإلكتروني لإحصاءات التجارة لتطوير الأعمال التجارية الدولية

https://www.trademap.org

**شكل رقم (13): المبادلات التجارية لدول مجلس التعاون حسب البلدان لسنة 2018.**

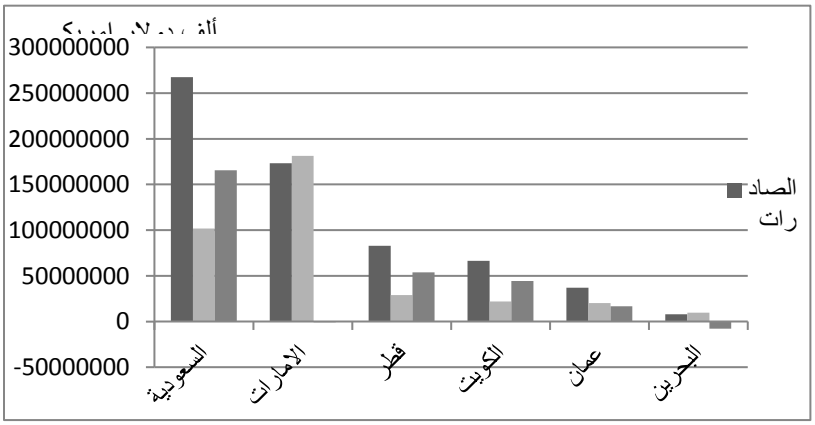


المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول السابق باستخدام Exel .

يتبين من الجدول والشكل السابق أن البحرين والإمارات حققتا عجز في الميزان التجاري سنة 2018، حيث لا تتوافر البحرين على أي مصادر للطاقة بترول وغاز) لتقوم بتصديرها كباقي بلدان المجلس، وإنما تعتمد على

المساعدات المالية الدائمة من السعودية بشكل خاص، أما الإمارات فرغم تصديرها للنفط، فإن انخفاض أسعاره، جعل إيراداتها المالية تتراجع، ولم تتمكن صادراته من الخدمات في مجال النقل البحري والجوي من تغطية العجز.

كما نلاحظ أن باقي بلدان المجلس تحقق فائض تجاري سنة 2018، تأتي في مقدمتها السعودية، بفعل صادراتها الضخمة من البترول، وقطر بفعل صادراتها المعتبرة من الغاز الطبيعية، وهذا ما يبين تفاوت بلدان المجلس في الثروة والقوة الاقتصادية والتجارية من جهة وتشابه اقتصادياتها من جهة أخرى.

**المطلب الثاني: تطور النمو الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي**

إن تطور الناتج المحلي الإجمالي من خلال حساب نسبة الزيادة أو النقصان فيه، هي من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي، حيث يمثل تطور ما أنتجه البلد من سلع وخدمات ومن مختلف المتعاملين الاقتصاديين، وقد بذلت دول مجلس التعاون جهودا معتبرة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يتطلب معدلات نمو اقتصادي مقبولة ومتواصلة، ولذا سنحاول من خلال هذا المطلب تقييم النمو الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي، من خلال أهم التغيرات التي طرأت على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في دول مجلس التعاون الخليجي، والجدول التالي تمثل تطور معدل النمو الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

**الجدول رقم ( 14): تطور معدل النمو الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي الوحدة :**مليون دولار

| سنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي | 367491 | 386650 | 444261 | 535778 | 681202 | 816665 | 931738 | 1184695 | 957762 | 1141215 | 1436529 | 1578844 | 1620935 | 1642869 | 1391611 | 1354809 | 1461861 |
| تطور % | - | 5.21 | 14.90 | 20.60 | 27.04 | 19.88 | 14.10 | 27.15 | 19.15- | 19.15 | 25.87 | 9.90 | 2.66 | 1.35 | 15.29 - | 2.64 - | 7.90 |

**المصدر**: الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، الكتاب الإحصائي السنوي لعدة سنوات، الموقع الإلكتروني: https://www.stats.gov.sa/ar

**شكل رقم (14): تطور الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون الخليجي الفترة( 2001- 2017)**

**الوحدة :**مليون دولار

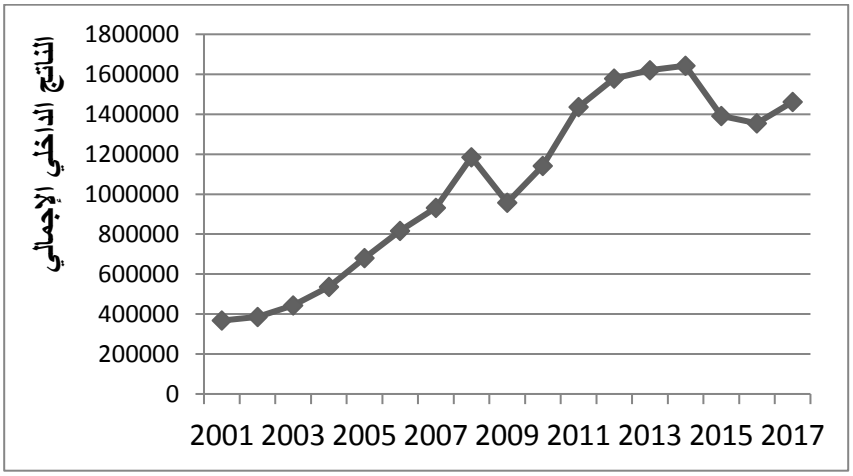


**المصدر**: من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات الجدول السابق وباستخدام Exel

يتضح من الجدول والشكل السابق وجود أربع مراحل لتطور الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي معدل النمو الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي، فالمرحلة الأولى تمتد بين 2001 و 2008، حيث شهد المجلس نمو اقتصاديا متواصلا، بلغ أقصاه 27.04 % سنة 2004، ويعود ذلك لارتفاع أسعار النفط التي شهدت نموا متواصلا خلال هذه الفترة حيث وصت إلى 94.10 دولار أمريكي سنة 2008 في المتوسط، وفي المرحلة الثانية سنة 2009، شهد الناتج المحلي الإجمالي تراجعا حادا بنسبة – 19.15%، ويعود السبب إلى الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض الطلب على المحروقات، وهو ما جعل سعر النفط يتراجع حتى 60.69 سنة 2009، أما المرحلة الثالثة فتمتد بين 2010 و2014، حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي نمو متواصلان بلغ أقصاه 25.87 سنة 2011، ويعود السبب لاستعادة النفط لسعره السابق، ثم مواصلته الصعود ليعرف النفط أسعار قياسية، بلغت 109.45 دولار أمريكي سنة 2012، وفي المرحلة الرابعة (2015- 2016)، شهد معدل النمو الاقتصادي تراجعا طفيفا بسبب تراجع أسعار النفط.

إن التحليل السابق للنمو الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي، يبين تبعيته الكاملة للنفط وأسعاره في الأسواق العالمية، فأحادية المورد الاقتصادي الذي لا تتحكم دول المجلس في الطلب عليه، وإنما تتحكم فيه ظروف وقوى اقتصادية خارجية، يجعل النمو الاقتصادي لدول المجلس شديد الحساسية للتطورات في الأسواق الخارجية في

مجال تصدير واستيراد النفط، وهو ما يجعلنا نستنتج أن النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي تابع بالكلية للصادرات المتمثلة في صادرات المحروقات بشكل رئيسي.

**المطلب الثالث: دراسة إحصائية لعلاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي**

لدراسة العلاقة الإحصائية بين التجارية الخارجية والنمو الاقتصادي، نعتبر أن التجارة الخارجية متغير مستقل (مؤثر)، والنمو الاقتصادي كمغير تابع (متأثر)، على أنه يمكن قياس التجارة الخارجية بقيمة الصادرات والواردات، الميزان التجاري، ويمكن قياس النمو الاقتصادي بقيمة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي يكون لدينا:

- **x** قيمة التجارة الخارجية (صادرات،واردات، ميزان تجاري ،تجارة بينية) كمتغير مستقل
- **y** قيمة النمو الاقتصادي( الناتج المحلي الإجمالي) كمتغير تابع.

يتم قياس التجارة الخارجية (صادرات، واردات، ميزان تجاري، صادرات بينية) بوحدة ألف دولار أمريكي، ويتم قياس الناتج المحلي الإجمالي بوحدة مليون دولار أمريكي.

**1. تحليل علاقة الصادرات السلعية بالنمو الاقتصادي بمجلس التعاون الخليجي**

تعتبر الصادرات من أهم أدوات النمو الاقتصادي بالنسبية للدول النامية، خاصة وأنه مصدر للعملة الصعبة التي تستخدم في توفير حاجات تلك الدول من السلع الاستهلاكية والصناعية، والجدول والشكل التاليين يمثلان العلاقة بين قيمة الصادرات والناتج المحلي الإجمالي:

**جدول رقم( 15): تطور الصادرات السلعية والناتج الداخلي الإجمالي لمجلس التعاون الخليجي الوحدة :ألف دولار**

| سنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صادرات سلعية | 111169610 | 112797524 | 145614280 | 193780991 | 350423342 | 334125943 | 532557501 | 728 565650 | 327811765 | 440898458 | 650936983 | 1053777448 | 1081363016 | 1029278800 | 716597691 | 616871884 | 691180161 |
| الناتج المحلي الإجمالي | 367491 | 386650 | 444261 | 535778 | 681202 | 816665 | 931738 | 1184695 | 957762 | 1141215 | 1436529 | 1578844 | 1620935 | 1642869 | 1391611 | 1354809 | 1461861 |

**المصدر:** الموقع الإلكتروني لإحصاءات التجارة لتطوير الأعمال التجارية الدولية **https://www.trademap.org**، والموقع الإلكتروني للهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية: https://www.stats.gov.sa/ar

**شكل رقم(15): العلاقة بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون الخليجي**

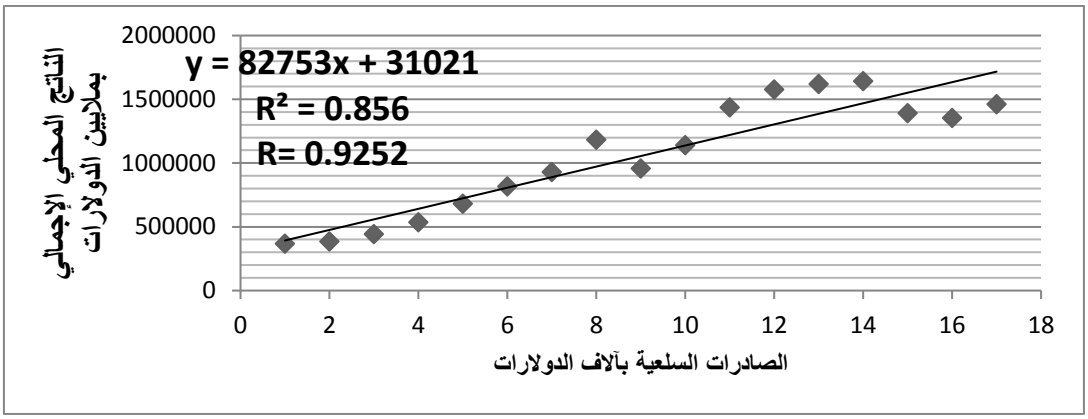


**المصدر:** من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول السابق وباستخدام Exe

يتبين من الشكل السابق وجود علاقة طردية قوية بين قيمة الصادرات السلعية والناتج المحلي الإجمالي، حيث أن معامل الارتباط 0.9252 موجب وقريب جدا من 1، وهو ما يعني أنه بزيادة الصادرات السلعية، فإن ذلك يؤدي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي، أي نمو اقتصادي أكبر، وهذا منطقي باعتبار أن السلع المنتجة والمصدرة تشكل جزء من الناتج المحلي، كما أنها تساهم في زيادة إنتاج الصناعات الأخرى، التي تعتمد على قيمة المحروقات المصدرة بشكل أساسي.

### 2. تحليل علاقة الواردات السلعية بالنمو الاقتصادي بمجلس التعاون الخليجي

تساهم الواردات في دعم النمو الاقتصادي من خلال توفيرها للسلع الصناعية (التجهيزات والمعدات) التي تستخدم في التصنيع وزيادة الإنتاج، والجدول التالي يمثل تطور الواردات والناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2001– 2017):

**جدول رقم( 16): تطور الواردات السلعية والناتج الداخلي الإجمالي لمجلس التعاون الخليجي الوحدة :**ألف دولار

| سنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الواردات السلعية | 50875345 | 54541708 | 67916953 | 78958743 | 166416670 | 121356097 | 287149619 | 381837713 | 167129497 | 185328907 | 216700641 | 507996079 | 567265818 | 578185664 | 560751152 | 499235923 | 496133895 |
| الناتج المحلي الإجمالي | 367491 | 386650 | 444261 | 535778 | 681202 | 816665 | 931738 | 1184695 | 957762 | 1141215 | 1436529 | 1578844 | 1620935 | 1642869 | 1391611 | 1354809 | 1461861 |

**المصدر**: الموقع الإلكتروني لإحصاءات التجارة لتطوير الأعمال التجارية الدولية

**https://www.trademap.org**، والموقع الإلكتروني للهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية:

https://www.stats.gov.sa/ar

**شكل رقم(16): علاقة الواردات السلعية بالناتج الداخلي الإجمالي لمجلس التعاون الخليجي**

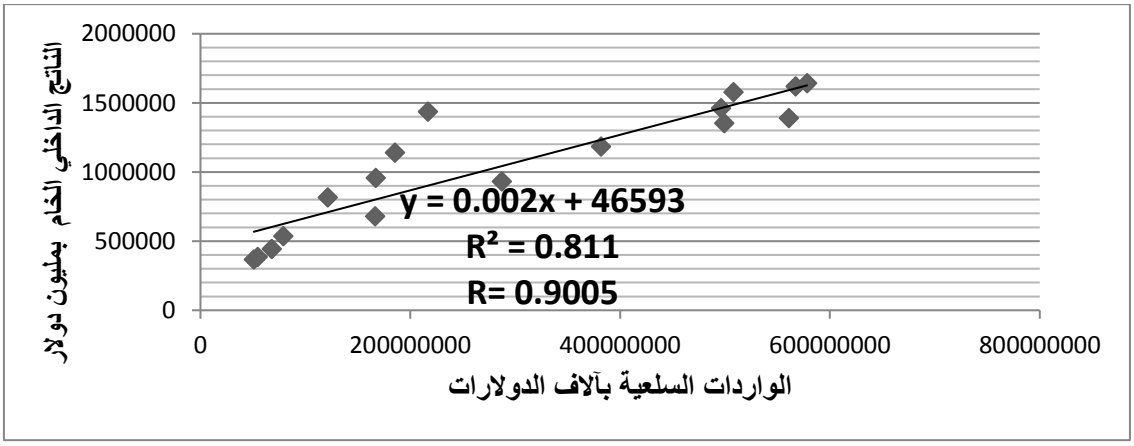


**المصدر**:من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول السابق وباستخدام Exel

نلاحظ من الشكل السابق وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين القيمة الواردات السلعية والناتج المحلي الإجمالي، وهذا لأن معامل الارتباط يساوي 0.9005( موجب وقريب جدا من 1)، مما يعني أن أي ارتفاع في الواردات من السلع، سيؤدي إلى ارتفاع في حجم الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، وهذا لأن الواردات تساهم في النمو الاقتصادي إذا كانت مكونة من سلع صناعية تؤدي لزيادة الإنتاج، وهو ما

يجعل النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي يعتمد على الواردات من أجل الإنتاج والاستهلاك، وليس الإنتاج من أجل الاستهلاك المحلي.

إذن نستنتج أن النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون يعتمد بشكل رئيسي على المبادلات التجارية الخارجية، وهو ما يجعل الانفتاح التجاري هو المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون، وبالتالي فأي تراجع في الواردات سيؤثر سلبا على كل الأنشطة الاقتصادية، حيث تعتمد الصناعات في دول مجلس التعاون على استيراد المواد الأولية واللوازم الإنتاجية والسلع الصناعية.

إن المقارنة بين معادلة خط الانحدار في علاقة الصادرات السلعية بالناتج المحلي الإجمالي وعلاقة الواردات السلعية بالناتج المحلي الإجمالي، نجد معامل الانحدار الأول 82753، ومعامل الانحدار الثاني 0.002، مما يدل على أن الصادرات تؤثر بدرجة أكبر من الواردات في النمو الاقتصادي، وهذا بسبب ضخامة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من المحروقات (نفط وغاز طبيعي)، مقابل تدني وارداتها بسبب ضعف الاحتياجات الاستهلاكية، الذي يرجع لانخفاض عدد السكان لمختلف دول مجلس التعاون، وبشكل خاص الإمارات، الكويت وقطر، في حين أن السعودية تحقق صادرات ضخمة من البترول (9 مليون برميل يوميا: أكثر من مليار دولار يوميا)، وهذا ما بجعل هذه الدول تلجأ لوضع هذه الفوائض المالية من الصادرات في البنوك الأجنبية أو تشكيل صناديق سيادية.

### 3. تحليل علاقة الميزان التجاري السلعي بالنمو الاقتصادي بمجلس التعاون الخليجي

يعتبر تحقيق ميزان تجاري موجب (فائض في الصادرات مقابل الواردات) دليلا على القوة الاقتصادية ومؤشرا للنمو الاقتصادي، والجدول التالي يمثل تطور الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون الخليجي:

**جدول رقم( 17): تطور الميزان التجاري السلعي والناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون الخليجي**

**الوحدة** :ألف دولار

| سنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الميزان التجاري | 60294265 | 58255816 | 77697327 | 114822248 | 184006672 | 212769846 | 245407882 | 346727937 | 160682268 | 255569551 | 434236342 | 545781369 | 514097198 | 451093136 | 155846539 | 117635961 | 195046266 |
| الناتج المحلي الاجمالي | 367491 | 386650 | 444261 | 535778 | 681202 | 816665 | 931738 | 1184695 | 957762 | 1141215 | 1436529 | 1578844 | 1620935 | 1642869 | 1391611 | 1354809 | 1461861 |

**المصدر**: الموقع الإلكتروني لإحصاءات التجارة لتطوير الأعمال التجارية الدولية

**https://www.trademap.org**، والموقع الإلكتروني للهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية:

https://www.stats.gov.sa/ar

**شكل رقم(17): علاقة الميزان التجاري السلعي بالناتج الداخلي الإجمالي لمجلس التعاون الخليجي**

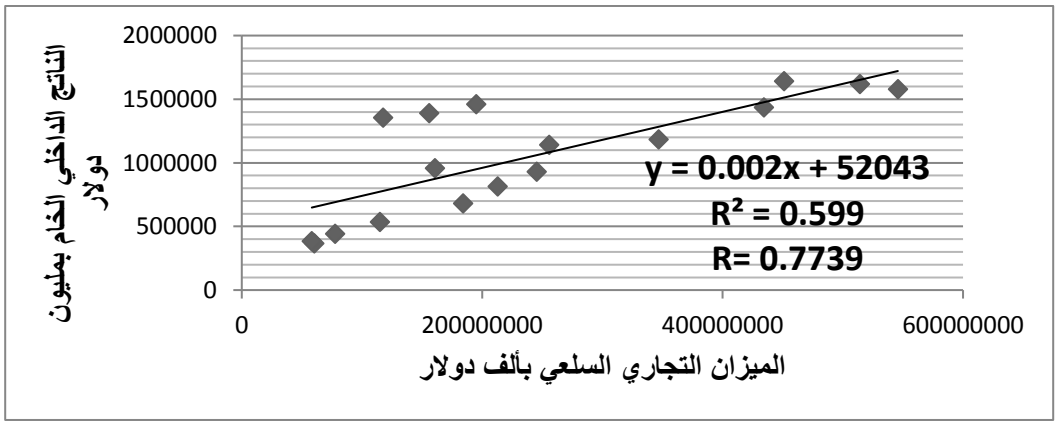


**المصدر**:من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول السابق وباستخدام Exel

نلاحظ من الشكل السابق وجود علاقة طردية موجبة بين الفائض التجاري السلعي (الميزان التجاري) والنمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معامل الارتباط 0.7739، وهو معامل ارتباط موجب وقريب من 1، وما يؤكد ذلك هو معامل التوجيه لخط لانحدار 0.002 موجب، لكن هذا الارتباط أقل قوة من ارتباط الصادرات والواردات بالنمو الاقتصادي، وهذا لأن الفائض في الميزان التجاري يمثل حجم إنتاج تم

تصديره في الأساس، كما أنه سيستخدم في تغطية الواردات لدول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي سيساهم في تحسين الإنتاج الصناعي من خلال توفير المواد الأولية والقطع الوسيطة وتجهيزات ووسائل الإنتاج.

### 4. تحليل علاقة التجارة البينية بالنمو الاقتصادي

يعتبر تطور التجارة البينية بين أعضاء أي تكتل اقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى إليها دول هذا التكتل، وهذا لما تساهم به التجارة البينية من ترابط وتعاون اقتصادي، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي مشترك، والجدول التالي يوضح تطور حجم التجارة البينية (الصادرات البينية) وحجم الناتج المحلي الإجمالي بمجلس التعاون الخليجي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2001- 2017):

**الجدول رقم ( 18): علاقة التجارة البينية السلعية بالناتج المحلي الإجمالي بمجلس التعاون الخليجي**

**الصادرات البينية ألف دولار الناتج المحلي الإجمالي :مليون دولار**

| سنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات البينية | 6773046 | 8158921 | 8676518 | 12806518 | 14790701 | 19680534 | 22831396 | 31334301 | 30682355 | 35944909 | 43060943 | 56160043 | 71346819 | 70526147 | 53936864 | 41588376 | 504830 |
| الناتج المحلي الاجمالي | 367491 | 386650 | 444261 | 535778 | 681202 | 816665 | 931738 | 1184695 | 957762 | 1141215 | 1436529 | 1578844 | 1620935 | 1642869 | 1391611 | 1354809 | 1461861 |

**المصدر**: الموقع الإلكتروني لإحصاءات التجارة لتطوير الأعمال التجارية الدولية

**https://www.trademap.org**، والموقع الإلكتروني للهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية:

https://www.stats.gov.sa/ar

**شكل رقم (18): علاقة التجارة البينية بالنمو الاقتصادي بمجلس التعاون الخليجي**

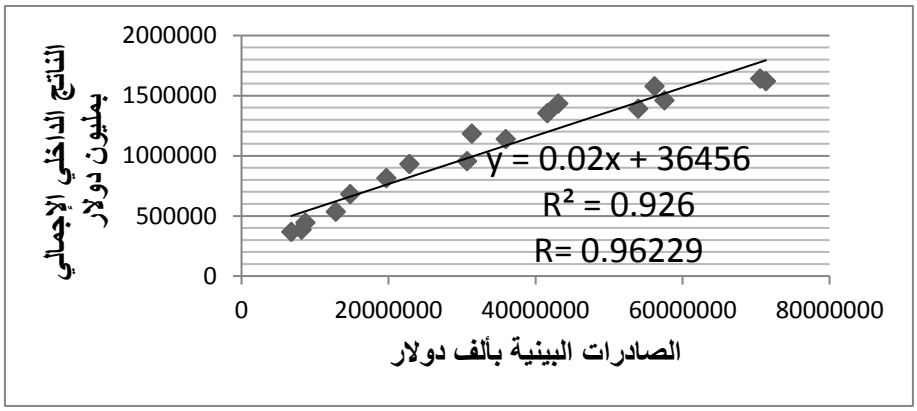


**المصدر**:من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول السابق وباستخدام البرنامج الإحصائي Exel

يتبين من الشكل السابق وجود علاقة طردية قوية جدا بين التجارة البينية (صادرات بينية) والناتج المحلي الإجمالي، حيث أن معامل الارتباط بين المتغيرين يكاد يساوي 1، وما يؤكد ذلك هو أن معامل خط الانحدار 0.02 موجب، ولذا فمن مصلحة دول الخليج العمل على تطوير التجارة البينية بينها بدل الاعتماد على المبادلات التجارية الخارجية، وهذا حتى تستفيد من انخفاض تكاليف النقل لقرب الأسواق وتشابه أنماط الاستهلاك.

## المبحث الثالث: تقييم واقع التجارة الخارجية ودورها في تحقيق في النمو الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الأنشطة الاقتصادية لدول العالم، والتي تسعى من خلالها لتحسين النمو والتنمية الاقتصادية، وهذا ما بذلت دول مجلس التعاون الخليجي جهودا معتبرة في تحقيقه، رغم التحديات والصعوبات الداخلية والخارجية التي واجهتها في سبيل تحقيق ذلك، ولذا سنحاول في هذا المبحث تقييم التجارة الخارجية ومساهمتها في النمو الاقتصادي والتحديات التي تواجهها، والمتطلبات التي يجب توافرها لدعم التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: تقييم التجارة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي

بعد دراسة تطور كل من التجارة الخارجية والبينية والنمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، من خلال التحليل الإحصائي لبيانات تلك المتغيرات، يمكننا الخروج بتقييم شامل للتجارة الخارجية بأبعادها والنمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

**1.الانفتاح التجاري الخارجي:**

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من أهم الدول انفتاحا على العالم الخارجي، حيث أن التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) تمثل في هذه الدول أكثر من 60% سنة، حيث أن الصادرات 69118 مليون دولار والواردات 195046 مليون دولار، وبالتالي فمجموع التجارة الخارجية 886226 مليون دولار، وبالقسمة على الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية لسنة 2017 وهو 1461861، نجد معامل الانفتاح التجاري 0.60، وهي نسبة مرتفعة جدا، حيث أنه لا تزيد في الدول الصناعية عن 0.45، وتعود أهمية القطاع الخارجي لدول مجلس التعاون الخليجي لاعتمادها الكامل على النفط كمكون رئيسي للصادرات، بالإضافة لأهميته في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فأي تراجع في الصادرات، سيؤدي لتراجع كبير في الواردات، ومنه تراجع مضاعف في الناتج الداخلي الخام، وإن كانت دول المجلس تحافظ على مستويات مرتفعة من الناتج الداخلي الخام من خلال الإنفاق من الاحتياطات المالية التي تحققها خلال مراحل الوفرة المالية بفعل ارتفاع أسعار النفط.[1]

**2. الصادرات:**

[1] خالد محمد خليل منزلاوي، **التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، أهميتها وتطورها والعناصر المؤثرة عليها**، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، بدون تاريخ، ص 62.

ليس هناك خلاف على أن النمو الذي تحقق في اقتصاديات أقطار مجلس التعاون الخليجي وبرامج الرفاهية الاجتماعية التي تم تبنيها، بالإضافة إلى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والإدارية، ارتبط كل ذلك وبشكل مباشر بالإيرادات الناتجة عن إنتاج وتصدير النفط، حيث تتميز دول المجلس بكثافة اعتمادها على قطاع النفط، وقد شكل النفط ما نسبته 69 % من صادرات المجلس و 84 % من مداخيل الميزانية و33 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014، وبصفة عامة يستحوذ قطاع النفط نسبة 49 % من الناتج الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، في حين يستحوذ القطاع غير النفطي على نسبة % 40 من الناتج الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي.

إن انخفاض أسعار النفط في منذ بداية 2015 إلى ما دون 50 دولار للبرميل، أدى إلى التساؤل حول مصير دول مجلس التعاون الخليجي باعتبار النفط والغاز الدعامة الأساسية لهيكلها الاقتصادي، وهو ما يجعل من المحتمل تكرار سيناريو الثمانينات والتسعينات، حين تعرضت دول مجلس التعاون الخليجي إلى ركود اقتصادي نتيجة انخفاض أسعار النفط[1].

**3. الواردات:**

من بين التحديات التي تواجه دول المجلس هو انكشاف اقتصادها على الخارج، فالتجارة الخارجية تلعب دور أساسيا في اقتصاد أقطار المجلس، فهي بلدان مصدرة كبيرة للنفط والغاز الطبيعي ومستوردة ضخمة للسلع الغذائية والاستهلاكية والرأسمالية، وهذا ما يجعل توجه الأقطار خارجيا باتجاه البلدان الرأسمالية المتقدمة بشكل أساسي، فالسعودية مثلا كانت ومازلت تعتمد على الاقتصاد الرأسمالي العالمي وبالولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص في بيع النفط، وفي الحصول على حاجياتها من السلع والخدمات، وفي توظيف الفوائض المالية النفطية في إقامة وتشغيل الصناعات الجديدة وتطوير الحياة الاقتصادية داخل العربية السعودية.[2]

[1] خاطر اسمهان، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد، 11 ديسمبر 2016، ص 154

[2] إبراهيم العيسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي: مشروع المستقبليات العربية البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي**، بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1989، ص 93 .

**4. التجارة البينية:**

إن غياب السياسة التجارية موحدة قد يكون واحد من أهم العقبات التي تواجه التجارة البينية الخليجية، الأمر الذي يضع الواردات من الدول الخليجية في وضع تنافسي غير متكافئ مع مثيلاتها الأجنبية في البلد الخليجي المعني بالاستيراد، ولذا مازالت دول المجلس تتنافس فيما بينها على أسواق الاستيراد والتصدير، وهذا باستثناء توحيد مواصفات بعض السلع المستوردة والاستيراد المشترك لسلع أخرى.

إن التعامل المنفرد لكل دولة من دول المجلس مع منظمة التجارة العالمية وليس كتجمع اقتصادي، جعل دول المجلس تفرض كل منها على وارداتها تعريفات جمركية تختلف عن التعريفات التي تفرضها باقي دول المجلس الأخرى، كما أن اهتمام الدولة منصب على منتجاتها الوطنية وليس على منتجات المجلس الأخرى، عند وضع السياسة التجارية الخارجية وحماية الصناعات الناشئة.

إن العوامل المذكورة سابقا، ساهمت في إضعاف الموقف التفاوضي لدول مجلس التعاون الخليجي، والحد من قدرتها على توحيد سياساتها التجارية، وخاصة فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية على السلع القادمة من العالم الخارجي، ولذا من شأن النظرة المحلية للمنتجات الوطنية وليس النظرة التكاملية على مستوى المجلس ككل، أن تحد من الوضع التنافسي للصناعات الخليجية، وبالتالي تقلل من أهمية هذه الصناعات وتعوق مسيرة التكامل الاقتصادي ودعم التجارة البينية بين دول المجلس.

إن اعتماد صناعات دول المجلس على مدخلات إنتاج أجنبية مستوردة، جعل من تكاليف الإنتاج في دول المجلس أعلى من مثيلاتها في الدول خارج المجلس، وبطبيعة الحال فارتفاع تكاليف الإنتاج يضعف الوضع التنافسي للمنتجات الخليجية، أمام مثيلاتها غير الخليجية، وهو ما يعوق التجارة البينية ويرفع من قيمة الواردات من خارج دول مجلس التعاون الخليجي.[1]

**المطلب الثاني: صعوبات وعوائق التجارة الخارجية بمجلس التعاون الخليجي.**

منذ بداية مسيرة مجلس التعاون الخليجي وهو يواجه العديد من التحديات، رغم النجاحات التي حققها في مجال التبادل التجاري والنمو الاقتصادي.

[1] بن عيشي بشير، بن عيشي عمار ،مرجع سابق، ص ص 138- 139.

نذكر منها :

-الاعتماد المفرط على قطاع النفط: اعتماد دول المجلس على سلعة واحدة، وهي النفط, فإنها ستواجه مخاطر كبيرة.

يشترط صندوق النقد الدولي إلى عدم اعتبار النفط الخام والنفط المكرر في إطار اتفاقيات الغات.مع أنه يعترف بأن احد أوجه القصور الهامة في الاتفاقية هو عدم شموليتها لهذه الموارد, وبهذا الإجراء. فقد تم احتواء أي منافع مالية كبيرة ربما تجنيها الأقطار الخليجية النفطية منه تحت مظلة التجارة الحرة.1

-ويمكن أن نشير أن الدول الصناعية المستهلكة للنفط تفرض ضرائب على الصادرات الخليجية مثل ضريبة الكربون لدافعين اثنين : دافع ضمني وهو الحصول على مورد مالي, ودافع ظاهري وهو حماية البيئة من التلوث.

التبعية الاقتصادية: من بين التحديات التي تواجه دول المجلس هو انكشاف اقتصادياتها ها على الخارج ومدى الاعتماد الكبير على الخارج, فالبلدان المجلس التعاون تعتبر مصدر كبير للنفط , ومستورد ضخم للسلع الغذائية الاستهلاكية والرأسمالية.

-ضعف التدفقات الاستثمارية المباشرة الخارجية للدول المجلس : تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدول المجلس منخفضة مقارنة بالمعدلات العالمية.

-منافسة المتعاملين في أسواق النفط العالمية، وغير ذلك من التغيرات خارج سيطرة الدول المنتجة، حيث توجد العديد من التكتلات الاقتصادية التي صارت تحتر مركز القيادة في الاقتصاد العالمي كالنافتا والإتحاد الأوروبي والآسيان.

-صغر حجم السوق الوطنية و القيود التي تحول دون التصدير لبقية دول المجلس أوالأسواق الخارجية الأخرى وضعف إمكانات النمو الاقتصادي.

[1] عباس بلفاطمي,جمال بلخباط ، مرجع سابق ص5-7.

-ارتفاع فاتورة الواردات من المنتجات الزراعية و المواد الغذائية، بسبب إلغاء الدعم الزراعي وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية، خاصة من قبل الدول المتقدمة، كالدول الأوروبية التي تمارس دعما هائلا لقطاعها الزراعي، ولاعتبار إن دول مجلس دول مستوردة للغذاء ولديها عجز في الاكتفاء الذاتي ولأغلب المواد الغذائية.

-عدم التكافؤ في المنافسة بين دول المجلس والدول الصناعية في بعض المجالات كالخدمات والصناعات المتقدمة، مما جعل الميزان التجاري للسلع الصناعية يحقق عجزا مستديما لبلدان المجلس، رغم أن الميزان التجاري يحقق فائض مستديما، بسبب صادرات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي.

-قيام المنظمة العالمية للتجارة التي تعتبر الإطار القانوني للنظام التجاري متعدد الأطراف، وإن انضمام دول المجلس إلى المنظمة تكتنفه الكثير من التحديات التي تلزمها السعي لمواجهتها بالطرق، التي تكفل تقليل الضرر على اقتصادياتها.

-عدم اشتمال مفاوضات الغات على مادة النفط ومشتقاته، إذ لا يخضع لأي تخفيض في التعريفة الجمركية أو إزالة القيود غير التعريفية في حالة وجود مضل هذه القيود[1].

**المطلب الثالث: متطلبات نجاح التجارة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي.**

إن مستقبل مجلس التعاون الخليجي مرهون بقدرته على التعامل مع التحديات الخارجية والداخلية، الراهنة والمستقبلية بإيجابية وفاعلية ورؤية مشتركة واضحة للمستقبل، وهذا لن يتحقق إلا من خلال :

-إعادة هيكلة اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي : إن أهم خاصية تميز الاقتصاديات الخليجية هو اعتمادها على سلعة وحيدة وهي النفط، الأمر الذي جعل مصير النشاط الإنمائي مرتبط بتقلبات أسعار النفط. في السوق الدولية.

-توظيف الإمكانيات الاقتصادية والوفرة المالية المتأتية من صادرات النفط والغاز الطبيعي، بقصد التنويع في الاقتصاديات بعيدا عن القطاع النفطي .

[1] عباس بلفاطمي، جمال بلخباط، ، مرجع سابق، ص ص7-9.

-إجراء مسح تفصيلي للإمكانيات والموارد والقطاعات الاقتصادية كافة دول المجلس، حتى يمكن الوقوف من خلال البيانات والمعلومات والإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية على التركيب العضوي لكل اقتصاد وتحديد أوجه الشبه والاختلاف في ما بين اقتصاديتها، و إجراء دراسات تحليلية مقارنة لها من أجل إرساء قواعد متينة للتعاون والتكامل فيما بينها.

-الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يوفر ضمان فتح أسواق خارجية، كانت مستعصية على الصادرات الخليجية، خاصة الصناعية منها، وذلك يسمح بتوسع الصادرات و تشجع إقامة الصناعات الموجهة للتصدير.

-يوفر الانضمام الاستفادة من مكافحة الإغراق في حال وجوده. ستكون ظروف المنافسة المترتبة عن الانضمام دافعا كافيا لدول المجلس للسعي إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية[1].

-كما ستؤدي المنافسة في إطار المنظمة إلى تخفيض أسعار الخدمات، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى انتقال التكنولوجيا، وازدياد الخبرات لدى الموردين من داخل دول المجلس، باعتبار أن العامل البشري هو أساس التنمية داخل دول المجلس.

-الانتقال من الاعتماد شبه الكامل على النفط إلى تشجيع القطاعات غير النفطية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي و في الصادرات.

-تشجيع السياحة و إعادة التصدير والصناعة.

-تفعيل دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي خاصة في المشاريع الموجهة نحو التصدير وتوفير الإطار الملائم لنشاط هذا القطاع كتقديم التحفيزات الضريبية و سهولة الإجراءات الإدارية و إقامة مناطق تجارة حرة التي قد تساهم بدور كبير في تشجيع الصادرات خارج المحروقات[2].

-تشجيع قطاع الخدمات و توفير مناصب العمل و تحسين معدات للنمو.

-تشجيع قطاع الزراعة و زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

[1] عباس بلفاطمي، جمال بلخباط، ، مرجع نفسه ص ص 10-11.

[2] المرجع نفسه، ص ص 11-13

**خلاصة الفصل:**

تتأثر مستويات النشاط الاقتصادي، سواء فيما تعلق بالتجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات، أو النمو الاقتصادي مقوما بالناتج المحلي الإجمالي وغيرها من المؤشرات الاقتصادية لبلدان مجلس التعاون الخليجي بأسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث أنه تعتمد على تصدير المواد الخام من البترول والغاز الطبيعي( بلدان أحادية المورد الاقتصادي، وبالتالي يغيب عنها التنوع الاقتصادي في مصادر نمو الاقتصادي أو تجارتها الخارجية، وهو ما يشكل أبرز التحديات والصعوبات التي يواجهها التعاون والتكتل بين بلدان المجلس، حيث لاحظنا ضعف التجارة البينية فيما بينها، مقابل ارتفاع مستوى الواردات والصادرات مع العالم الخارجي، وهذا ما يجعل من هذا التكتل مجرد تكتل سياسي تحاول السعودية بشكل خاص فرض سياساتها على باقي البلدان الصغيرة في المجلس، إضافة لاعتباره تكتل أمن بالدرجة الأولى، وذلك من أجل حماية بلدانه من الأطماع الخارجية للبلدان المجاورة، وخاصة إيران والعراق، وهذا كذلك أخفق المجلس في تحقيقه في الوقت الحالي.

رغم محاولات بلدان المجلس لإنشاء منطقة للتجارة الحرة سنة 1983، واتحاد نقدي بإطلاق عملة موحدة سنة 2001، واتحاد جمركي سنة 2003، وسوق خليجية مشتركة سنة 2007، إلا أن كل هذه الاتفاقيات والمحاولات باءت بالفشل، بل على العكس تصاعدت الخلافات السياسية بين المجلس، وخاصة بين قطر من جهة والسعودية والإمارات والبحرين من جهة أخرى، والتي أدت بالثلاثة الأخيرة لفرض حصار ومقاطعة سياسية واقتصادية على قطر سنة 2014، والتي لم تنته حتى اليوم 19/ 06/ 2019)، ولا يتوقع حل هذه المشكلة في المدى المتوسط، مما يبين ضعف مجلس التعاون الخليجي وفشله بشكل كبير في تحقيق الأهداف التي أسس من أجلها، وخاصة في مجال التكامل الاقتصادي وتوسيع التجارة البينية.

# الخاتمة

# الخاتمة

**الخاتمة:**

تناولنا في هاته الدراسة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وهي من المواضيع التي لقيت اهتماما من قبل الأكاديميين والاقتصاديين على حد سواء، وخاصة بعد انتشار ظاهرة تحرير التجارة الخارجية في مختلف دول العالم، لكن من جهة أخرى برزت العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية، التي تهدف لإعطاء الأولوية للتجارة البينية بدل التجارة الخارجية وإن كانت الدراسات قد اختلفت في نظرتها للتجارة الخارجية باعتبارها متغيرا دافع للنمو الاقتصادي أو مستفيدا منها.

ومن أجل استجلاء الموضوع أكثر قمنا بدراسة حالة مجلس التعاون الخليجي باعتباره من أهم محاولات التكامل الاقتصادي للدول العربية والنامية، حيث شهدت دول مجلس التعاون الخليجي نمو ا اقتصاديا متسارعا في السنوات الأخيرة، مما انعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية، ومن جهة أخرى عرفت المبادلات التجارة الخارجية لدوله توسعا كبيرا، خاصة في ظل ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي، وهو ما يجعل تحليل العلاقة بين التجارة البينية والخارجية من جهة، والنمو الاقتصادي من جهة أخرى على مستوى مجلس التعاون الخليجي، كفيلا للإجابة عن الإشكالية المدروسة واختبار الفرضيات التي انطلقنا منها.

وبما أن الظواهر المدروسة هي ظواهر كمية، فالتجارة الخارجية تقاس بقيمة الصادرات والواردات، والنمو الاقتصادي يمكن قياسه بالناتج المحلي الإجمالي، لذا اعتمدنا على جمع البيانات الكمية حول متغيرات الدراسة ، ثم تحليلها إحصائيا بالأدوات المناسبة، وقد اخترنا فترة الدراسة **(2001-2018)**، باعتبارها فترة كافية لملاحظة العلاقة بين الظاهرة المدروسة، خاصة وأن المبادلات التجارية لدول مجلس التعاون على مستوى المجموع أو على مستوى كل دولة، قد شهدت تذبذبا كبيرا بفعل الأحداث والتطورات التي عرفها لاقتصاد العالمي والأسواق الدولية (ارتفاع أسعار النفط بعد سنة2000، الأزمة المالية العالمية 2008سنة، تصاعد أسعار النفط بعد سنة2009، تراجع أسعار النفط بعد سنة2014)، مما يطرح التساؤل حول أثر ذلك على النمو الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي.

# الخاتمة

**أولا/.اختبار الفرضيات:**

**الفرضية الأولى: التجارة الخارجية بفرعيها الصادرات والواردات لها دور إيجابي في النمو الاقتصادي.**

تبين من التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين الصادرات السلعية والنمو الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ معامل الارتباط 0.92، وهي نسبة قريبة جدا من الواحد، وهو ما يعني أن الصادرات هي محدد رئيسي للنمو الاقتصادي، وبما أن مجلس التعاون يعتمد بشكل كبير جدا على تصدير المحروقات (النفط والغاز الطبيعي)، فإن سعر النفط في الأسواق العالمية وكمية الصادرات من المحروقات هي المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي، أي أن هناك تبعية واعتماد مطلق لاقتصاديات مجلس التعاون على صادرات المحروقات ، باستثناء عمان والبحرين، التي تعتبر من الدول الفقيرة ومتدنية النمو في بسبب عدم توافر نفط أو غاز طبيعي لديها.

كما تبين من التحليل الإحصائي وجود علاقة قوية وموجبة بين الواردات والنمو الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ معامل الارتباط 0.90، وهي نسبة قريبة جدا من الواحد، وهو ما يعني أن الواردات تساهم في النمو الاقتصادي بمجلس التعاون الخليجي، حيث تعتمد دول المجلس على استيراد معظم احتياجاتها الاستهلاكية والصناعية، فأي مشاريع صناعية تتطلب استيراد تجهيزات ومعدات الإنتاج، كما أن مشاريع البنية التحتية تتطلب استيراد مواد أولية كالإسمنت والحديد، إضافة لمعدات الأشغال العمومية، كما أن المنتجات المحلية يعتمد معظمها على الخدمات المستوردة، وهو ما يعني أن النشاط والإنتاج المحلي يعتمد بدرجة كبيرة على الواردات، مما يبرز تبعية النمو الاقتصادي للواردات، **وهذا كله يؤكد صحة الفرضية الأولى**

**الفرضية الثانية: يتطلب التأثير الايجابي للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي انتهاج سياسات اقتصادية ملائمة.**

يتبين من تحليل النمو الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي، من خلال تتبع تطور الناتج المحلي الإجمالي، أن هناك تقلب في هذا الأخير، وهذا بسبب اعتماده على إيرادات إنتاج وتصدير المحروقات، لذا حاولت دول مجلس التعاون البحث عن نموذج للنمو الحقيقي والمستدام لا يعتمد على مورد زائل، وذلك من خلال تنمية الإنتاج الصناعي المحلي والتنويع الاقتصادي كما في السعودية، الاعتماد على السياحة والنقل

البحري والجوي والمناطق الحرة كما في الإمارات مثلا، هذا بالإضافة لتبني التكامل الاقتصادي من خلال محاولات بناء إتحاد جمركي ووحدة نقدية، قصد إنجاز مشاريع مشتركة وتوسيع التجارة البينية على حساب التجارة خارج مجلس التعاون، **وهذا لكله يؤكد صحة الفرضية الثانية.**

**الفرضية الثالثة: يعتبر إنتاج و تصدير المحروقات هو المحدد والمحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي.**

إن تحسن الطلب على المحروقات (وخاصة النفط)، يؤدي إلى تحسن صادرات مجلس التعاون، وبالتالي تحسين الإيرادات من العملات الأجنبية، وبالتالي إمكانية الاستيراد للسلع الاستهلاكية والصناعية، التي تسمح بزيادة الإنتاج المحلي الإجمالي، أي تحقق نمو اقتصادي مرهون بأسعار الطلب على المحروقات، **وهذا كله يؤكد صحة الفرضية الثالثة.**

**الفرضية الرابعة: إن التجارة البينية لها دور إيجابي في النمو الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي.**

تبين من التحليل الإحصائي لعلاقة التجارة البينية والنمو الاقتصادي، وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية جدا بينهما، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما 0.96، وهي نسبة تكاد تصل للواحد، كما أنها أكبر من معامل الارتباط بين الصادرات والنمو الاقتصادي 0.92، معامل الارتباط بين الواردات والنمو الاقتصادي 0.90، وهو ما يؤكد أهمية التجارة البينية لأي تكتل اقتصادي كمجلس التعاون الخليجي، في رفع معدلات النمو الاقتصادي، **وبالتالي صحة الفرضية الرابعة.**

**ثانيا /نتائج الدراسة التطبيقية:**

**1.** إن اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على صادرات النفط والغاز الطبيعي، يجعل النمو الاقتصادي تابعا لأسعار هاتين المادتين في الأسواق العالمية، والتي تتحكم فيها البورصات العالمية والشركات المتعددة الجنسيات والعلاقات الدولية، وبالتالي فهو نمو هش، وهو ما أكده تقلب الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي لتأثره بالأزمات الاقتصادية والنزاعات الدولية، مثل حرب الخليج، النزاع مع إيران، الأزمة المالية العالمية 2008... إلخ.

**2.** إن تشابه اقتصاديات دول المجلس في الاعتماد على تصدير المحروقات، والمنافسة فيما بينها، إضافة للصراعات السياسية التي تسببت في مقاطعة قطر سنة 2016، جعل حجم التجارة البينية لا يتجاوز في أحسن

الأحول 22 % من حجم التجارة الخارجية الكلية، ومن الأسباب الأخرى التي أدت لتدني حجم التجارة البينية غياب منتجات ملائمة كي تستجيب للطلب في أسواق دول المجلس، فرض الرسوم الجمركية الإضافية، وجود العوائق الإدارية مثل اختلاف المواصفات القياسية للسلع المستوردة،

**3.** تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من أهم الدول انفتاحا على العالم الخارجي، حيث أن التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) تمثل في هذه الدول أكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2017، وهي نسبة مرتفعة جدا، حيث أنه لا تزيد في الدول الصناعية عن 0.45، وتعود أهمية القطاع الخارجي لدول مجلس التعاون الخليجي لاعتمادها الكامل على النفط كمكون رئيسي للصادرات، بالإضافة لأهميته في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فأي تراجع في الصادرات، سيؤدي لتراجع كبير في الواردات، ومنه تراجع مضاعف في الناتج الداخلي الخام.

**4.** التعامل المنفرد لكل دولة من دول المجلس مع منظمة التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وليس كتجمع اقتصادي واحد، جعل دول المجلس لاتحصل على شروط تفاوضية جيدة، كما جعل دول المجلس تفرض كل منها على وارداتها تعريفات جمركية تختلف عن التعريفات التي تفرضها باقي دول المجلس الأخرى، وبالتالي وجود سياسات تجارية متناقضة تتعارض مع مبدأ التكامل والتنسيق الاقتصادي الذي تأسس من أجله مجلس التعاون الخليجي.

**5.** إن اهتمام كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي منصب على حماية ودعم منتجاتها الوطنية وصناعاتها الناشئة، وليس على دعم منتجات المجلس الأخرى، وذلك عند وضع السياسة التجارية الخارجية وحماية الصناعات الناشئة، وهو ما يعني غياب آليات التكامل والتنسيق الاقتصادي الفعلي، ليحل محلها التنافس التجاري.

**التوصيات:**

من أجل تعزيز التجارة الخارجية بشكل عام والتجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي، و مساهمتهما بشكل أكبر في النمو الاقتصادي على مستوى كل دولة وعلى مستوى مجلس التعاون الخليجي ككل، نقدم التوصيات والمقترحات التالية:

**1.** يجب على دول مجلس التعاون العمل على التنويع الاقتصادي بدل الاعتماد على منتج وحيد، يتم استخراجه وتصديرها بشكل خام( النفط أو الغاز الطبيعي)، وهو ما يعني التحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي يخلق الثروة، ويمكن في هذه الحالة الاستفادة من بعض المزايا النسبية لبلدان مجلس التعاون الخليجي.

**2.**ضرورة استفادة منتجات دول المجلس من معاملة تفضيلية في الأسواق المحلية للدول الأخرى، بما يساعد على تطوير التجارة البينية فيما بينها، مثل إلغاء التعريفات الجمركية، توفير التسهيلات التجارية والمالية لمنتجات دول المجلس.

**3.**الإسراع بحل الخلافات السياسية والحدودية، مثل الأزمة مع قطر، أو على الأقل تحييد هاته الأزمة حتى لا تؤثر على العلاقات التجارية والاقتصادية، بالإضافة إلى تطبيق ما تم الاتفاق عليه في مجال السياسات التجارية والنقدية الموحدة لدول المجلس، مثل الإتحاد الجمركي والنقدي والسوق المشتركة.

**4.**تشجيع قطاعات خارج المحروقات وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات بشكل خاص، ومن أبرز هذه القطاعات التمور، السياحة، النقل البحري والجوي، الصيد البحري، والمناطق الصناعية الحرة، خاصة وأن منطقة الخليج تحتل موقعا استراتيجي في العالم.

**5.**تشجيع قطاع إعادة التصدير من خلال إنشاء مراكز وموانئ لوجيستية، تقدم خدمات عالية الجودة وفائقة السرعة للتجارة العالمية، مثلما هو موجود في موانئ سنغافورة وروتردام، خاصة وأن منطقة الخليج تعتبر ملتقى الخطوط التجارية الرئيسية في العالم، وبشكل خاص عند إعادة تنشيط طريق الحرير بين الصين وأوروبا.

**6.**تنويع دول مجلس التعاون علاقتاها الاقتصادية والتجارية، خاصة مع دول العالم العربي والإسلامي

7.والصين، وعدم الاعتماد بشكل مفرد في وارداته وصادراته على الولايات المتحدة بشكل كبير.

**افاق البحث**

أثناء اعدادنا لهذا البحث واجهتنا بعض التساؤلات يمكن أن تكون أساسات لأبحاث في المستقبل هي:

1.مستقبل وافاق العلاقات الأمريكية الخليجية.

2.مشروع الوحدة النقدية الخليجية.

3.مجلس التعاون الخليجي ومتغير النفط .

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع

**أولا: الكتب بالعربية**


1. إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي مشروع المستقبليات العربية البديلة مركز الدراسات والوحدة العربية،بيروت،1989 .

2. أحمد شعبان محمد علي، علم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية من منظور إسلامي، دار التعليم الجامعي،الإسكندرية،2015.

3. جاسم محمد منصور، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن ،2013.

4. خالد أحمد فرحان المشهداني، التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

5. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ،1998.

5 سهير محمد السيد حسين، محمد محمد البنا الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2004-2005.

6 السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009.

7 السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم، الجامعي، الاسكندرية، 2012.

8 صلاح الدين حسين السيسي، التجارة الدولية والصيرفة الالكترونية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014.

9 طالب عوض، التجارة الدولية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدسي المفتوحة، القاهرة، 2013.

10 عبد الرحمن يسري وأخرون، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006،.

11 فوزي عبد الرزاق، إستراتجيات التجارة الخارجية، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، 2016.

12 كاظم عبادي الجاسم، جغرافيا التجارة الدولية دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

13 محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001.

14 محمود عبد الرازق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2010.

15 محمود يونس، علي عبد الوهاب نجا، أسامة أحمد الفيل، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي الإسكندرية، 2015.

16 ياسر محمد جاد الله محمود، الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي، جامعة حلوان,القاهرة,2003.

17 يوسف سعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2010.

**ثانيا : المجلات**

1. أحمد عزاوي، أسماء عدائكة، تقييم السياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمة المالية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، مجلد 4، عدد 4، جامعة الوادي، 2012-2013.

2. بدر عواد، نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 5، ببغداد، 2016.

3. بن عيشي بشير، بن عيشي عمار، تفعيل التجارة البينية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، مجلد 2 عدد 2، جامعة أحمد دراية – أدرار – الجزائر، جانفي 2014..

4. خاطر اسمهان، تداعيات انخفاض أسعار النفط على التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد، 11 ديسمبر 2016.

5. خاطر طارق، أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصاد الصناعي، مجلد 06، العدد 10، جامعة باتنة، 10 جوان 2016.

6. عباس بلفاطمي، جمال بالخباط، تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد5، جامعة باتنة، الجزائر،لا يوجد تاريخ .

7. وهيبة سراج، اسماء ناويس، التحليل القياسي وأثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمالية المجلد3، العدد 1، 2017.

**ثالثا : المذكرات والأطروحات**

1. بدرية بودرهم، أثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2006-2013)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص، مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018/2017.

2. بن قبيلة زين الدين، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة، أبو بكر بقايد تلمسان، الجزائر، 2015، 2016.

3. بوقدح فتيحة، مساهمة التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة، 2012/2002، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة الجزائر، 2014/2013.

4. حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية صادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

5. خالد محمد خليل منزلاوي، التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، أهميتها وتطورها والعناصر المؤثرة عليها، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، بدون تاريخ.

زبير طيوح، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر (1980-2013)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر 2014، 2015.

6. زير ريان، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة (2005-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

7. سارة بوارس، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات الجزائرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب خلال لفترة 2000-2014، مذكرة مقدمة لنيل

شهادة الماستر، أكاديمي في علوم التسيير تخصص: إدارة أعمال التجارةالدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة الجزائر،2014 ،2015.

8.شوقي جباري، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية الكلية، العلوم الاقتصادية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر، 2014، 2015.

9.صياد شهيناز، الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ما جيستير قي الاقتصاد تخصص مالية دولية، الكلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران الجزائر، 2013/2012.

10. عبد الحفيظ خران، تفعيل دور أسواق الأوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة ، سوق عمان للأوراق المالية، من 2002إلى 2013، مذكرة ماجيستير، تخصص: الأسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014/2013.

11. عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تنمية، جامعة أبي بكر بلقائد، تلمسان، الجزائر، 2012- 2013م.

12. عبد الرزاق بن هارون, إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر, القطاع الزراعي- حالة التمور الجزائرية, مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية, جامعة قاصدي مرباح,ورقلة,الجزائر,2012- ,2013

13. عبد الكريم أوذيني، أثر تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي،2014-2015.

14. عدة محمد، تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة الممتدة من 1990، 2014، مذكرة ماستر اكاديمي في العلوم التجارية تخصص تجارة ولوجيستسك أورو

متوسطي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،12، الجزائر، 2016/2015.

15. عز الدين علي، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر، خلال الفترة 2000-2012، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013، 2014.

16. عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرنامج التنموي: (2014/2001)، مذكرة ماستر في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم والتسيير تخصص: إدارة أعمال التنمية المستدامة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، الجزائر 2013، 2014.

17. علي أحمد الأمين، أثر النقل البحري على النمو الاقتصادي في السودان في الفترة 2014/1990، أطروحة دكتوراه لنيل درجة الفلسفة في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان 2016،.

18. علي عبابة,التجارة العربية البينية وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2013،مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية,جامعة حمة لخضر الوادي,الجزائر,2014-2015.

19. قنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017-2018.

20. مجدي زهدي خميس أبو عمشة، سياسات مجلس التعاون الخليجي تجاه الصراع الفلسطيني الاسرائيلي (2001-2002)، رسالة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة فلسطين، 2016.

21. محي الدين حمداني،حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر ,أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، 2009.

22. ناصر الدين قريلي، أثر الصادرات على النمو دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة وهران، الجزائر، 2014/2013.

23. ولدعمري عبد الباسط,إ سهام التعليم في النمو الاقتصادي دراية حالة الجزائر خلال الفترة'1980-2013,مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة احمد بوقرة بومرداس,الجزائر,2014-2015,.

24. وهيبة صوطة، راوية قالمي، آليات تمويل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، دراسة للفترة (2010-2016)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية. تخصص: نقدي وبنكي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2018/2017 .

25. يحي سعاد،تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي/مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية - تخصص:اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر،2012-2013.

26. يوسف بن خلف الله، أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على التجارة الدولية دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الاسيان) (2001-2017)، مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص :مالية وتجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018/2017.

**رابعا: التقارير**

1. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCC STAT لمحة إحصائية ،لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،2016 ،العدد 4 ديسمبر ،2017.

2. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، STAT GCC، لمحة إحصائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2013، العدد الأول، مسقط، سلطنة عمان، الأردن، 2015م.

3. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية STAT GCC، لمحة إحصائية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2017، العدد الخامس، مسقط، سلطنة عمان، ديسمبر 2018.

4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، التجارة العربية السمات والاتجاهات و التقييم، العدد 1، 2019.

**خامسا : الكتب بالغة الاجنبية**

.

# قائمة المراجع

1- ANDRE HARISON,. ET AUTRE, Business international ,et mondialisation èrè edition, traduit par simeon fongane, Editon de boec , paris France 2004.

2-Chaib beghd les prospectives du commerce interational , houma éditions. Alger. 2012.

**سادسا: المواقع الالكترونية**

1. https: www.ar.wikipedia.org/wiki
2. https://www.stats.gov.sa/ar
3. http: //mawdoo3.
4. https://www.trademap.org.
5. 5https://www.trademap.org/Country_SelProduct_

.